جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

القراءة الشاذة والاختيار النحوي: دراسة في كتاب "إعراب القراءات الشواذ للعكْبري"

إعداد الطالب:
معتصم محمد الحوراني

إشراف:
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــــة
الماجستير في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2009

الإهداء

إلى من سطّرتْ بالشهد أوراق الحياة ... أمي

إلى من علمني الصبر والمثابرة والاجتهاد ... أبي

إلى من أجدهم سنداً وعوناً وأماناً ... إخوتي وأخواتي

إلى كلّ من وقف معي وشجعني من صديق أو رفيق

أهدي هذا العمل

معتصم محمد الحوراني

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان، وخالص المحبة إلى أستاذي وقدوتي ومثلي الأعلى، الدكتور يحيى عبابنة على ما قدمه لي من علمٍ جم قوم به زللي.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشتي وتقويم ما جاء في دراستي من أخطاء حتى تستوي على أفضل وجه.

معتصم محمد الحوراني

فهرس المحتويات

الملخص

القراءة الشاذة والاختيار النحوي، دراسة في كتاب "إعراب القراءات الشواذ" للعكْبري

معتصم محمد الحوراني

جامعة مؤتة، 2009

تتناول هذه الدراسة القراءات الشاذة في كتاب (إعراب القراءات الشواذ) للعكْبري من حيث اختيارات المصنّف، ومدى ملاءمتها لقواعد النحو العربي، ضمن رفضٍ أو قَبول، من ناحيةٍ تركيبية نحوية.

وقد اقتضت الدراسة أن تأتي ضمن مقدمةٍ وتمهيدٍ وخمسة فصولٍ وخاتمة، تحدثت في المقدمة عن سبب اختياري للموضوع، ثم تناولت عدداً من الدراسات القديمة والحديثة، التي أشارت إلى القراءات الشاذة بشكل عام، وعرضتُ فصول دراستي هذه عرضاً سريعاً. ثم ذكرتُ في التمهيد نبذة عن حياة العكْبري وجهده، وأهم مصطلحات الدراسة.

وعالجت هذه الدراسة الجوانب النحوية المختلفة موزعةً على فصولها، فقد تحدثت في الفصل الأول عن الإسناد بنوعيه، الفعلي والاسمي، وفي الفصل الثاني عن العلاقات المفعولية والمحمول عليها والمشبه بها، أما الفصل الثالث، فقد عالجت فيه الإضافة بنوعيها، الإضافة إلى الأسماء، والإضافة إلى حروف الجر، ثم تحدثت في الفصل الرابع عن التوابع بأنواعها، النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل، واختص الفصل الأخير بحروف المعاني، وبعض أشكالها.

وأما الخاتمة فقد تضمنتْ أهم النتائج التي توصلتْ إليها الدراسة، ومنها:

لو تم جمع القراءات الشاذة ودراستها قبل انتهاء عصر الاحتجاج لاتسع أفقُ القاعدة النحوية بما يتلاءم مع حجم المادة اللغوية المدروسة, لاسيما أن الكثير من الأنماط النحوية في القراءات الشاذة جاءت مكملة لبعض القواعد النحوية.

Abstract

The Irregular reading and the syntactic choice, a study in the book (The Analysis of Irregular Reading) written by (Okpari).

Motasem Mohammed AL Hourani

Mu'tah University, 2009

This study deals with the Irregular reading in the book (The Analysis of Irregular Reading) written by (Okpari) in terms of the selection of the author and its suitability to the rules of Arabic syntax, within acceptance or rejection from construction and syntactic point of view .

This study has required to come up with an introduction and a preliminary, five sections and a conclusion.

I have presented in the introduction my reason for selecting this topic, then I have dealt with a number of modern and ancient studies; which mentioned the Irregular readings in general. I have introduced the sections of my study very quickly. Then I have mentioned in the preliminary stage an idea about the life of the writer: (Okbarid and his efforts and the most important terms of the study.

This study has handled the different syntactic domains divided according to the sections:

In the first section, I have dealt with the concord – subject – verb agreement – the verbal and the nominative. In the second one, I have talked about the object and what goes for it and what is like the object in terms of the semi diacritic. As for the third section, I have treated the complement in its two types – for nouns and prepositions. Then in the fourth section, I have presented the followers with its types – the adjective, emphasis, coordination, and substitution.

Finally, I have dedicated the last section for affixes and some of its meanings. As for the conclusion, it has included the most important results which the study has reached, such as:

If you gather the irregular readings and study them before the age of protest, the horizon of the syntactic rule will be broadened in a way which suits the size of the studied linguistic material, in addition, there are a lot of syntactic types in the irregular readings which have completed the syntactic rule.

المقدمة:

لقد درست القراءات الشاذة, وعولجت ضمن محاور متعددةٍ من اللغة :نحوها وصرفها وأصواتها, ودلالاتها,إلا أن من درسها لم يحاول النظر في مدى قابليتها لأن تكون جزءاً من المادة اللغوية التي اعتُمد عليها في التقعيد.

وهذا ما دفعني إلى مقاربة الأنماط اللغوية النحوية الواردة في القراءات الشاذة، بالأنماط الصحيحة نحوياً، التي وردت على ألسنة العرب، واعتَمد عليها النحاة في التقعيد، وخاصة أن القراءات الشاذة في معظمها جمعتْ بعد ما اصطلح عليه بعصر الاحتجاج، لذلك كان بعد النحاة عنها جلياً؛ لأنّها خالفت قواعدهم الموضوعة آنذاك.

ولم أقف _ في حدود اطلاعي _ على دراسة تعالج هذه الفكرة، لذا ارتأيت أن أناقشها في كتابٍ جمع الكثير من القراءات الشاذة، وهو كتاب (إعراب القراءات الشواذ) للعكبري، لا سيما أنّه لم يدرس من قبل بسبب تأخر تحقيقه، الذي جاء على يد محمد السيد أحمد عزوز، عام 1996م .

وهذا لا يعني أن القراءات الشاذّة لم تُدرس من قبل، بل درستْ على يد علماء قدماء من أمثال: ابن جنّي في كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، وابن خالويه في كتابه (المختصر في شواذ القراءات)، وكذلك درستْ على يد دارسين محدثين من أمثال: يحيى عبابنة، في رسالته الموسومة بـ (منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة المعاصر)، ومحمد عبد الحميد الطويل في رسالته (القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية) و محمد أحمد الصغير، في كتابه (القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي)، وغيرهم، إلا أنهم جميعاً لم يعالجوا ما جاء به العكبري في كتابه سابق الذكر، على وجه التحديد .

هذا وقد اقتضت طبيعة الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي, القائم على رصد القراءات الشاذة في كتاب العكبري, ثم إبرازها في فصول هذه الدراسة, مبيناً آراء العلماء فيها, و موجهاً لكثير منها, ومرجحاً بعض ما اعتقدته موافقاً للجانب النحوي التركيبي, والجانب الدلالي, كما لم أُغفل أثر التداول في قبول الكثير من الأنماط النحوية الواردة في القراءات الشاذة, ولغرابة هذه الأنماط عن القواعد المتعارف

عليها, ارتأيت أن أتّبع منهج بعض الدارسين المحدثين المبني على تشجير النمط النحوي, لإيضاح العلاقات التركيبية بين مفرداته, ولتسهيل فهمه, وللوصول إلى التغير الذي طرأ على القراءات بين التواتر والشذوذ.

وجاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة, بينت في التمهيد جوانب من حياة العكبري وجهده في الكتاب المدروس, ثم وضحتُ مفهومي القراءات الشاذة، والاختيار, مبيناً معايير اختيارات العكبري, ومتناولاً بعض ما جاء من تضاربٍ في القول بينما أورده في كتابه (التبيان في إعراب القران) وما جاء في كتاب (إعراب القراءات الشواذ).

أما الفصل الأول فقد عالجتُ فيه قضية الإسناد بشقيه: الإسناد الفعلي والإسناد الاسمي مقسماً ذلك إلى مسائل نحويةٍ مختلفة.

وتحدثتُ في الفصل الثاني عن العلاقات المفعولية والمحمول عليها والمشبه بها, مقسماً ذلك إلى العلاقات المفعولية المتمثلة بالمفاعيل, والمحمول عليها بعلاقة الحركة, والمحمول عليها بعلاقة شبه الحركة.

وجاء الفصل الثالث ليتحدث عن الإضافة ضمن محورين: الإضافة إلى الأسماء, والإضافة إلى حروف الجر. وتحدثت في الفصل الرابع عن التوابع بكافة أشكالها.

أما الفصل الأخير فقد جاء معالجاً حروف المعاني من خلال مباحث مختلفة: الحروف المختصة بالأسماء, والحروف المختصة بالأفعال, والحروف غير المختصة, والحروف الزائدة.

وذكرت في الخاتمة أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة, وإن كان هناك الكثير من النتائج الأخرى المتناثرة بين مسائل النحوية كلٌ تحت جزئيته.

ومهما يكن من أمرٍ، فإن هذه الدراسة ليست إلا محاولة لإيجاد علاقة بين القراءات الشاذة والقاعدة النحوية، لإثبات إمكانية دخولها ضمن القاعدة أو عدمه، وما ذلك إلا اجتهاداً قابلاً للصواب أو الخطأ، وأسأل ا تعالى أن أكون قد قدمتُ شيئاً لخدمة هذه اللغة، وأن يكون جهدي هذا نافعاً لطلبة العلم، فإن أصبتُ فبهدي من ا ، وإن أخطأتُ فمن نفسي .

التمهيد:

التعريف بالعكبري:

هو عبد ا بن الحسين بن عبد ا العكبري البغدادي، أبو البقاء، محب الدين. عالم بالأدب واللغة والفرائض والحساب، أصله من (عكْبرا) – بليدة على دجلة –ولد في بغداد عام 538هـ، وتوفّي فيها عام 616 هـ، أصيب في صباه بالجدري، فعمي، وكانت طريقته في التأليف أن يطلب ما صنف من كتب في الموضوع، فيقرأها عليه بعض تلاميذه، ثم يملي من آرائه وتمحيصه، وما علق في ذهنه[1] .

شيوخه وتلاميذه :

أخذ العكبري علومه على يد مجموعة من الفقهاء و العلماء منهم : أبو حكيم, إبراهيم بن دينار النهرواني, و أبو العباس, أحمد بن المبارك المرقعاني, وأبو زرعة طاهر بن الحافظ المقدسي, ويحيى بن محمد الشيباني الدوري البغدادي, وغيرهم الكثير[2] .

أما تلاميذه فكثر نذكر منهم: أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الصويفيني, و أبا عبد ا أحمد بن صروف, الفقيه الحنبلي, وأحمد بن علي بن البخاري, وأبا عبد ا ياقوت بن عبد ا الحموي, وغيرهم[3] .

مؤلفاته:

صنف العكبري الكثير من الكتب, نذكر منها:

(شرح ديوان المتنبي) و(اللباب في علل البناء والإعراب) و(شرح اللمع لابن جني) و(التبيان في إعراب القرآن) و(الترصيف في التصريف) و (ترتيب إصلاح المنطق) و(إعراب الحديث) و(المحصل في شرح المفصل) للزمخشري, و(شرح المقامات

---

[1] انظر العكبري, أبو البقاء عبدا بن حسين (1996) إعراب القراءات الشواذ , تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز, عالم الكتب, بيروت, لبنان. 15/1-21، والأعلام 80/4، القفطي، جمال الدين الحسن بن يوسف،(1950) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر. 116/2

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 21/1_26.

[3] المرجع نفسه 27/1-34.

الحريرية) و(الموجز في إيضاح الشعر الملغز) و(الاستيعاب في أنواع الحساب) و(إعراب القراءات الشواذ). موضوع الدراسة وغيرها الكثير من الكتب[1] .

كتاب إعراب القراءات الشواذ:

لقد جمع المصنف كماً كبيرا من القراءات الشاذة المتناثرة, مصنفاً إياها حسب ترتيب المصحف, ولم يحل جميع القراءات الواردة في الكتاب إلى أصحابها, بل كان يذكر اسم القارئ في القليل من الأحيان [2] وفي أكثرها لا يذكره, كما أنه وجه الكثير من القراءات وعالجها نحويا, ووقف عن بعضها الآخر دون توجيه.

ومع كل ما تقدم, فإن السمة الغالبة على كتابه كانت جمع أكبر قدر ممكن من القراءات الشاذة وتوجيهها بين دفتي كتاب واحد .

وكان يستأنس أحياناً بآراء بعض العلماء مؤيداً لها أو رافضاً إياها: كالخليل[3] وسيبويه [4] والأخفش [5] والكسائي [6] والمبرد[7] وغيرهم.

كما أنه عزز الكثير من آرائه في توجيه بعض القراءات على ما سمع من شعراء العرب, وذلك في مواضع مختلفة.[8]

وقد بذل المحقق (محمد السيد أحمد عزوز) جهوداً مضنية في تحقيق هذا الكتاب, إذ انه عزا القراءات إلى أصحابها بعد أن أغفل ذلك المصنف, كما خـرج الآيـات القرآنية بعد مراجعتها على المصحف وكتب القراءات, وخرج الـشواهد الـشعرية والأمثال وأقوال العرب, مع ذكر اختلاف الروايات إن وجدت, وخـرج الأحاديـث النبوية الشريفة أيضاً, وتناول المسائل النحوية واللغوية التي تحتـاج إلـى إيـضاح

[1] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 142-59, والزركلي: أعلام 80/4

[2] الزركلي: أعلام: 178/1, 502/1, 502/2, 695/2.

[3] المرجع نفسه: 523/1

[4] المرجع نفسه: 97/1, 99/1, 108/1, 632/1, 55/2, 103/2, 132/2, 282/2, 346/2

[5] المرجع نفسه:97/1, 91/1, 8/2, 346/2, 760/2

[6] المرجع نفسه:293/1

[7] المرجع نفسه:283/1, 436/1, 727/2

[8] المرجع نفسه:86/1, 502/1, 385/1, 90/1, 402/1, 93/1, 762/2, 443/2.

ودراسة بإيجاز, وألحق الكتاب بفهارس فنية متعددة تـضمنت: الآيـات القرآنيـة، والأحاديث النبوية، والأمثال، والحكم، والقبائل, واللغة، والأعلام، والقـوافي. وكـل ذلك يبدو جلياً في الكتاب المدروس .

القراءات القرآنية :

هي النطق بألفاظ القرآن، كما نطقها النبي – صلى ا عليه وسلم – أو كما نطقت أمامه[1]، وهي التي أُثرت عن النبي – صلى ا عليه وسلم – ونقلها عنه القراء الضابطون، دون زيادة أو نقص، وهي سنّة يأخذها الآخر عن الأول[2]، وقد اشترط علماء القراءات لقبول القراءة ثلاثة شروط، وهي:

أولاً : صحة السند، وهي أن يروي العدل الضابط الثقة عن مثله القراءة.

ثانياً : موافقة رسم أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً .

ثالثاً : موافقة العربية ولو بوجه .[3]

والمراد من الشرط الثالث يتمثّل بموافقة القراءة لوجه من وجوه النحو، سواء كان فصيحاً، أو مجمعاً عليه، أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وتلقّاه الأئمة بالإسناد الصحيح[4].

الاختيار:

الاختيار في اللغة: لفظ مشتق من مادة(خير), وهو يستعمل للدلالة على الاصطفاء والانتقاء والتفضيل[5]

---

[1] الفضلي، عبد الهادي (1980)، القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف، دار القلم، بيروت، لبنان: 107/1

[2] المرجع نفسه: 107/1

[3] انظر ابن زنجلة، ابو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (1997) حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 14/11

[4] ابن الجزري، شمس الدين، أبو خير محمد بن محمد الدمشقي (ت 833هـ)، (2002) النشر في القراءات العشر، قدم له، على محمد الضباع، وخرج رواياته: زكريا عميرات، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 16/1

[5] ابن منظور,جمال الدين محمد بن مكرم , (2003) لسان العرب: تحقيق: عامر أحمد حيدر, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت ,لبنان: 307/4

أما في الاصطلاح، فهو "أن يختار الإمام قراءة بوجه من اللغة بحسب ما قرأه به فآثره على غيره,وداوم عليه,ولزمه حتى اشتهر به,وأخذ عنه,فلذلك أضيف إليه دون غيره من القُراء,وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم,إضافة، لا اختراع ورأي واجتهاد"[1]

وعرفه عبد الهادي الفضلى بقوله:إنه الحرف الذي يختاره القارئ من بين مروياته مجتهداً في اختياراته.[2]

ويختلف اختيار القارئ عن اختيار عالم النحو الذي يوجه تلك القراءات، فالقارئ يحتكم إلى شروط محددة في الاختيار كما أسلفنا، إلا أن الم النحو يسعى إلى دراسة الأنماط اللغوية في مجموعة التراكيب النحوية الناتجة عن القراءات الشاذة، وحتى يصل إلى مسعاه، فلا بد له من تحليل تلك الأنماط، معتمداً في ذلك على ما جاء في قواد النحو .

وقد برزت ملامح اختيارات العكبري في كتابه " إعراب القراءات الشواذ " عند تحليله للأنماط اللغوية واستدعائه آراء النحاة، سعياً منه إلى الإقرار بقبول النمط اللغوي[3]، أو التسليم برفضه[4]، ولم يحافظ – دائما – على التزامه النحوي في التعامل مع الأنماط اللغوية، بل كان يوظّف مذهبه الفقهي (الحنبلي)[5] – احياناً – دون أن يلقي بالاً لقواعد النحو .

معايير اختيارات العكبري :

انصب اهتمام العكبري على النمط النحوي الذي تضنته القراءة الشاذة؛ دون أن يلتفت إلى شذوذها, فعاملها على أنها تركيب لغوي يستحق الاهتمام, وبهذا يمكن لنا أن نحدد المعيار الأول في اختياراته للقراءة وهو المعيار النحوي.

---

[1] ابن زنجلة، حجة القراءات:73, وانظر الخطيب، معجم القراءات 13/11

[2] الفضلي، عبد الهادي (1980)، القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف، دار القلم، بيروت، لبنان.:109/1

[3] انظر ص: 30، 108 من هذه الدراسة.

[4] انظر ص: 40، 41 من هذه الدراسة.

[5] انظر ص: 16، 168 من هذه الدراسة.

وهذا لا يعني أنه قبل كل القراءات الجائزة نحوياً لمجرد أنها وافقت فكره النحوي, بل رفض بعضها؛ لأنها خالفت مذهبه الفقهي, وهذا سيبدو جلياً في هذه الدراسة, وتحديداً عند رفضه بعض القراءات؛ لأن القارئ معتزلي المذهب, وهنا يتشكل المعيار الثاني في اختيارات العكبري المتمثل في المعيار غير اللغوي، أو المعيار الفقهي، إن جاز التعبير .

أما المعيار الثالث، فيتمثّل في أن العكبري كان يراعي في قبوله أو رفضه القراءة عدم إخلالها بالمعنى الذي يقتضيه النص القرآني في القراءة المتواترة، فقد سعى إلى الحفاظ على المعنى المراد من آيات القرآن، وإن اختلف التركيب النحوي للآية الكريمة .

والمعيار الأخير، هو المعيار التداولي, إذ إنه رجح صواب بعض القراءات معتمداً في ذلك على ما تداولته العرب على ألسنتها من أنماط نحوية خالفت صلب القاعدة, ووردت على ألسنة الشعراء ممن عاش في عصر الاحتجاج, لا سيما أن هذه الشواهد الشعرية متناثرة في كتب النحو العربي, إلا أنها –على قلتها- خالفت ما اتفق عليه النحاة من قواعد؛ فلم تكن جزءا من المادة المستقرأة للتقعيد النحوي.

سمات توجيه العكبري للشواذ:

امتاز أسلوب العكبري في توجيهه للقراءات الشاذة بعدة مزايا، منها:

1- بساطة التوجيه:

إذ إنّه كثيراً ما كان يذكر القراءة المتواترة، ثم يذكر شذوذها، ويكتفي بشرح وجه القراءة، وإيضاح معناها، دون تكلّف أو زيادة بيان .

2- تعدد الوجوه النحوية في توجيه العكبري للقراءة الشاذّة:

وهذا ظاهر في متن الدراسة، فقد تعددت آراؤه النحوية، إذ إنّه كان يذكر مجموعة من الآراء دون أن يرجح أحدها على الآخر .

3- الاستعانة برأي النحاة:

استعان العكبري برأي النحاة في توجيهه لبعض القراءات الشاذّة، ولم تكن هذه الاستعانة استئناساً بآرائهم فقط، بل كان يعتمدها ويبني عليها كلامه في بعض الأحيان .

4- الاحتجاج بالشواهد الشعرية على صحة التوجيه:

لجأ العكبري إلى كلام العرب من خلال أشعارهم، واستشهد بها ليدلّل علـى صحة مذهبه في توجيه القراءة الشاذّة، وكان استشهاده أحياناً بأبيـاتٍ خالفـت القواعد المتعارف عليها نحوياً .

وهناك الكثير من المزايا الخاصة التي ظهرت في توجيهات العكبـري أثنـاء معالجته القراءات الشاذّة .

الفصل الأول
الإسناد

الإسناد لغةً: إضافة الشيء إلى الشيء[1]، وكل شيءٍ أسندت إليه شيئاً فهو مسند، وقد أسند إلى الشيء يسند سنوداً، واستند وتساند وأسند غيره[2].

وفي عرف النحاة : هو عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى، على وجـهِ الإفادة التامة، أي على وجهٍ يحسن السكوت عليه[3]، وعلى هذا فإن الإسـناد يتعلـقُ بناحيةٍ مهمةٍ من نواحي العملية اللغوية، تتعلق بطرفيها : المنتج والمتلقّـي، وهـي ناحية الإبلاغية والتوصيل، وهذه الناحية – زيادةً على الوظيفة الدلالية – هي هدف اللغة، وهو تحقيق التواصل بين أبناء الشريحة اللغوية.

ولكل لغة أو مجموعة من اللغات الإنسانية التي تنتمي إلى أرومةٍ واحدة طريقتها في الإسناد، فاللغة العربية تعتمد على طريقتين من طرق الإسناد بحسب نوع الكلمة، وانتمائها إلى أقسام الكلم، وهاتان الطريقتان هما:

1- الإسناد الفعلي: الذي يشمل باب الفاعل والنائب عن الفاعل، ويعني إسناد فعلٍ من الأفعال وفق بنيةٍ معينةٍ إلى اسمٍ، مما يعطي دلالة ما، فقد يكون الإسناد إسناد فعلٍ مبني للفاعل إلى اسمٍ هو فاعله لفظاً أو حقيقةً، أو إسناد فعلٍ مبني للمفعول، هو مفعوله في الحقيقة، بعد حذف الفاعل وهـذا الإسـناد إسـناد تركيبي لا غير.

2- والإسناد الاسمي: هو إسناد اسمٍ إلى اسمٍ، مما يعني حصول الفائدة وتوصيل معنًى يحسن السكوت عليه، ويشملُ هذا الإسناد باب المبتدأ والخبـر، ومـا يتبعهما من النواسخ: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وما يحملُ عليهما.

ومن قضايا الإسناد الواردة في مادة الدراسة:

---

[1] الجرجاني، علي بن محمد بن علي: كتاب التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط2، 1992، بيروت، ص: 43.

[2] ابن منظور: لسان العرب، (سند) 272/3

[3] الجرجاني: التعريفات ص: 43.

1.1 الإسناد الفعلي:

ويقصد به الإسـناد الحاصـل فـي الجملـة الفعليـة، ففـي قولـه تعـالى:
"☽☠☼✵☺◻☞ ⑥♦③⬂◈◻☠ ✄☞✍⅄✌☠♊⇳
⬉☠⌛♦☞⑩☠■☠ ✄☞◉⏰⬂➔⬉◨■☺◻⏲✵♦➔✄☎"[1]، قرأهـــا الجمهور بنصب لفظ الجلالة (ا) على أنه مفعولٌ به مقدم، ورفع (العلمـاء) علـى أنّها فاعلٌ مؤخر، وقد أورد العكبري أنّها قُرِئت برفع اسـم ا ونـصب العلمـاء، والمعنى إنّما يعظم ا من عباده العلماء[2]: " إنّما يخشى ا ُ من عباده العلمـاء "[3]، قرأ بها عمر بن عبد العزيز، ويحكى عن أبي حنيفة أيضاً[4]، وابن سيرين[5]، ودون نسبة في تفسير الفخر الرازي[6].

---

[1] فاطر 28.

[2] العكبري: إعراب القراءات الشواذ ج2، ص: 349.

[3] أبو حيان الأندلسي, محمد بن يوسف, (2005) البحر المحيط, ط1, دار الفكر,بيروت, لبنان: 312/7، وانظر الزمخشري, أبو قاسم محمد بن عمر, (ب ت) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل, تحقيق:محمد صادق قمحاوي, مطبعة مصطفى حلبي, القاهرة, مصر: 308/3، وانظر القرطبي, أبو عبدا أحمد بن محمد الأنصاري, (1965) الجامع الأحكام القرآن, مؤسسة مناهل العرفان, بيروت, لبنان.: 344/14، وانظر الجمل, سليمان بن عمر العجيلي (د.ت) الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ,مطبعة عيسى البابي الحلبي, القاهرة, مصر, 494/3، وانظر الشوكاني, محمد بـن علي (1973) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير, ط3, دار الفكر, بيروت, لبنان. 348/4: عمر بن عبد العزيز ويحكى عن أبي حنيفة وزاد النسفي, حافظ الدين أبو البركات عبد ا بن أحمد بن محمود (1925) تفسير النسفي, دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر. 340/3: ابن سيرين وبدون نسبة في الفخر الرازي, فخر الدين أبو عبد ا محمد بن عمر(1997) التفسير الكبير, ط2, دار إحياء التراث العربي, بيروت, لبنان. 21/26.

[4] الشوكاني، فتح القدير: 348/4.

[5] النسفي، تفسير النسفي: 340/3.

[6] الفخر الرازي، التفسير الكبير 21/26.

ويفسر العكبري فعل الخشيةَ (يخشى) على أنها التعظـيم، وإلـى ذلـك ذهـب الزمخشري، فرد الخشية في هذه القراءة إلى كونها استعارة، والمعنى عنده : إنّمـا يجلهم ويعظمهم، كما يجل المهيب والمخشي من الرجال بـين النـاس مـن جميـع عباده[1].

وقد حاول أبو حيان في البحر[2]، وابن الجزري في النشر[3]، إن يشكّكا في هـذه القراءة، إلا أنّهما لم يقدما دليلاً على بطلانها وردها[4].
وتشكيكُهما جاء من قبيل العلاقةِ الإسنادية البعيدة عن الحمل على المعنى الواردِ في التوجيهِ المذكور أعلاه.

ومن المهم ذكره أن معظم المفسرين تابعوا الزمخشري في توجيه هذه القـراءة على أنّها استعارة، بمعنى نفي الخشية والخوف عن الذات الإلهية، وخرجوها علـى التعظيم والإجلال لأولي العلم[5].

[1] الزمخشري، الكشّاف: 308/3.

[2] أبو حيان، البحر المحيط: 312/7.

[3] ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 16/1.

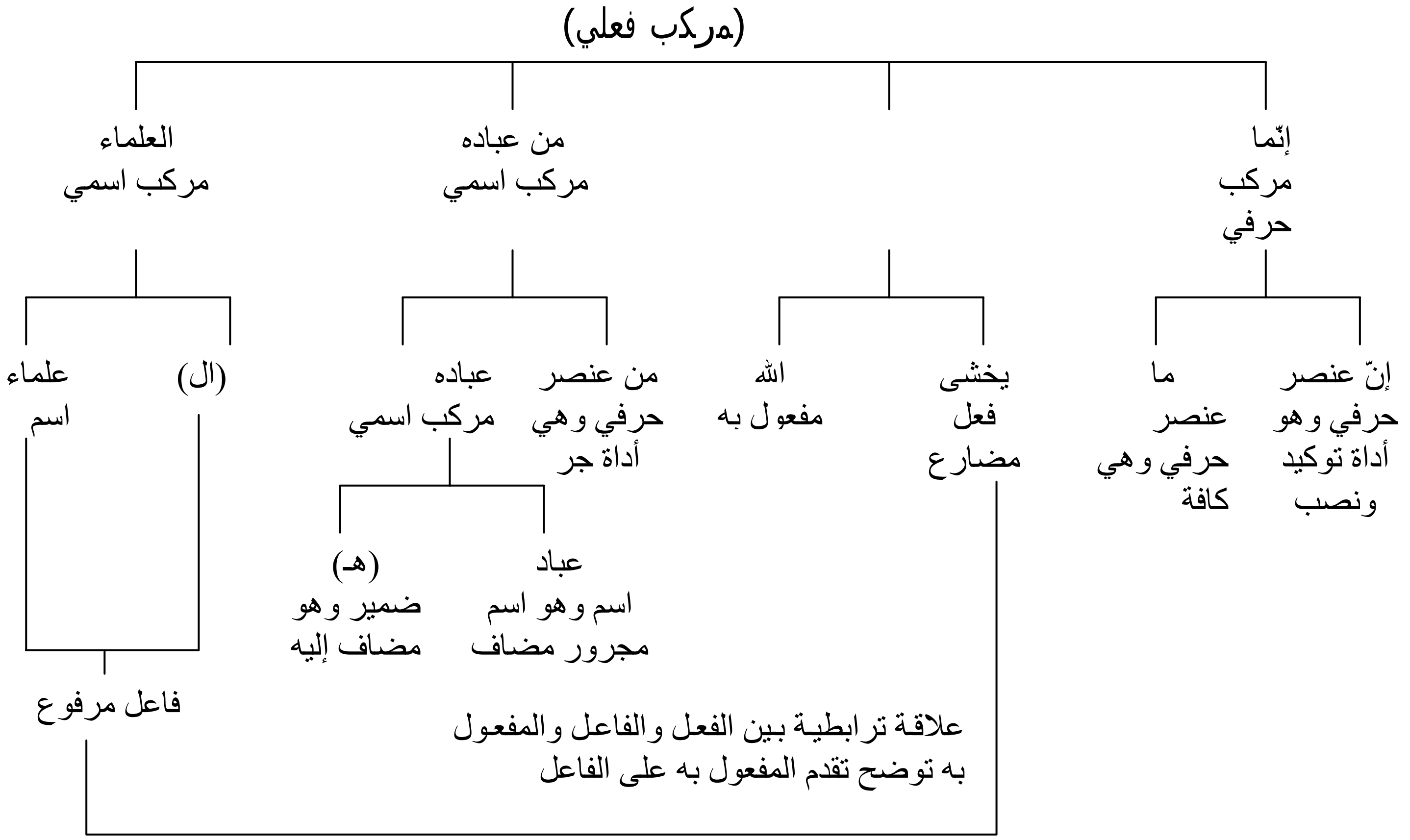
[4] الفراية، نضال محمود (2006) القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري، رسالة ماجستير، جامعة مؤته: 270.

[5] الخطيب، معجم القراءات: 433/7.

1. قراءةُ الجمهور:

(⚟☸✡☺⚞⚚ ☞⑥♦③⚚⚟⚞ ⚤✁☞✍⅄ ✍✌♊⚁⇕)

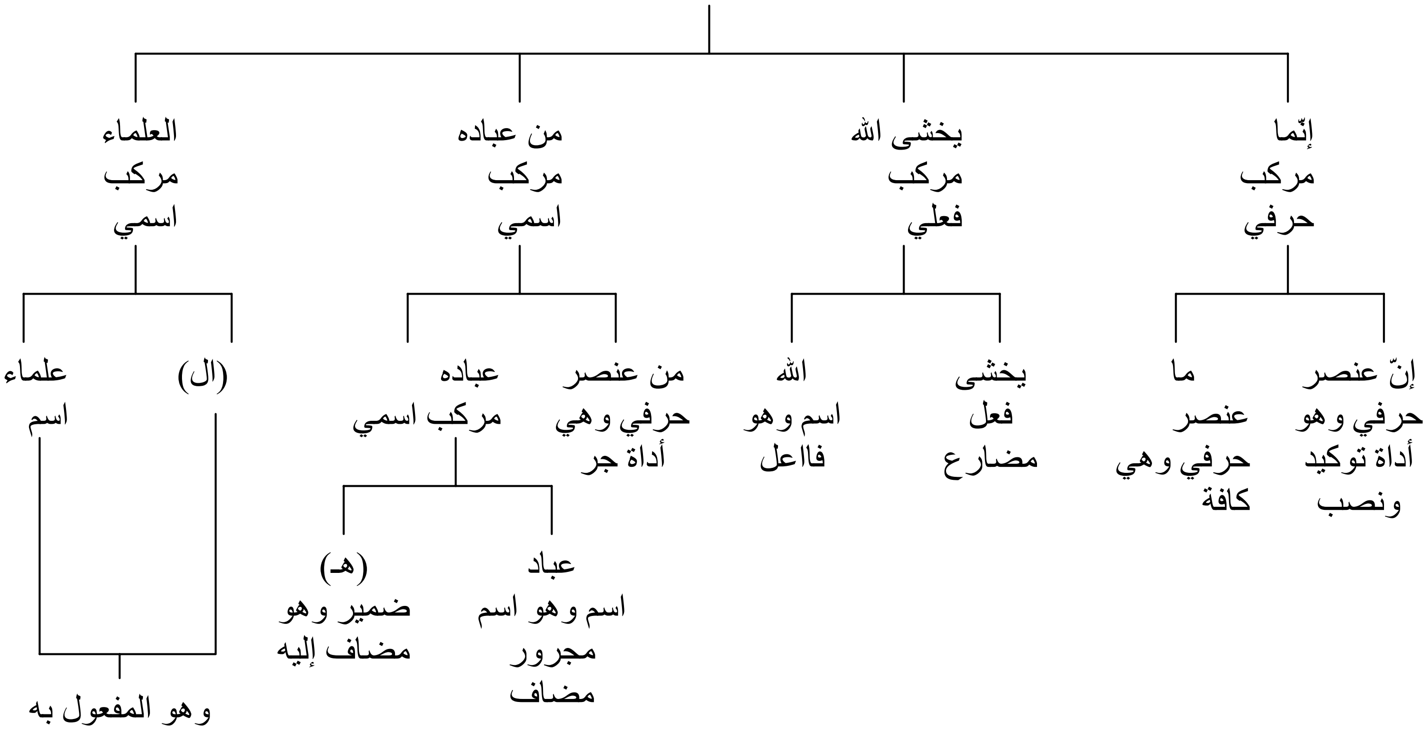
(✡⚜✇☞⑩⚜♊■✁ ✁☞⑩⚚⇖➔↖◘■☺⚞⏲✱♦→✁☎)



2. القراءة الشاذة:

إنما يخشى ا ُ من عباده العلماء

(مركب فعلي)



ففي النمط الأول، أُسند الفعل (يخشى) لـ(العلماء)، وسـياق الحـال للآيـة الكريمة في ضوء قراءتها يجعل (العلماء) هم الأكثر خشيةً.

أما النمط الثاني، فقد أُسند الفعل للفظ الجلالة (ا)، وعليه يكون تفسير الآية أن ا يعظّم العلماء، وهو تفسير لا يقوم على العلاقة الترابطية الإسـنادية، ولكنـه يقوم على المعنى والإحالات الدلالية الخارجة عن قضية الإسناد المباشر.

وفي قولـه تعـالى: "❒◆🖎❒☒❋☠⌘ ✂✍✏✦ ✌↖❒♋⌂✉✍🗐 ⇩🖬🗙⑩☺✞✍⌛✍♦"[1]، الجمهور على رفع لفظ الجلالة (ا) على أنه الفاعـل، ونصب (موسى) بفتحة مقدرة على أنه المفعول به، وجاء فـي إعـراب القـراءات الشواذ[2]: "وكلّم ا َ موسى تكليماً"، بنصب اسم ا ، نصبه عمرو بن عبيد[1]، على أن يكون اسم ا مفعولاً، و (موسى) فاعلاً[2].

---

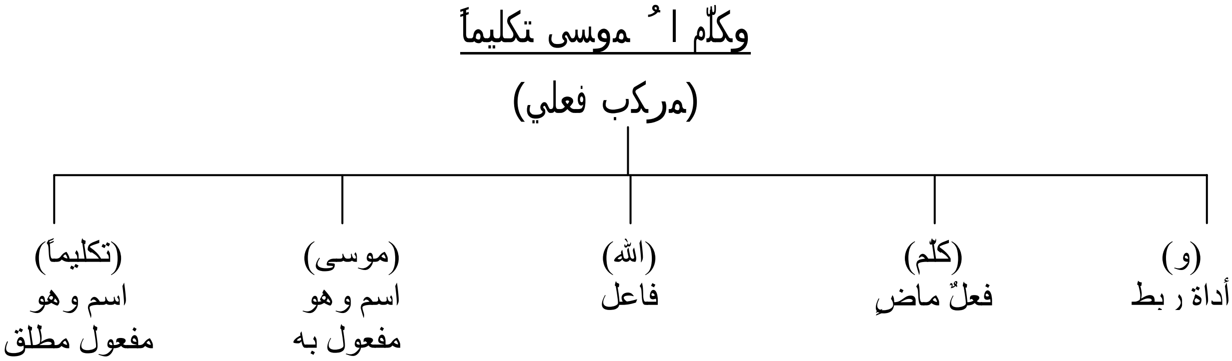
[1] النساء: 164.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 421/1.

وما جاء في القراءة يتوافق مع مذهب ابن عبيد، وهو الاعتزال، وهو ضعيفُ في القياس ؛ لأنّه بمعنى: خاطب ا ، وهذا لا يختص بموسى[3].

وأعتقد أن اعتزال القارئ كافٍ لتجنّبِ قراءته، وهو ما ذهب إليه العكبـري من خلال ذكره لمذهب القارئ، ثم تضعيف القراءة، مما يعني بأنه كان يهتم بمذهب القارئ، بل يستأنس به في توجيه القراءة، واعتقادي هذا من قبيل الاحتـراس مـن البدع وأهلها الذين كانوا يقومون بتسخير موضوع القراءات لخدمة مذاهبهم.

1. قراءة الجمهور:



---

[1] أحد أعلام المعتزلة، ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد العمري الـدمشقي (1980) غاية النهاية في طبقات القراء، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.602/1.

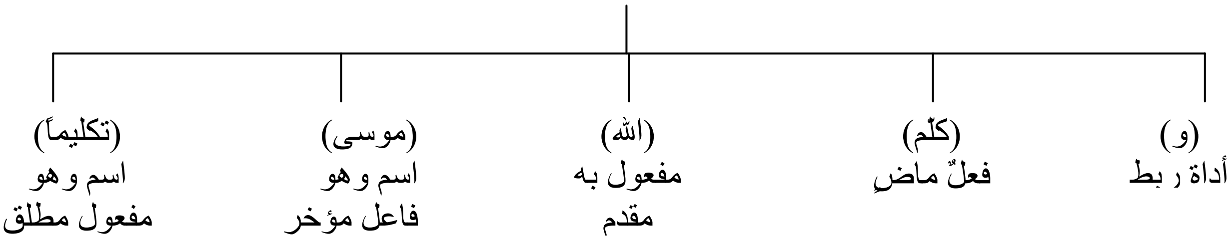
[2] ابن خالويه, أبو عبدا الحسين بن أحمد (د.ت) مختصر في شواذ القرآن, تحقيق:ج برجشتراسر, دار الهجرة.: 30، وانظر أبي حيان، البحر المحيط: 398/3، وانظر ابن جني, أبو الفتح عثمان (1998) المحتسب في تبيين وجوه الشواذ القراءات والإيضاح عنها, تحقيق: محمد عبدالقادر عطا, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان.: 309/1: وهي قراءة النُخعي، وزاد الشوكاني، فتح القدير 538/1: ابن وثاب.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 421/1، وانظر أبي حيان، البحر المحيط: 398/3.

القراءة الشاذة:

وكلّم ا َ موسى تكليماً

(مركب فعلي)



ففي النمط الأول، نجد أن الفعل أسند للفظ الجلالة (ا)، وبـذلك نلاحـظ أن لفظ الجلالة خاطب سيدنا موسى ـ عليه السلام ـ.

أما النمط الثاني، فنجد أن الفعل أُسند إلى سيدنا (موسى) ـ عليه الـسلام ـ، وعليه فإن (موسى) خاطب ا .

ولعل اختلاف المذاهب الإسلامية، ونظراتهم المختلفة في التفسير ساهم فـي تغيير المعنى، كل حسب مذهبه، مما أدى إلى تغيير التركيب النحوي.

أمـ ـــا قولـ ـ ــه تعـ ـ ــالى : "⬧◆❶⧄✉⬧◻ ✇ ☼⬅▦⬃⑦◱ ×⬃❼ ✂☜⊛⑤❏⑥☡⋞ ◻☼⧫▦⬃②◱ ❒◆◷■⬃⑨◱◻⋞"[1]، فقرأهـ ـ ـا جمهور القراء بضم النون في الفعل (نُفخ) وهو مبني للمجهول و جاء في إعـراب القراءات الشواذ[2]: " يقرأ بفتح النون والفاء على تسمية الفاعل (نفخةً واحدةً)، وهـي قراءة أبي السمال[3].

وأرى أن القراءة جائزةٌ نحوياً ؛ لأن تسمية الفاعل أغنت عن رفع (نفخةٌ) لـذلك نُصِبتْ على المفعولية.

---

[1] الحاقّة: 13.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 613/2.

[3] ابن خالويه، مختصر مختصر في شواذ القرآن: 161، وانظر أبي حيان، البحر المحيط: 323/8، والشوكاني، فتح القدير: 281/5، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 264/18، والعجيلي، الفتوحات الإلهية 396/4، ودون نسبة في الفخر الرازي، التفسير الكبير 107/30.

2.1 الإسناد الاسمي:

يتفرع الإسناد الاسمي إلى المحاور التالية :

1- المبتدأ والخبر.

2- حذف المبتدأ.

3- حذف الخبر.

4- الابتداء بالنكرة.

5- تَقدم الخبر.

عند دراسة ما جاء من أمثلةٍ على هذا الباب في كتاب إعراب القراءات الـشواذ للعكبري، نجد أنّه لم يكن يذكر مسوغَ حذف المبتدأ أو الخبر، أو حتّى حكم الحذف، بل كان يشير إليه إشارةً، ويكتفي بتقدير المحذوف.

المبتدأ والخبر:

المبتدأ هو اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصفٌ رافع لمكتفَى به[1]، أمـّا الخبر فهـو الجزء الذي حصلـت به الفائـدة مـع مبتدأ غير الوصف المذكور، فخرج فاعل الفعل، فإنّه ليس مـع المبتـدأ، أو فاعـل الوصف[2].

ومن قضايا المبتدأ والخبر الواردة في مادة الدراسة :

مـا جـاء فـي قولـه تعـالى : " ☋♦☼⬀❷⦿②⍓☙ ☋✵☼🙵◑
⌘♊⇔⬩🙵❍⌨❁❍🡸④ ⏀🡸❍⍓🡺♦✌ ♦✌☋♦⌨⬁♑⬂💻☋✁
⬃⍐✁◆❸⬁⌗💣☋✁◆❒ ⬀♍✐⬁⬖⍓🡺⬂♌◉☋☋🙵✉
⬄⬃⬅⬀ ❒◆✁☋☋◉♌⮋⅄❷⬀❸◆ ✍⍓◆⬂⌖🡺❑❻◆❑☪"[3]، جمهـور القراء متفقون على نصب كلمتي (الطير محشورةً) على أن (الطير) اسم معطـوف

---

[1] ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد ا بن يوسف، (1995)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية، ص: 167.

[2] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 137/1.

[3] سورة ص: 19

على المنصوب قبلها (الجبالَ)، و (محشورةً) صفة لها، إلا أن الآية قرئـت بـالرفع فيهما على الابتداء والخبر[1]، وذلك بأن خرجت الواو قبلهما عـن وظيفـة العطـف لتصبح استئنافيةً، ورفِع ما بعدها على الابتداء.

وفـــي قولـــه تعـــالى : "✁✍✆✁✦ ✁✍✆✁✍⅄🔔♋❽ ❀⌧◧■⌧♦ ◆ ⌧♋☒⊞☐◻◷◆◶☠▭ ☐◆✌♋⌶⌘ ✁✍✆❀☞❻⬀⊽⬲ ✌♋◆⌖◧■♏⇐⌶❍"[2]، فقد نُصبت (مثلهن) - كما يرى جمهور القراء – على اعتبار العطف على المنصوب قبلها (سبع)، وجاء في إعراب القراءات الشواذ[3] : " يقرأ بالرفع (مثلُهن) على أنّه مبتدأ و (من الأرض) خبره"[4]، وعومات هـذه الآيـة كسابقتها بإلغاء وظيفة العطف من الواو ليرتفع ما بعدها على الابتداء، وأخذت شـبه الجملة (من الأرض) وظيفتها الإخبارية، بعد أن كانت متعلّقة بالفعل (خلقَ).

وفـي قولـه تعـالى : "🕮☐✍♋☺❻☐✁☎◆☐ ✁✍✆💻⬂♦☐ﷲ❍ ☐◆✁✍✆◉♑⬂➔⬉☹⬃❷♦☐■ ✍✶"[5]، فجمهور القراء على نصب (العمرة) على نية إعادة العامل (أتموا) إلا أن التركيب النحوي اختلف باختلاف القراءة، فقـد جاء في إعراب القراءات الشواذ[6] : " بالنصب عطفاً على الحج، وبـالرفع[1] عـلى

[1] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 391/2، ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 129: ابن أبي عبلة، أبو حيان، البحر المحيط 390/7: الجحدري، الفراء , أبو زكريا يحيى بن زياد (د. ت) معاني القرآن ,تحقيق:أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار , دار السرور401/2: ولو كانت رفعاً لما لم يظهر الفعل معها كان صوباً، ودون نسبة عند الزمخشري، الكشاف 365/3، والفخر الرازي، التفسير الكبير 186/25، و القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 161/15: لو قرئ لجاز.

[2] الطلاق: 12.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 597/2.

[4] النحاس, أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل , (2005) إعراب القرآن ,ط1, دار إحياء التراث ودار الضياء. 457/4: حكى أبو حاتم هذه القراءة عن عاصم، وانظر ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 158: عصمة عن أبي بكر، وزاد أبو حيان، البحر المحيط 287/8: المفضل عن عاصم، والعجيلي، الفتوحات الإلهية 362/4: عاصم في رواية عنه.

[5] البقرة: 196

[6] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 236/1.

الابتداء و (ا) خبره، ويشير إلى أن العمرة مستحبة، ولذلك رفـع فقطعهـا عـن الأمر[2]، وقطع العمرة عن الأمر تحليلٌ معنوي لسبب توجيه القراءة على هذا الشكل، إذْ إن العكبري ومن نحا نحوه، انتبهوا للمعنى ووجهوا القـراءة، وكـأنّهم اهتمـوا بالناحية التداولية على حساب القاعدة المعيارية.

وفـي قولـه تعـالى : "☐☐☐☐ ♦❷♦✍ ⇔⚐♦♑☐☐ ✂✍✎⅄ ☐♌☐☐ ♦❷⦿②☐♋ ☐✍✎☐☐✂ ☐☐ ❼☐× ⚐✂✍✎❻☞✿⚐✈⚐ ◆☐ ✂✍✎♑⚐☐☐→☐☐ ☐☐ ☐☐♑☐☐ ❷☐☐ ❽×☐☐ ❼☐× ✂✍✎♑⚐☐♦⇔❷☐☐ ☐☐☐☐☐☐❺☐☐■" [3]، قرأهـا الجمهـور بنـصب (الفلك) بالنصب على اعتبار العطف على المنصوب قبلهـا، وجـاء فـي إعـراب القراءات الشواذ[4]: " يقرأ بالرفع (الفلك)[5] على أنّه مبتدأ و(تجري) خبره، والجملة في موضع الحال، ويجوز أن تكون مستأنفة"[6]، ونلاحظ هنا أن العكبري أخرج الجملـة عن العطف؛ كي يسوغَ سبب الرفع، لأنّها لو بقيت معطوفة لوجب النـصب علـى المفعولية.

---

[1] أبو عبيدة , معمر بن مثنى (ب ت) مجاز القرآن ,تحقيق: فؤاد سزكين, مكتبة الخانجي , مصر. 68/1 - 69: قال أبو عبيدة: وأخبرنا ابن عون عن الشعبي أنه كان يقرأ (والعمرةُ) بالرفع، وزاد ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 12: علي رضي ا عنه والشعبي، وأبو حيان، البحر المحيط 72/2: علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر، و النحاس، إعراب القرآن 292/1 – 293: قراءة شاذة بعيدة ؛ لأن العمرة يجب أن يكون إعرابها كإعراب الحج.

[2] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه266/1: والمعنى في الرفع: وأتموا الحج والعمرةُ (بالرفع)؛ إي هي ما تتقربون به إلى ا عز وجلّ، وليس بفرض.

[3] الحج: 65.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 149/2

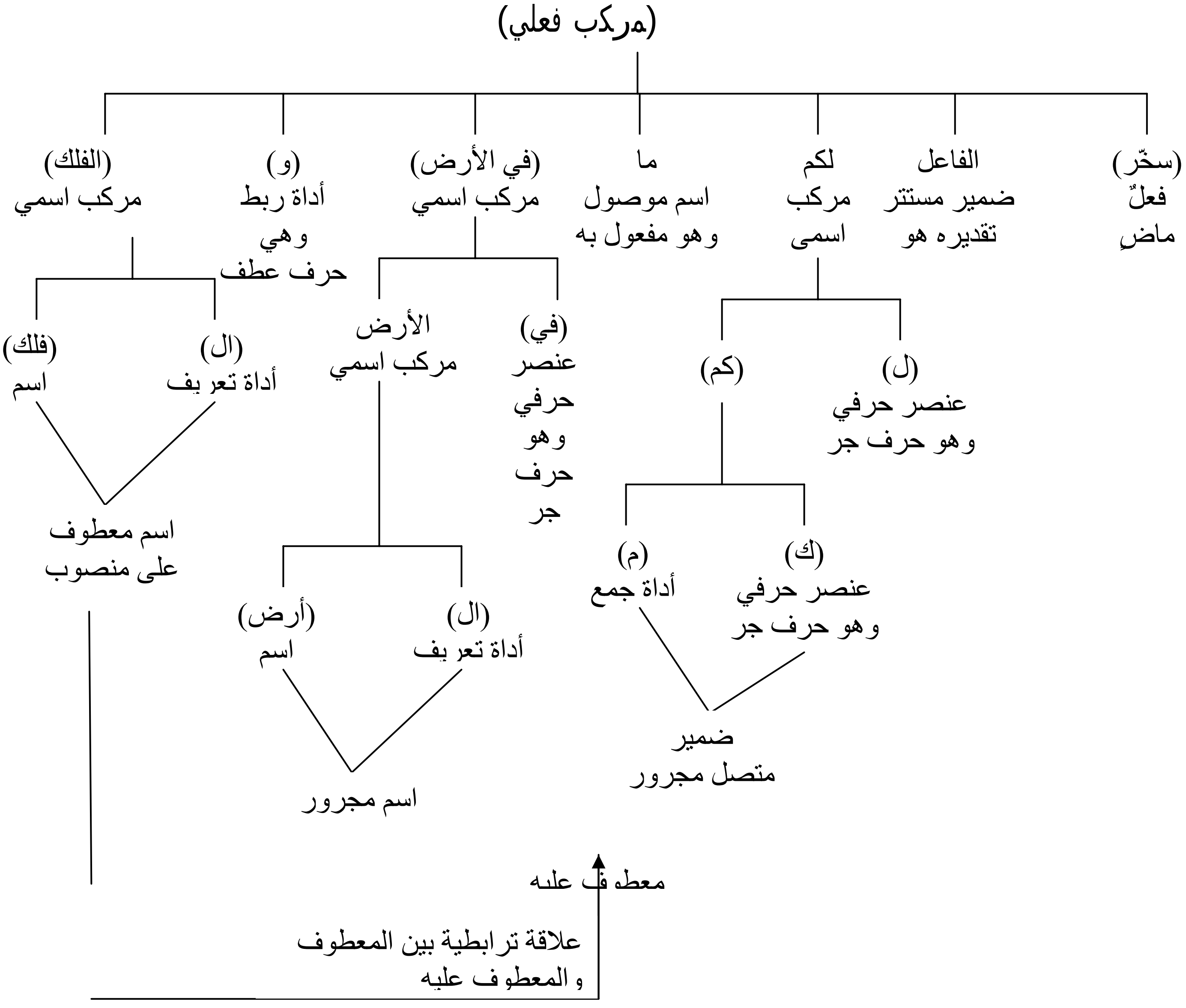
[5] الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (1983) جامع البيان في تفسير القرآن , دار المعرفة للطباعة والنشر , بيروت, لبنان.

138/17، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 92/12، والشوكاني، فتح القدير 466/3: أبو عبد الرحمن الأعرج، وزاد ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 96: السلمي، وزاد أبو حيان، البحر المحيط 387/7: طلحة وأبا حيوة والزعفراني، والنحاس، إعراب القرآن 105/3: ويجوز الرفع على الابتداء.

[6] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 150/2.

1. قراءة الجمهور:

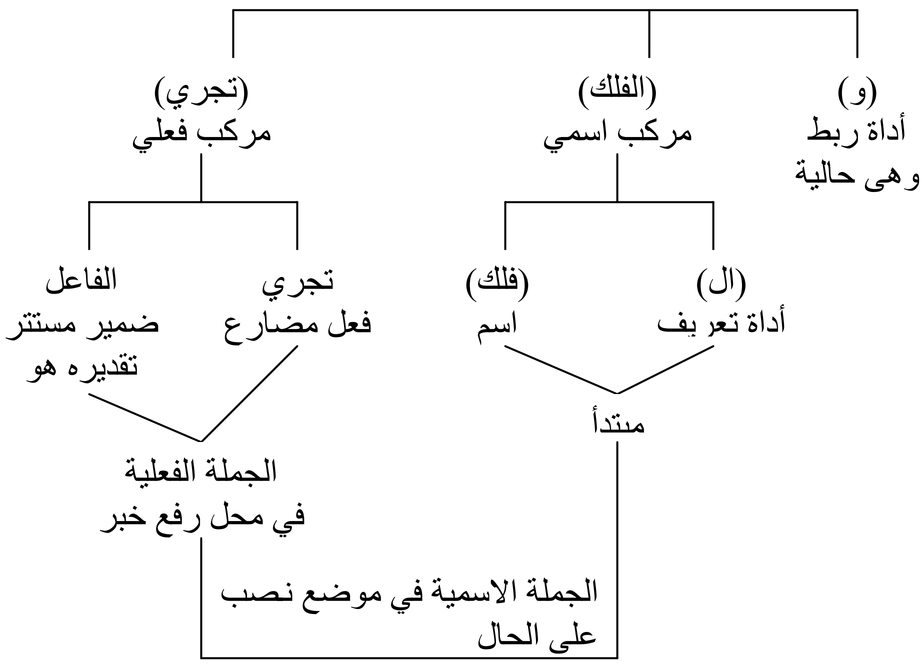
<u>سخّر لكم ما في الأرض والفلك تجري</u>



2. التوجيه الأول:

<u>والفلك تجري</u>

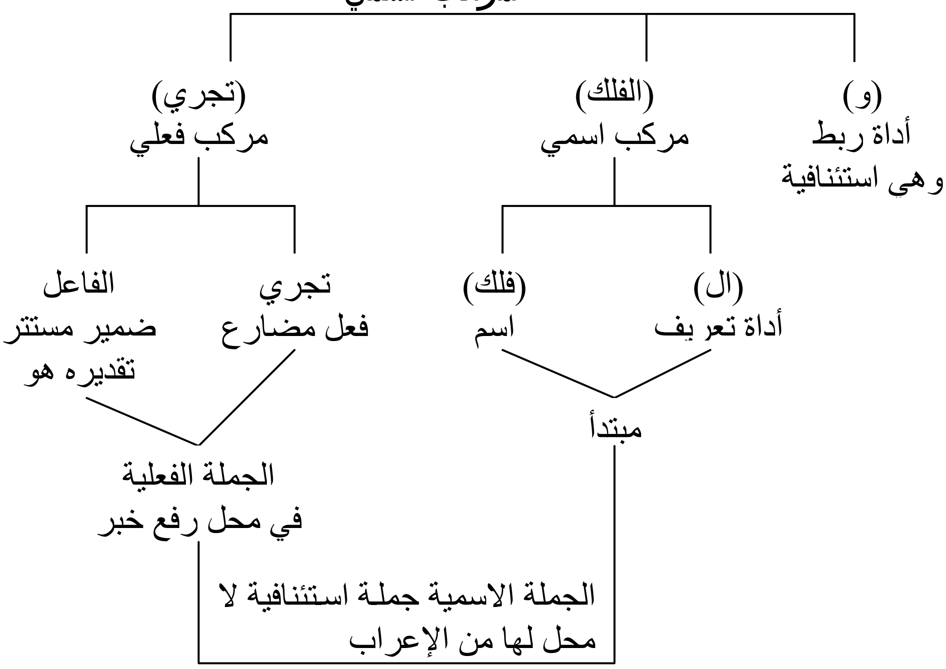
مركب اسمي



3. التوجيه الثاني:

<u>والفلك تجري</u>

مركب اسمي



ففي النمط الأول، نُصبت (الفلك) على أنها معطوفة على المفعول به (مـا)، وهذا ما أيدته قراءة الجمهور.

أما النمط الثاني، فقد رفعت (الفلك) على أنها مبتدأ، والجملة الفعلية (تجري) خبره، أما الجملة الاسمية (الفلك تجري) فقد وضعها موضع الحال علـى أن الـواو حالية، إلا أن التركيب النحوي لا يدعم هذا الرأي، فإن كانت في موضع الحال، فأين صاحب الحال؟

وفي النمط الثالث، نلاحظ أن العكبري قد أوجد توجيهاً نحوياً آخر، إذ جعـل الواو حرف استئنافٍ، والجملة الاسمية بعده مستأنفة.

ولعل العكبري لجأ إلى مبدأ الاحتمالات النحوية، محاولـةً منـه للإحاطـة بصواب التركيب النحوي، على اعتبار شمول القاعدة النحوية لتلـك الاختيـارات، وكأنه لاحظ ضعف ما ذهب إليه في كون الجملة الاسمية (الفلك تجري) في محـل نصب حال، إذ إن الجملة لا توضح حال شيءٍ قبلها، وهذا ما دعاه إلى إيراد وجـهٍ جديدٍ وهو عد الواو استئنافية، والجملة مستأنفة.

حذف المبتدأ :

تُجيز اللغة أن يحذف المسند إليه في باب الإسناد الاسمي[1]، وهـو المبتـدأ، إذا أمكن الاستدلال عليه، وإن لم نتمكّن من الاستدلال عليه من السياق أو غيره، فـإن المعنى سيتأثّر انطلاقاً من اختلال التركيب، وفي الحالة الأولى يكون حذف المبتـدأ جوازياً، وقد يكون الحذف واجباً.

ففـ ـــي قولـ ــــه تعـ ــالى: "❐◆✌♦✍ ✐📖⬆☼❽✌♦ ⬉♦✍■❼ ✂✍✌❍♏⍓✇☺⬜◼■⌛☒✓⬀✖⬀ ✍⌛♦✍✉•⚖✇🕒❷⬉❐☠❁ ❐◆✌♦🕒❷⬉❐✞☝"[2]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[3]: (هاروت ومـاروت)

---

[1] انظر ابن هشام الأنصاري , جمال الدين أبو محمد عبد ا بن يوسف (ب ت) قطر الندى وبل الصدى, تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية ,بيروت ,لبنان.، ص: 125.

[2] البقرة: 102

[3] إعراب القراءات الشواذ 1/192-193

بالفتح بدلاً من الملكين، أو على إضمار أعني، وقرئ بالرفع[1] علـى تقـدير (همـا هاروت)؛ أي بحذف المبتدأ (هما)، وأصلُ هذا التوجيـه مبنـي علـى أن المبتـدأ المحذوف يفهم من سياق الكلام، فالأصلُ (هما هاروت وماروت) وهو أمر تُجيـزه قواعد اللغة العربية، كما أورد ابن هشام الأنصاري من أن حذف المبتدأ جائز إذا دل عليه دليلٌ من السياق[2]، فقد تعامل العكبري مع النمط التركيبي بما تجيـزه القاعـدة النحوية، إذ إن القاعدة النحوية تجيز حذف المبتدأ في سياق تركيبي مـشابه للـنمط السابق، ونلاحظ أن القراءة إذا كانت متوافقة مع أحد وجوه القاعدة النحويـة، فـلا تحاط بكم من الآراء والتوجيهات النحوية، كما نجد في القراءات التي تخـرج عـن قواعد اللغة العربية.

وفـي قولـه تعـالى : "❒◆👌◆👓 📬↗☪💣 ❁ 📄🕒♑❑👓☼&◘✎ ✂👓☏❍❼❑❻♉ ◗♎❶⬂ ☼◆👓⑩⍓③⬋✡❑👓 ⮪♊▤❒◆☏⬩🕔 ❻▪❍⇳☺⍓❑☪ 👌♓&♊ ❻❍📪♓♎①🙞"[3]، جاء فـي إعـراب القـراءات الشواذ[4]: (ولكن رحمةٌ) بالرفع[5]، على تقدير (هي أو هو)، ويرى الكسائي أن الرفـع على أنّها اسم كان المقدرة[6]، أما الزجاج فيقول : إن الرفع بمعنى : (ولكن فعلُ ذلك رحمةٌ)[7]، إلا أن اختيار العكبري للقراءة موجه على أنهـا (رحمـةٌ) خبـر لمبتـدأ محذوف تقديره (هو أو هي) كما تقدم.

---

[1] ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 8: الزهري، وهي كذلك عند الزمخشري، الكشاف 301/1 الفخر الرازي، التفسير الكبير 220/3، وزاد أبو حيان، البحر المحيط330/1: الحسن.

[2] ابن هشام، قطر الندى وبلّ الصدى، ص: 125

[3] القصص: 46.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 262/2

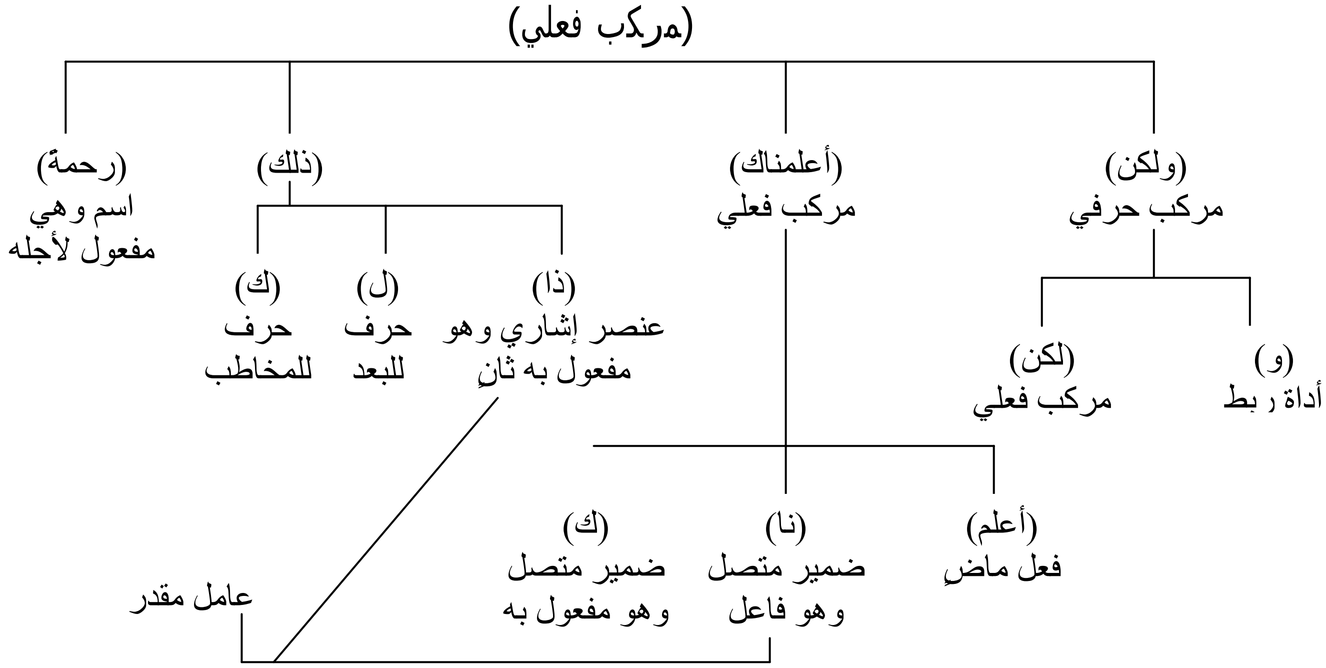
[5] ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 113: أبو حيوة، والفخر الرازي، التفسير الكبير 257/24: عيسى بن عمر، وأبو حيان، البحر المحيط 118/7، و الشوكاني، فتح القدير 476/4: أبو حبوة وعيسى بن عمر.

[6] الشكواني، فتح القدير 176/4.

[7] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 292/13.

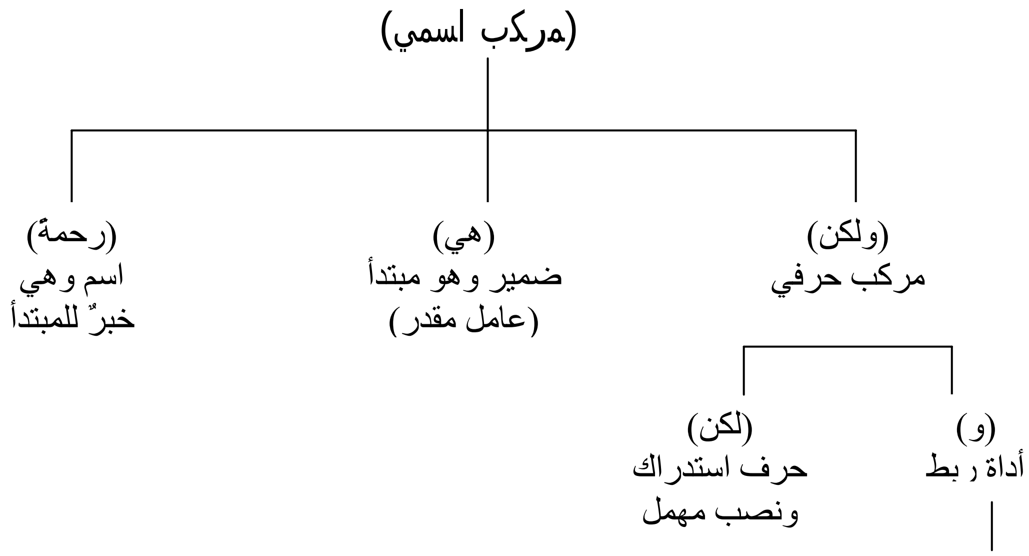
1. قراءة الجمهور:

<u>ولكن (أعلمناك ذاك) رحمةً</u>

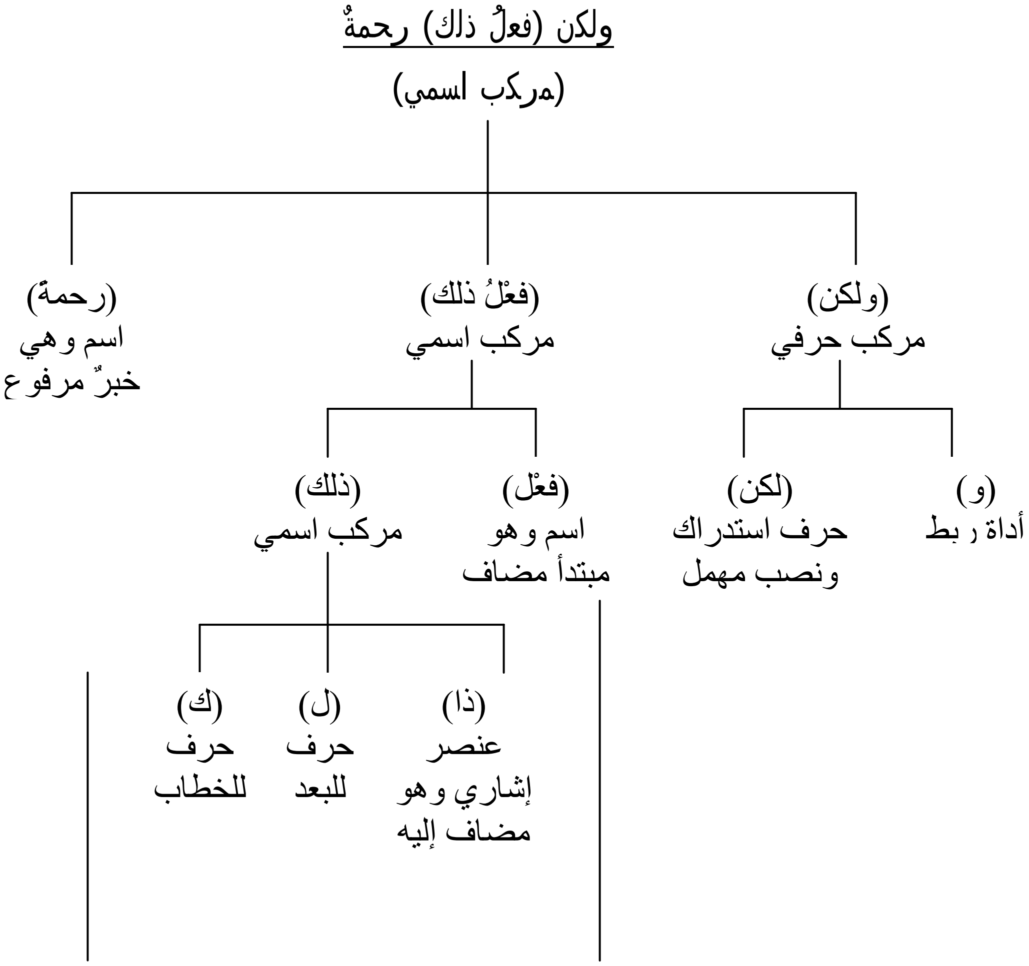


2. رأي العكبري:

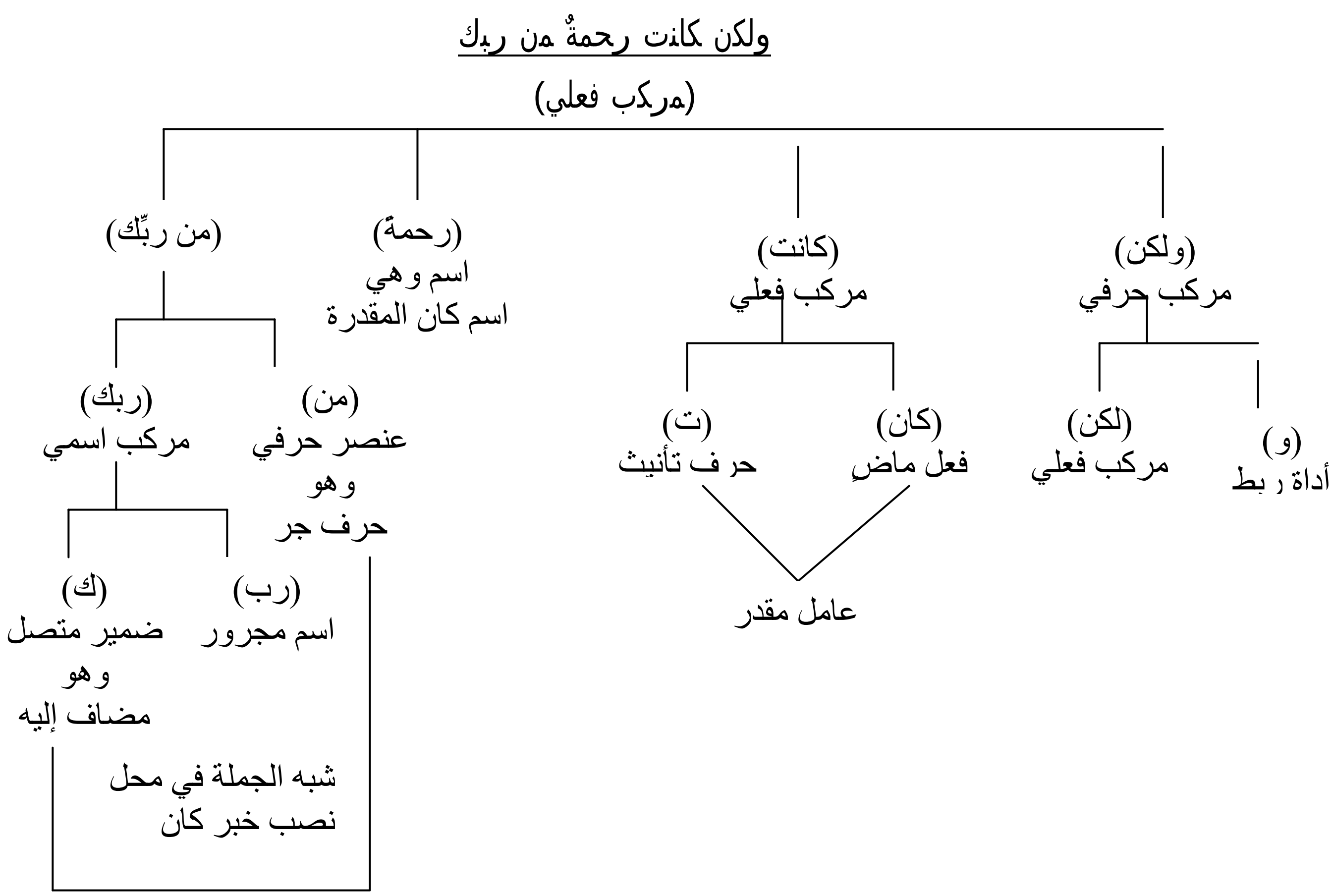
<u>ولكن (هي) رحمةٌ</u>



3. رأي الزجاج:


ولكن (فعلُ ذاك) رحمةٌ
(مركب اسمي)
(ولكن)
مركب حرفي
(فعْلُ ذلك)
مركب اسمي
(رحمةٌ)
اسم وهي
خبرٌ مرفوع
(و)
أداة ربط
(لكن)
حرف استدراك
ونصب مهمل
(فعْل)
اسم وهو
مبتدأ مضاف
(ذلك)
مركب اسمي
(ذا)
عنصر
إشاري وهو
مضاف إليه
(ل)
حرف
للبعد
(ك)
حرف
للخطاب

4. رأي الكسائي:



فالنمط الأول، حملت (رحمة) على أنها مفعول لأجله للعامل المقدر (أعلمناك ذلك)، وهذا ما جاء في قراءة الجمهور.

أما النمط الثاني، فقد وضعت (رحمة) موضع الخبر للمبتدأ المقدر (هي)، وهذا ما اختاره العكبري.

أما النمط الثالث، فقد أورد العكبري رأياً للكسائي، إذ جعل الكسائي (رحمة) اسماً لكان المقدرة.

وفي النمط الرابع، أورد العكبري رأياً للزجاج مفاده أن (رحمة) خبر لمبتدأ مقدر.

ونلاحظ أن العكبري لم يقتصر على إيراد رأيه في توجيه القراءة، بل نجده يورد توجيهاتٍ أخرى للقراءة نفسها، ومع ذلك لم يعلق على ما ذكره من آراء، وهذا دأبه في كثير من الأنماط، فقلّما نجده يعارض رأياً أو يؤيده.

وفي قوله تعـالى : "·❖ ✉♦〰❻✗⑩⌨ ❑◆•• ✍☒❷✗③⚐✌"[1]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[2] : يقرأ بالرفع فيهما[3]، أي لا هو بارد، على اعتبار حذف المبتدأ، يقول الفراء[4] : " لو رفعت ما بعد لا لكان صواباً من كلام العـرب "، وقد حمل كلامه هذا على قول المخبل[5] :

وتُريك وجهاً كالصحيفة لا ظمآن مختلج ولا جهم

والشاهد في هذا البيت هو رفع الاسم الواقع بعد (لا) على اعتباره خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو، وصواب الرفع في هذه القراءة على ما جاء به الفراء من كلام العرب، يعزز سلامة اختيار العكبري لها، والتوجيه فيها على اعتبار حذف المبتدأ، ففي قول المخبل ارتفعت (ظمآن) على أنّها خبر لمبتدأ محذوف، وعلى ذلك يجيز الفراء الرفع بعد لا، وهو ما اختاره العكبري في توجيه هذه القراءة.

إلا أن الخليل بن أحمد الفراهيدي منع تأويل القراءة على حـذف المبتـدأ، فـي الحديث عن قول الأخطل[6] :

ولقد أبيتُ من الفتاةِ بمنزلٍ فأبيت لا حرج ولا محروم

يريد : ما أنا حرج.

يقول سيبويه[7]: " فزعم الخليلُ – رحمه ا – أن هذا ليس على إضمار أنا، ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز: (كان عبد ا لا مسلم ولا صالح) على إضمار هو،

---

[1] الواقعة: 44.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 553/2.

[3] أبو حيان، البحر المحيط 209/8: ابن أبي عبلة، والفراء، معاني القرآن 126/3، ودون نسبة عند الزمخشري، الكشاف 55/4.

[4] الفراء، معاني القرآن 126/3.

[5] المفضل الضبي، أبو العباس المفضل بن محمد (1998)، ديوان المفضليات، تحقيق: محمد حمود، دار لاالفكر اللبناني، بيروت، لبنان. 115/1 ابن منظور، لسان العرب (خلج) 298/2،

[6] الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث (1995)، ديوان الأخطل، شرح: مجيد طراد، دار الجيل، بيروت، لبنان: 84.

[7] سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ب ت) كتاب سيبويه ,تحقيق: عبد السلام محمد هارون ,ط1. دار الجبل.84/2.

ولكن وجهه عند الخليل أن يكون : " فأبيت بمنزلة الذي يقـال لـه : لا حـرج ولا محروم "[1].

حذف الخبر

أجاز النحاة حذف الخبر في كثيرٍ من مواطن اللغة، واستـشهدوا لـذلك بكـلام العرب، فهذا ابن هشام الأنصاري يورد باباً مستقلاً في المغني عن جـواز حـذف الخبر[2]، ويستشهد لذلك بقول الشاعر[3]:

لهفي عليك للهفةٍ من خائفٍ   يبغي جوارك حين لاتَ مجير

يقصد (ليس له مجير)، فحذف شبه الجملة الواقعة في محل رفع الخبـر، وإلـى ذلك أيضاً ذهب ابن جنّي وجمهور العلماء[4].

ومما ورد في مادة الدراسة على حذف الخبر مـا جـاء فـي قولـه تعـالى :

"🕭➔✍⬀ ❍⧩♌□ ✂✍◉♒⬂♑←⑨⌧❽▤ ♎➔⑨⌧❽ ✂✍✎★

🕮□♌ ③↖⬧⬃✌♦❼✂ 🕮□■♦⑨⊄✌♓⧫⬃✍• ✌♦✍✎

🕮⬆□✍⧫⓿⬇↗☹⬃"[5]، جاء في إعراب القراءات الـشواذ[6]: "أن والفعـل (أن يؤتى) في موضع مبتدأ والخبر محذوف، أي إتيان أحدٍ مثل ما أوتيـتم متَـصور أو

[1] سيبويه، المرجع السابق: 85/2.

[2] ابن هشام, جمال الدين أبو محمد عبدا بن يوسف (1987) مغني اللبيب عن الكتب الأعاريب, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, لبنان: 725

[3] البيت لعبد ا بن أيوب التميمي، انظر ابن هشام، أوضح المسالك 1 / 287، و الأزهري, زين الدين خالد بن عبدا (2000) شرح التصريح على التوضيح, تحقيق: محمد باسل عيون السود , ط1, دار الكتب العلمية,بيروت ,لبنان. 1 / 200

[4] ابن الجني, أبو فتح عثمان, (د. ت) الخصائص, تحقيق عبد الكريم بن محمد, المكتبة التوفيقية. 245/2

[5] آل عمران: 73.

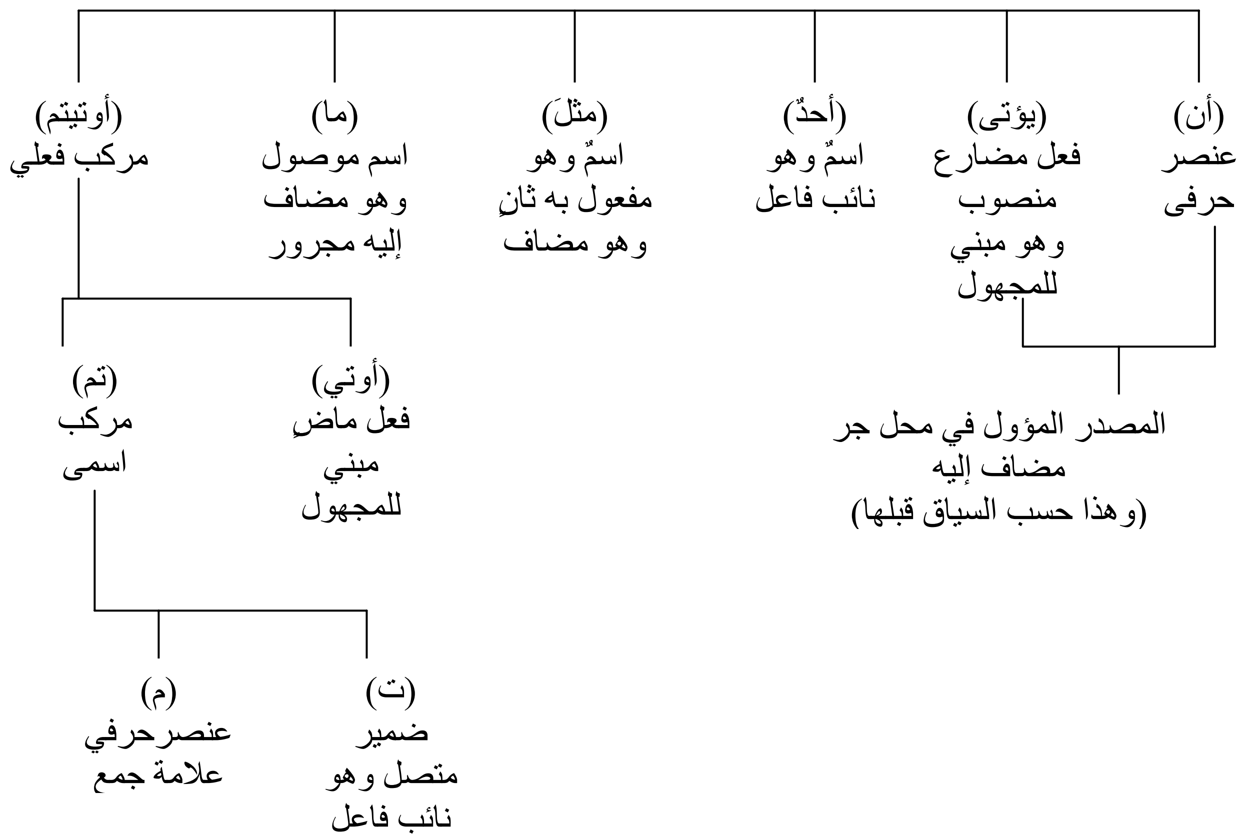
[6] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 326/1.

مظنون"[1]، وما أجاز الحذفَ هنا هو أن السياق دلّ على المحذوف، وهو ما يـسوغُ الكثير من مواطن الحذف في القرآن الكريم.

1. قراءة الجمهور:

أن يؤتى أحد مثلَ ما أوتيتم

(مركب فعلي)

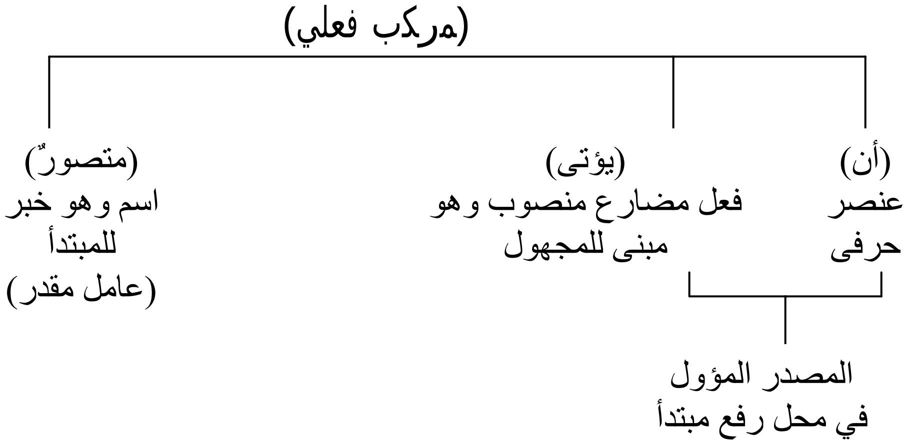


---

[1] الحجة في علل القراءات 369/2، الكشف 347/1، التبيان 222/1: يقرأ: أن يؤتى على الاستئناف، وموضعه رفع على أنّه مبتدأ، تقديره: إتيان أحدٍ مثل ما أوتيتم يمكن أو يصدق، تفسير القرطبي112/4.

2. التوجيه الأول:

<u>أن يؤتى أحد مثلَ ما أوتيتم (متصور)</u>



ففي النمط الأول، وضع المصدر المؤول (أن يؤتى) في محل جر مضاف إليه، كما يتطلب السياق الذي يسبقه (قل إن الهدى هدى ا أن يؤتى...).

أما النمط الثاني، فقد وضِع في محل رفع مبتدأ، ولذلك احتاج إلى خبـرٍ ليـتم التركيب، فقُدر له خبر دلّ عليه السياق.

ولعلّ معيارية القاعدة النحوية، ومحاولة تثبيتها، فرضت على العلماء، ومـنهم العكبري التأويل، والتقدير، لاحتواء بعض الأنماط اللغوية الخارجة عن القاعدة.

وفـــي قولـــــه تعـــالى : "♑⍓☐◆⬧☐⌨🖎☐◆▫⧫🕒▤👌♓🙰☺⭘🙰 ③♦🖏♦②⍓②☐❸←☐♍🙞"[1]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[2]: يقرأ بالرفع[3] وتقديره (ولهم فاكهةٌ)، وأجاز العكبري أن يكون التقدير (وأصحاب فاكهةٍ) فحـذف المضاف وأقام المضاف إليه مكانه[4]، وبذلك يكون العكبري وافق من سبقه بالتوجيه، ثم اقترح شكلاً آخر للتوجيه يعزز الرأي الأول، مما يعطينا مجالاً للتفكير في اتساع رقعة القاعدة النحوية، وكثرة البدائل فيها.

---

[1] الواقعة: 20.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 550/2.

[3] أبو حيان، البحر المحيط 306/8: زيد بن علي، وزاد الشوكاني فتح القدير 150/5: أبا عبد الرحمن السلمي، ودون نسبة عند الزمخشري، الكشاف 54/4.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 551/2.

ومثله تماماً ما جاء في قوله تعالى: (وحور عين)[1]، على اعتبار تقـدير الخبـر وهو شبه الجملة (لهم) وهذا واضح من خلال المعنى، إذْ إن السياق الأول في الآية الكريمة يتحدث عما يكون للمتقين في الجنة، فتقدير لام الملكية والضمير العائد على أهل الجنة صحيح تماماً.

الابتداء بالنكرة :

الأصلُ في المبتدأ أن يكون معرفةً، وقد يكون نكرةً بشرط الإفادة، وهذه الإفـادة تتحققُ بشروط محددةٍ[2]، وقد رصدنا في مادة الدراسة قراءاتٍ تُفيد الابتداء بـالنكرة، نذكر منها :

فـــــي قولـــــه تعـــــالى: "▫♦✄♦📖⇖⓵ ♉⍓❽♦✄✐↗⌚ ✄✍💻⬂♦🡸○⬄♉□✎📄"[3]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[4]: يقرأ (جزاء) بالرفع والتنوين[5]، وعدها العكبري مبتدأً و (الحسنى) بدلا منه، أو خبر مبتدأ محذوف ؛ أي هو الحسنى، ومسوغُ الابتداء بالنكرة هنا هو كون الخبر شبه جملةٍ من الـلام والضمير المجرور.

---

[1] الواقعة: 22.

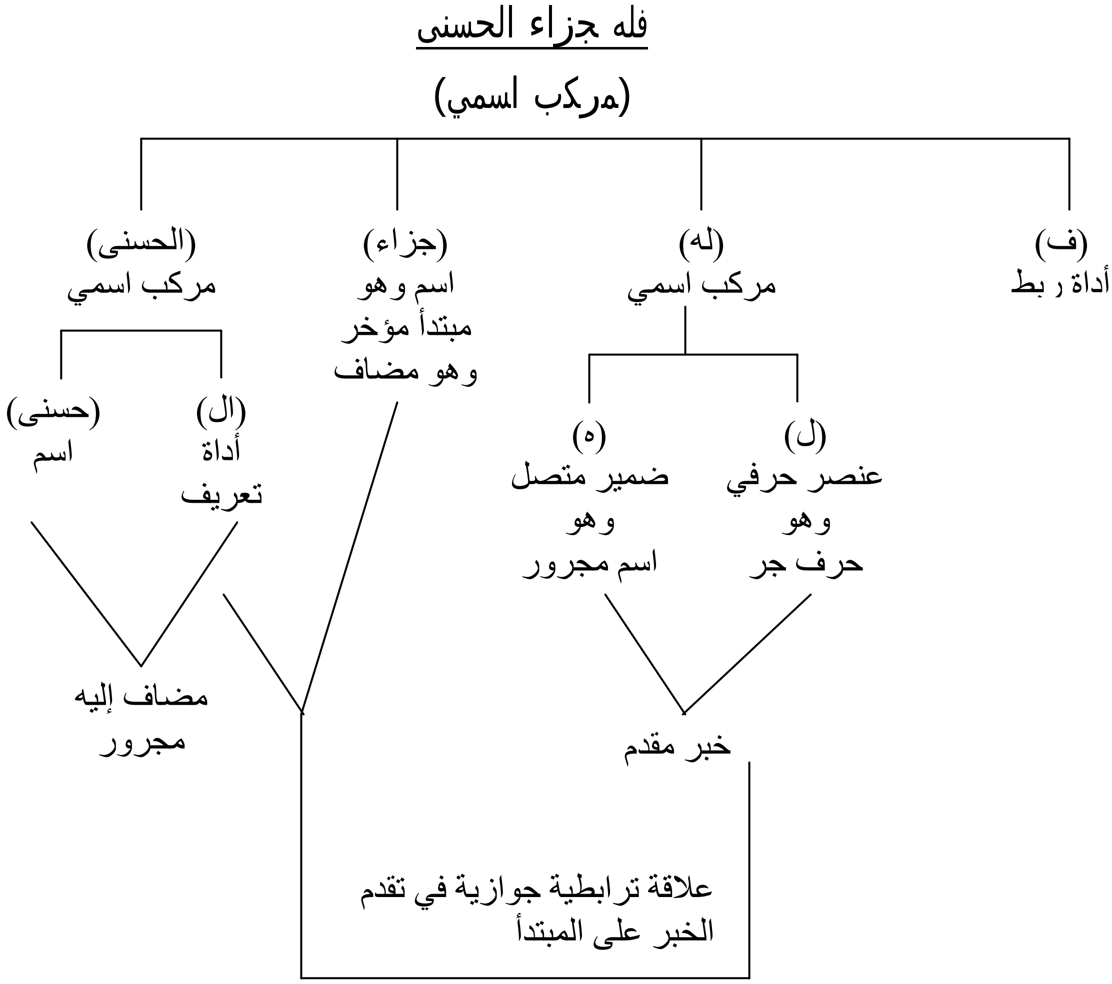
[2] انظر ابن عقيل ,بهاء الدين عبدا الهمداني (2000) شرح ابن عقيل, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, لبنان. 203/1: مسوغات الابتداء بالنكرة.

[3] الكهف: 88

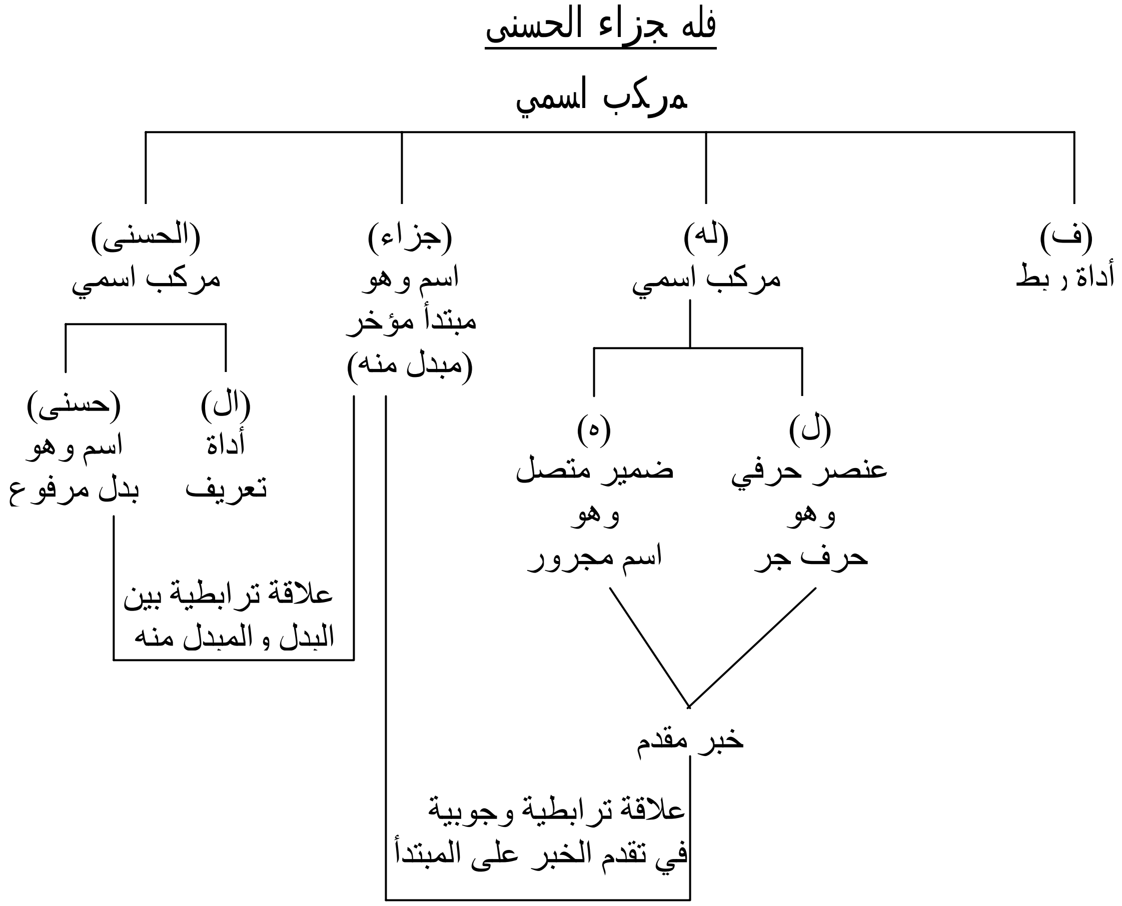
[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 32/2.

[5] النحاس، إعراب القرآن 471/2، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 53/11، وأبو حيان،البحر المحيط 160/6: عبد ا بن أبي إسحاق، والعكبري, أبو البقاء عبد ا بن الحسين (1987) التبيان في إعراب القرآن, تحقيق: علي محمد البيجاوي, دار الجيـل، بيروت، لبنان. 860/2: دون نسبة

1. قراءة الجمهور:

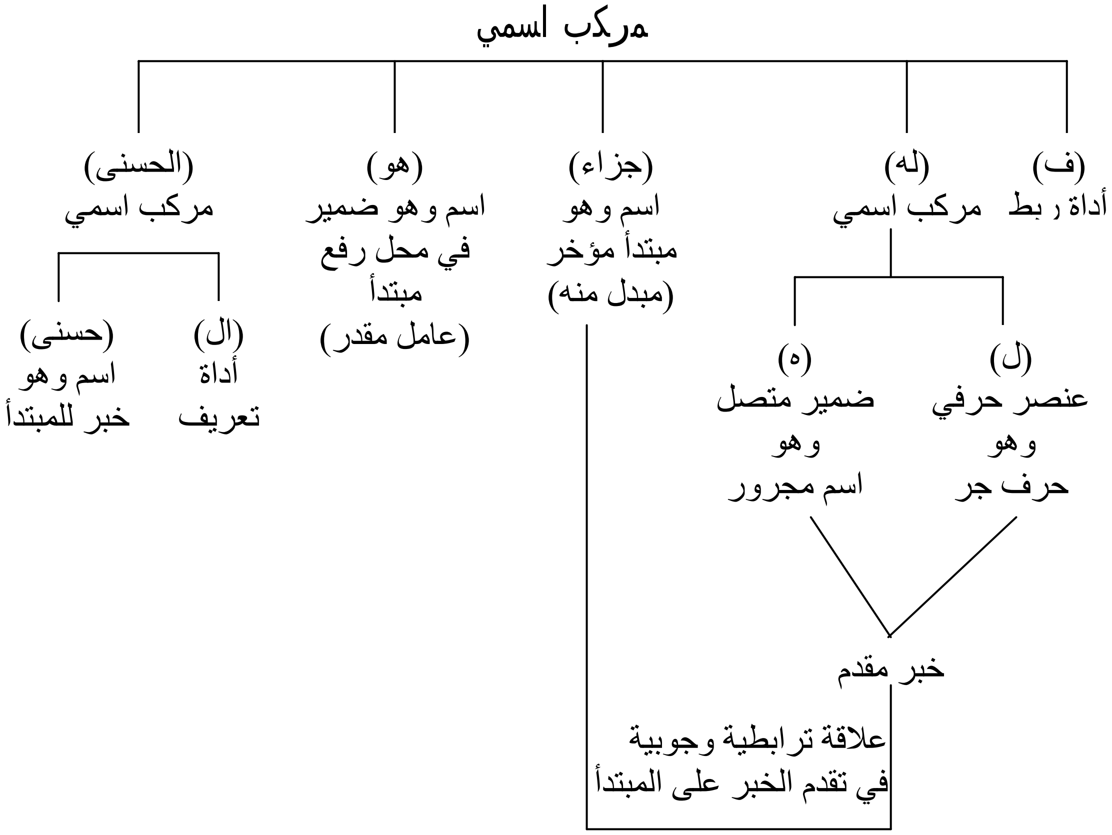


2. التوجيه الأول:



3. التوجيه الثاني:

فله جزاء (هو) الحسنى



ففي النمط الأول، وضعت (جزاء الحسنى) موضع المبتدأ المؤخر، وجـاءت شبه الجملة (له) موضع الخبر المقدم، وكانت العلاقة بين المبتدأ المـؤخر والخبـر المقدم علاقة جوازية؛ لأن المبتدأ معرفة.

أما النمط الثاني، فقد حملت (جزاء) على أنها مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة (له) على أنها خبر مقدم، وكانت العلاقة بينهما علاقة وجوبية، لأن المبتدأ نكرة والخبـر شبه جملة.

أما النمط الثالث، فقد تكون من شقين؛ الأول منهما: المبتدأ المؤخر (جـزاء) وكان الخبر مقدماً (له)، وربطت بينهما علاقة وجوبية؛ لأن المبتدأ نكرة، وفي الشق الثاني حمل النمط (الحسنى) على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو).

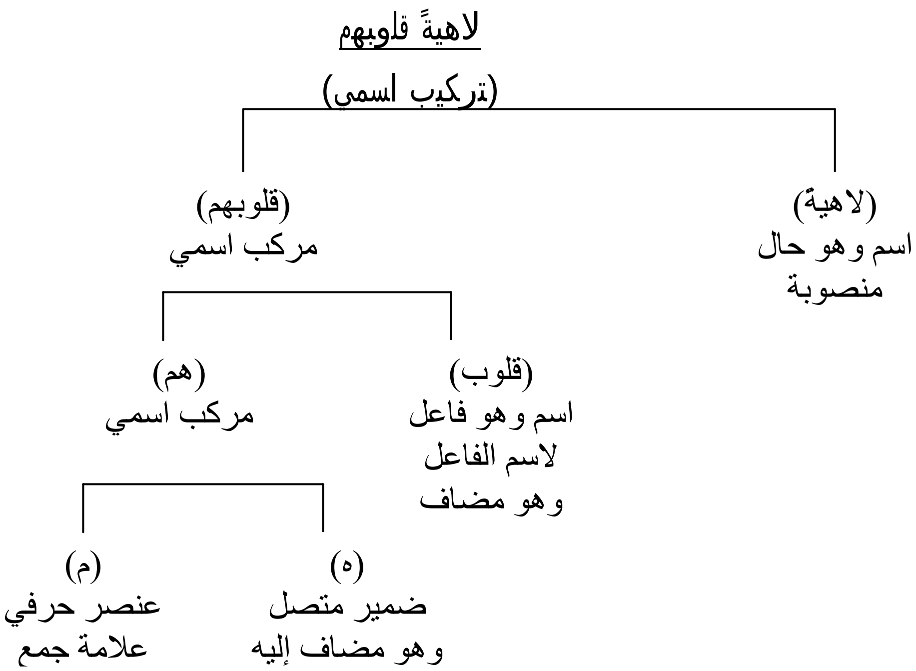
وكأن افتنان العكبري بالقاعدة النحوية حمله على ذكر أكثر من تركيب نحوي في توجيه القراءة.

تقدم الخبر على المبتدأ :

تعتمد الجملة الاسمية على ترتيبٍ مخصوصٍ تكون فيه الصدارة دائماً للمبتـدأ ؛ لأن الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، إلا أن القاعدة تُجيز تقديمه ما لم يحصلْ بذلك لَبس أو نحوه[1]، وقد يكون التقديم واجباً إن وجِدتْ القرائن الموجبة له[2]، ومما ورد على تقديم الخبر جوازياً في مادة الدراسة:

في قوله تعالى: "♦♦♎⚠⑩◆□☪ ♙➔◘➔❑✉⬅♑⬅☠⬀"[3]، جاء فـي إعراب القراءات الشواذ[4]: تُقرأ برفع (لاهيةً)[5]، على أنّهـا خبـر للمبتـدأ المتـأخر (قلوبهم)، والتقدير: قلوبهم لاهيةٌ، والتقديم هنا جوازي ؛ لأن الآية خلت من موجبات التقديم، والمعنى صحيح سواء أتقدم الخبر أم لم يتقدم.

1. قراءة الجمهور



---

[1] انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل 213/1

[2] انظر موجبات تقدم الخبر في شرح ابن عقيل 223/1.

[3] الأنبياء: 3

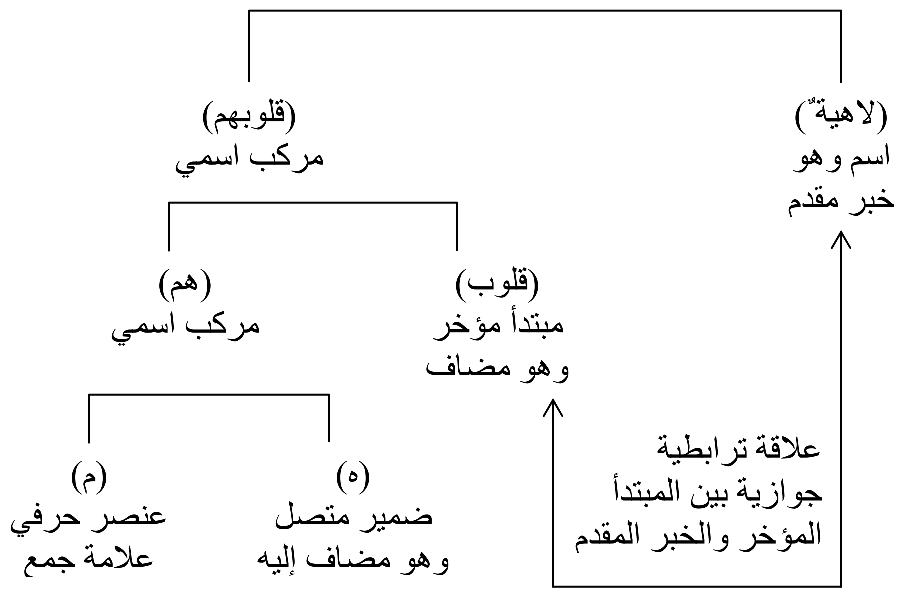
[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 102/2

[5] الفراء، معاني القرآن 198/2، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 91، وأبو حيان البحر المحيط 296/6: ابن أبي عبلة، ودون نسبة عند الزمخشري، الكشاف 562/2، و الفخر الرازي، التفسير الكبير 140/22، والفراء، معاني القرآن 197/2.

2. القراءة الشاذة:

لاهيةٌ قلوبهم

(مركب اسمي)



ففي النمط الأول، وضعت (قلوبهم) موضع الفاعل لاسـم الفاعـل (لاهيـةً) الواقعة حالاً، وهذا ما ورد في قراءة الجمهور.

أما النمط الثاني، فقد وضعت (قلوبهم) موضع المبتـدأ المـؤخر، ووقعـت (لاهيةٌ) موقع الخبر المقدم، وكانت العلاقة بينهما علاقة ترابطية جوازية، إذ لم يرد ما يوجب تقدم الخبر.

أمـا مـا جـاء علـى التقـدم الواجـب للخبـر، ففـي قولـه تعـالى : "[illegible]"[1]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[2] : يقرأ (إحسان) بالرفع[3]، على أنّه مبتدأ وما قبلـه الخبر، وبذلك يكون تقديم الخبر واجباً ؛ لأنّه شبه جملـةٍ مـن الجـار والمجـرور (بالوالدين)، والمبتدأ (إحسان) نكرة، وهذا أحد المواطن التي يجب تقدم الخبر فيهـا،

---

[1] النساء 36.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 384/1.

[3] العكبري، التبيان 354/1، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 170/5.

إلا أن العكبري لم يشِر في جميع القراءات التي اختصت بتقدم الخبر، إلى طبيعة هذا التقدّم، من ناحية الوجوب والجواز.

نواسخ الابتداء:

" النواسخ : جمع ناسخ، وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة، يقال : نـسخت الشمس الظل، إذا أزالته، وفي الاصطلاح : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر"[1].

وتتفرع النواسخ إلى ثلاثة أنواع ؛ أحدها كان وأخواتها (كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، ظل، وبات، وصار، وليس، وما زالَ، وما فتئَ، وما انفك، وما برح، وما دام) ووظيفتهن رفع المبتدأ اسماً لهن، ونصب الخبر خبراً لهن.

والثاني: إن وأخواتها (إن وأن للتأكيد، ولكن للاستدراك، وكأن للتشبيه أو الظن، وليت للتمنّي، ولعل للترجي، أو الإشفاق، أو التعليل) ووظيفتهن نصب المبتدأ اسماً لهن، ورفـع الخبر خبراً لهن.

والثالث : ظن وأخواتها (ظن، ورأى، وحسِب، ودرى، وخالَ، وزعم، ووجد، وعلِـم، القلبيات) وتدخل هذه الأفعال على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، فتنـصبهما مفعولين.[2]

كان وبعض أحكامها :

سنخصص الحديث في هذا الفصل عن (كان) فقط، كمثال تحليلي علـى بـاقي أخواتها، وسندرسها من ناحية النقصان والتمام والإضمار.

كان الناقصة:

من القراءات الواردة في إعراب الشواذ على هذه الظاهرة ما جـاء فـي قولـه تعـــالى: "❒◆✌❒♦✍ 🗎⬧♎♍♈ ♉⍓❑◆✁☹⌘ ♎⬧❑⬀✍♑❍♑◷▦ ◑♒◆⧫ ❒♌❑ 🕮 ♎⬧◆✍☜❑⬈☑✁☎ 🕮❒⌘⬃❷⧻♉⬉❑♎⬏➔☠ ..."[3]،

---

[1] ابن هشام، شرح قطر الندى وبلّ الصدى: 127

[2] انظر الحديث عن النواسخ عند ابن هشام، قطر الندى وبلّ الصدى: 126-170

[3] الأعراف: 82.

جاء في إعراب القراءات الشواذ[1] : يقرأ بالرفع[2] (جواب) على أنّه اسم كان، والخبر (إلا أن قالوا).

ومن الجدير بالذكر أن ما أورده العكبري يجيزه سيبويه[3] في كون خبـر كـان مصدراً مؤولاً إذا كان اسمها معرفاً بالإضافة، ويتبعه بذلك النحاس[4]، إلا أن الفـراء كان له رأي آخر، إذْ رفض إتيان المصدر المؤول من (أن) وما بعدها خبراً لـ ـ : (كان)، إذا عرفَ اسمها بالإضـافة، يقـول[5] فـي قولـه تعـالى : "❐◆👌♦👓 📪🕭⌧🕭♌♦🕭⬥❐⬀🖁⬥♑←🏳⬄ ➒⬀♦🖗 📖❐♌ 🕭⬥👓🖁⬈❐✂☎"[6]: " نصبتَ القولَ بكان، وجعلت أن في موضوع رفعٍ " وهو بذلك يوافق قراءة الجمهور؛ أي جعل المصدر المؤول اسما لكان.

وينظر العكبري إلى هذه القراءة نظرة لغوية فاحصة، ويـرجح رأي الجمهـور على القراءة الشاذّة لوجهين[7] :

1- أن (أن قالوا) : يشبه المضمر في أنّه لا يضمر ؛ فهو أعرف.

2- أن ما بعد إلا مثبتٌ ؛ والمعنى كان قولهم ربنا اغفر لنا دأبهم في الدعاء.

وبذلك نراه يحكم على القراءة الشاذة بالبعد.

---

[1] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 552/1

[2] أبو حيان، البحر المحيط 334/4، و العجيلي، الفتوحات الإلهية 162/2: قراءة الحسن، ودون نسبة عند العكبري، التبيان 581/1.

[3] سيبويه، الكتاب 50/1

[4] النحاس، إعراب القرآن 121/2.

[5] الفراء، معاني القرآن 237/1

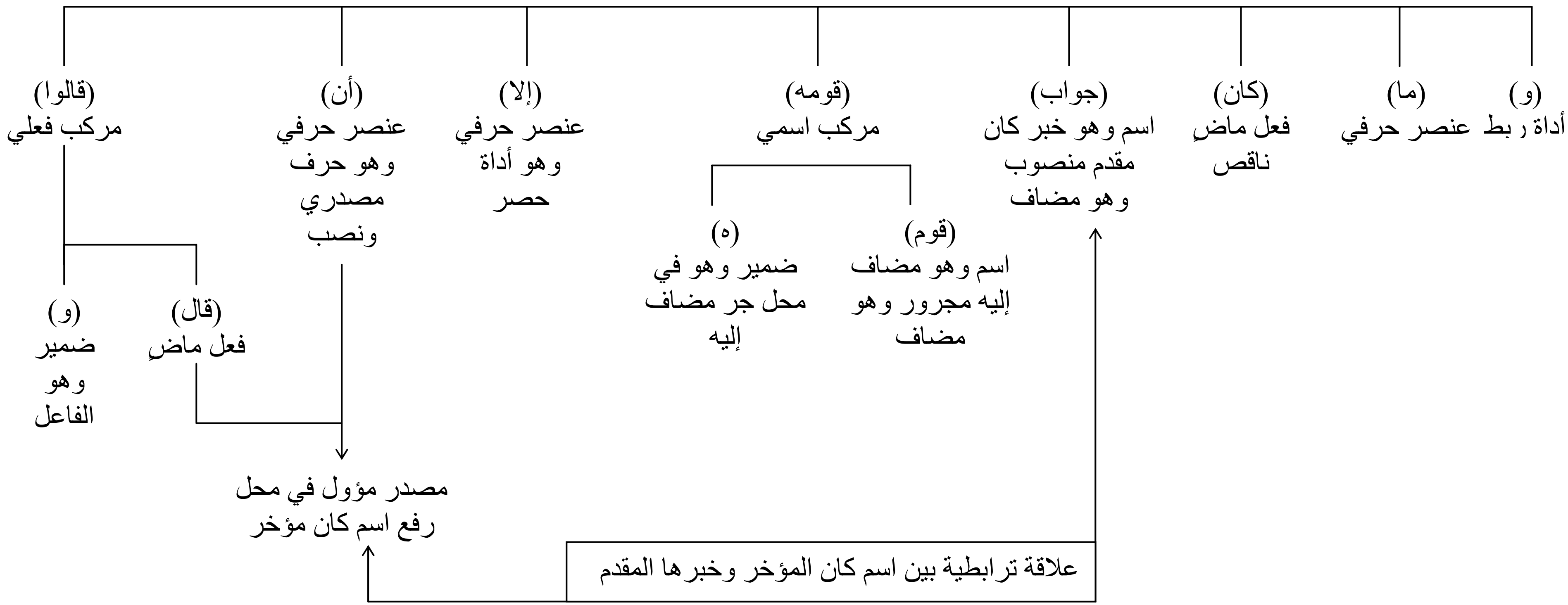
[6] آل عمران: 147.

[7] العكبري، التبيان 244/1.

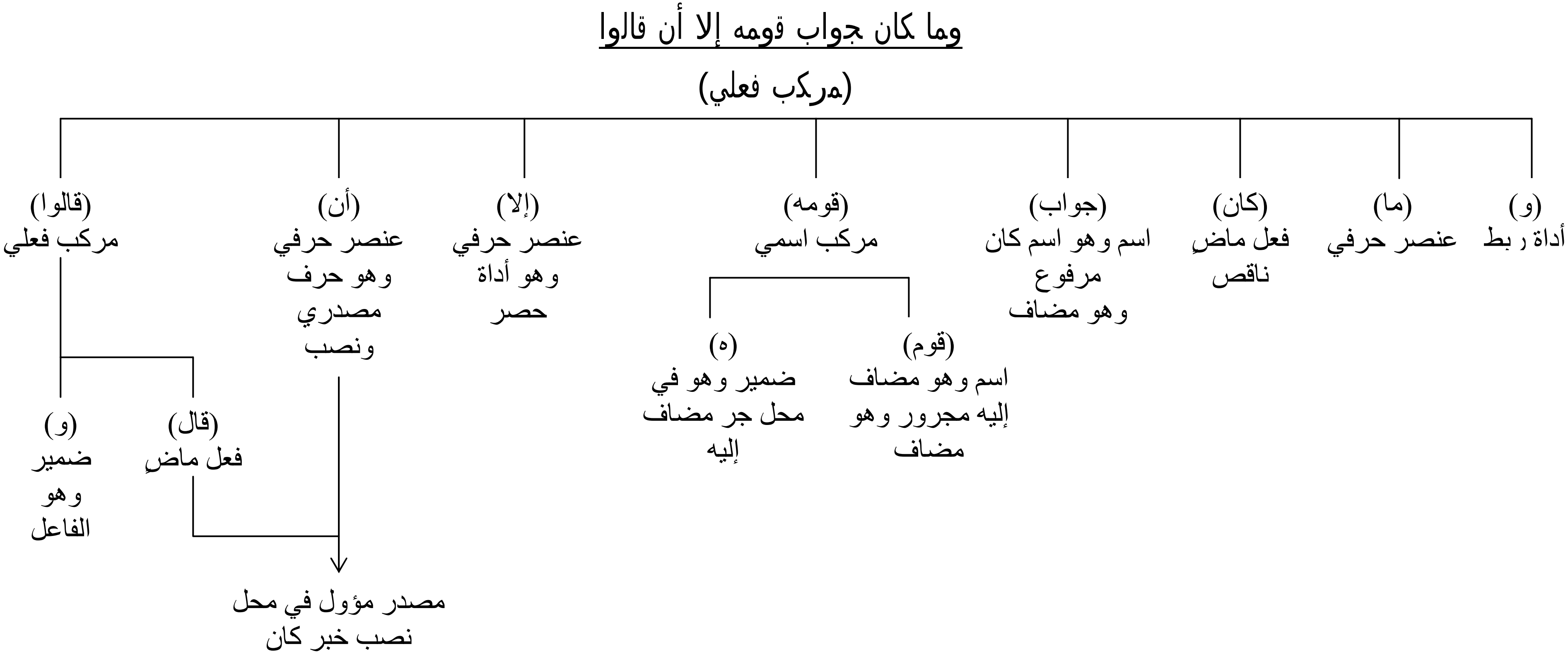
1. قراءة الجمهور:

<u>وما كان جواب قومه إلا أن قالوا</u>

(مركب فعلي)



2. التوجيه الأول:



ففي النمط الأول، اتفق الجمهور على نصب (جواب) على أنها خبـر كـان، ويبدو أن نظرة الجمهور لم تخرج عن سطوة القاعدة المعيارية، التي ترفض إتيـان خبر كان مصدراً مؤولاً إذا كان اسمها معرفاً بالإضافة كما سبق ذكره.

أما النمط الثاني، فمن الواضح أنه لم يتجاوز كونه تركيباً استعمالياً، يـستحق الدراسة، ولكنّه لا ينضوي تحت لواء القاعدة النحوية، وهذا يحيلنا إلى التفكير فـي ذلك التعصب من علماء اللغة وأربابها للقاعدة المعيارية، التي تـرفض أي سـياق تركيبي يخالف قواعدها التي و ضعت بعد استقراءٍ ناقصٍ للأنماط اللغوية المستخدمة في عصر الاستشهاد.

لذلك رأينا العكبري مستشهداً بنص القاعدة النحوية، يرفض القراءة الـشاذة، ويحكم عليها بالبعد والضعف، وهو حكم يخص العلاقة بين القاعدة والنمط اللغـوي، أي أنه اختيار نحوي، وليس اختياراً قائماً على الصحة ومعاييرها، بل قائم على عدم الانسجام بين القاعدة النحوية والنمط اللغوي واللاقواعدي، أو الـذي لا يتفـق مـع القاعدة العامة.

مجيء اسم كان نكرة:

الأصل في اسم كان أن يكون معرفةً، وإلى ذلك ذهب سيبويه وجمهور النحاة : " واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرةٌ ومعرفة فالذي تشغَلُ به كان المعرفةُ، لأنّه حد الكلام، لأنّهما شيء واحد "[1] ؛ أي إذا قلتَ (كان زيد قائماً) فالوجه رفع زيد المعرفة ونصب قائماً، لأن حد الكلام أن تُخبر عمن يعرف بما لا يعـرف، ولا يحـسن أن تقول كان قائم زيداً.[2]

أما في مجيء اسم كان نكرة فضعفه العكبري في قراءة الأعمش لقوله تعـالى: "وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية "[3]، جـاء فـي إعـراب القـراءات الشواذ[4]، الجمهور على رفع (الصلاة) ونصب (مكاء)؛ لأن الأول معرفـة والثـاني

---

[1] سيبويه، الكتاب 47/1.

[2] سيبويه، المرجع السابق 47/1.

[3] الأنفال: 35.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 593/1.

نكرة وهي الخبر، وعكس ذلك الأعمش، وهي قراءةٌ ضـعيفة[1]، والوجـه فيهـا أن الصلاة مصدر، والمصدر جنس، وتعريف الجنس وتنكيره متقاربان، إذْ لا فرقَ بين قولك : شربتُ عسلاً، وشربت العسلَ[2]، ونلاحظُ هنا أن العكبري أبدى عدم اقتناعـه بالتوجيه، لذلك رفض القراءة.

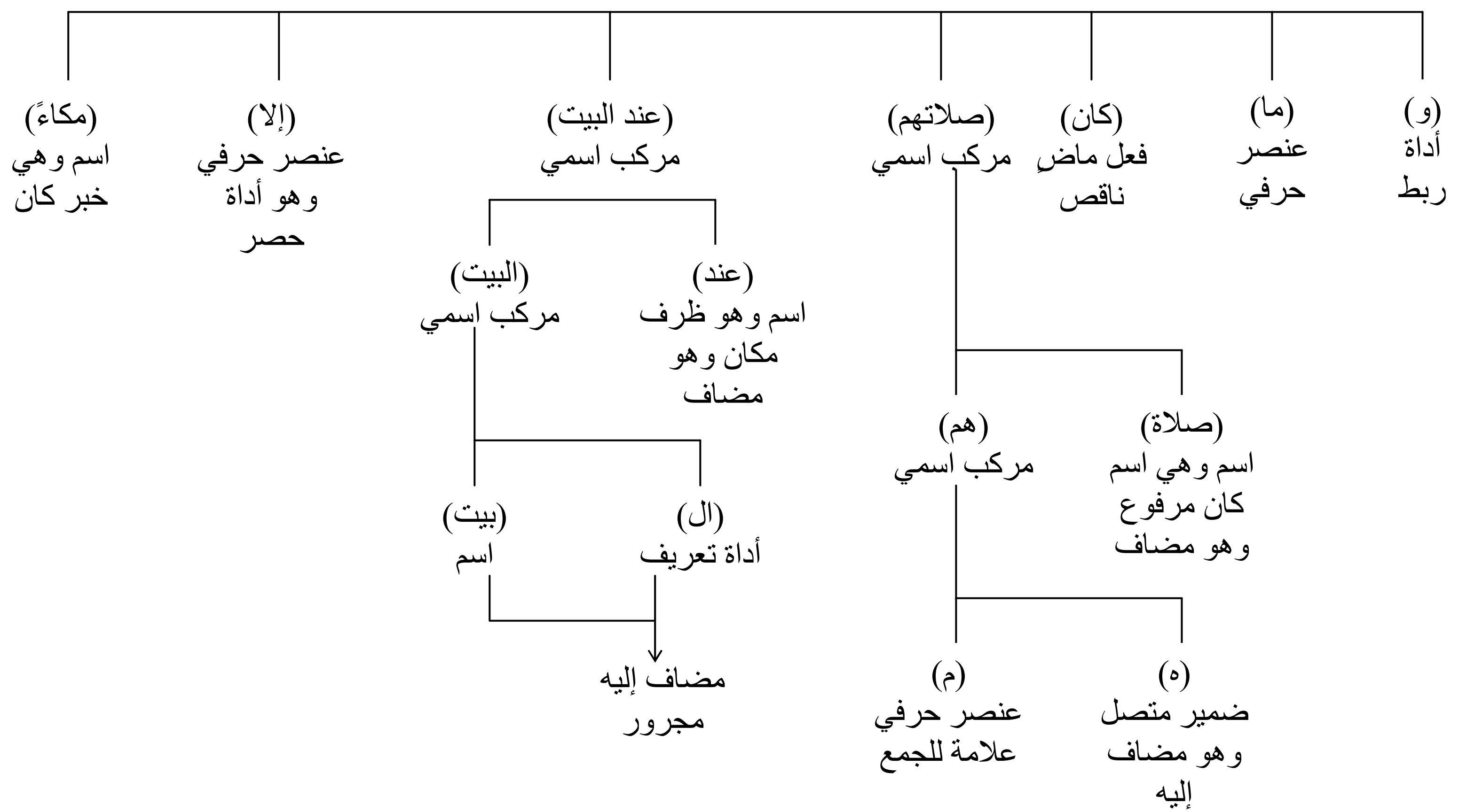
[1] النحاس، إعراب القرآن186/2، وانظر القيسي ,مكي بن أبي طالب ,(1984) مشكل إعراب القرآن, تحقيق: حاتم صالح الضامن, ط2 ,مؤسسة الرسالة, بيروت, لبنان. 315/1، والعكبري، التبيان 622/2: هي ضعيفة، وأبا حيان البحر المحيط 315/5.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 594/1.

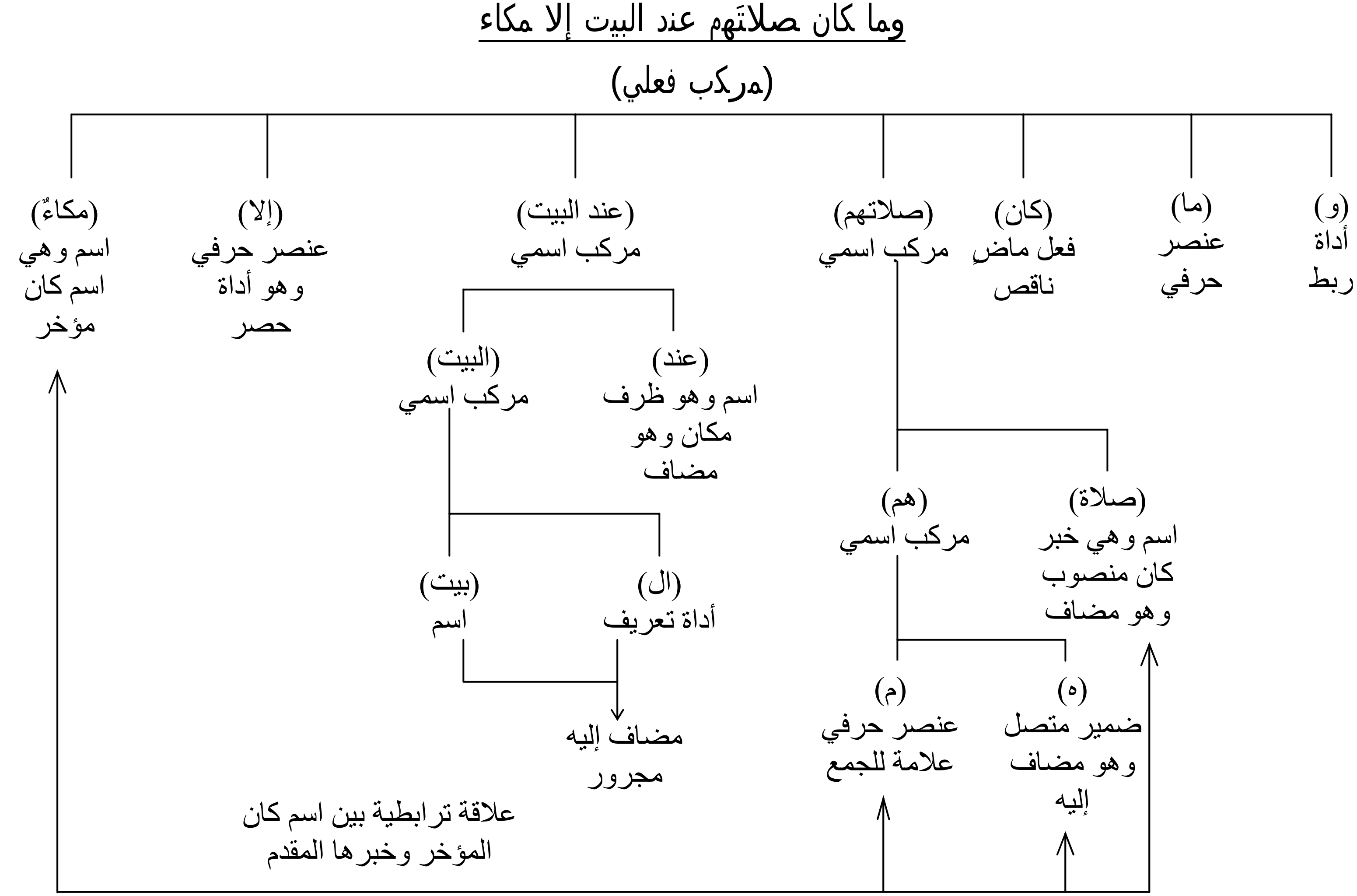
1. قراءة الجمهور:

وما كان صلاتُهم عند البيت إلا مكاء

(مركب فعلي)



2. قراءة الأعمش:



ففي النمط الأول، وضعت (صلاتهم) موضع اسم كان المرفـوع و (مكـاء) خبر كان المنصوب، وهذا ما جرت عليه القاعدة النحوية، وأكدته الشواهد وقـراءة الجمهور.

أما النمط الثاني، فقد حملت (صلاتهم) على أنها خبر كـا مقـدم، وحملـت (مكاء) على أنها اسم كان المؤخر، وهذا مرفوض معيارياً عند العكبـري، فنجـده صرح برفض تلك القراءة، وحملها على الضعف؛ لأن (مكـاء) نكـرة ولا يجـوز الابتداء بالنكرة على حساب أن اسم كان يعد مبتدأ في الأصل التركيبي.

تقديم خبر كان على اسمها :

يجيز النحاة تقدم خبر كان على اسمها إذا تساويا في التعريف، وفي ذلك يقـول سيبويه : " وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار : أيهما جعلته فاعلاً رفعته ونصبتَ الآخر، كقولك : كان أخوك زيداً، وكان زيد صاحبك "[1].

ومما ورد على هذا الباب في مادة الدراسة، ما جاء في قولـه تعـالى : "🔔👌 ☒🔔♌♦ ♦🐵✌⬋☠⬀☺❍⬉⬈⊙ ☽⚐♦☝📖❒♌ 🔔♦✍🐵⚒⬈❑✁☎"[2]،

جاء في إعراب القراءات الشواذ[3] : يقرأ بضم التاء ؛ أي : على أنّه اسم كان و (أن قالوا) الخبر[4]، وهي قراءة الحسن وعمرو بن عبيد وزيد بن علي وعبيد بن عميـر وابن عامر[5]، و يتّفقُ طرفا التركيب الإسنادي في الآية الكريمـة بـالتعريف، فـ ـ (حجتُهم) – على اعتبارها المبتدأ – معرفة بإضافتها إلى الضمير، والمصدر المؤول المكون من (أن) والفعل (قالوا) يعاملُ معاملة المعرفة لكونه دالاً على مدلولٍ محدد، لذلك جازت القراءة ولم تُضعف، وهذا ما ذهب إليه العكبري.

---

[1] سيبويه، الكتاب 49/1-50.

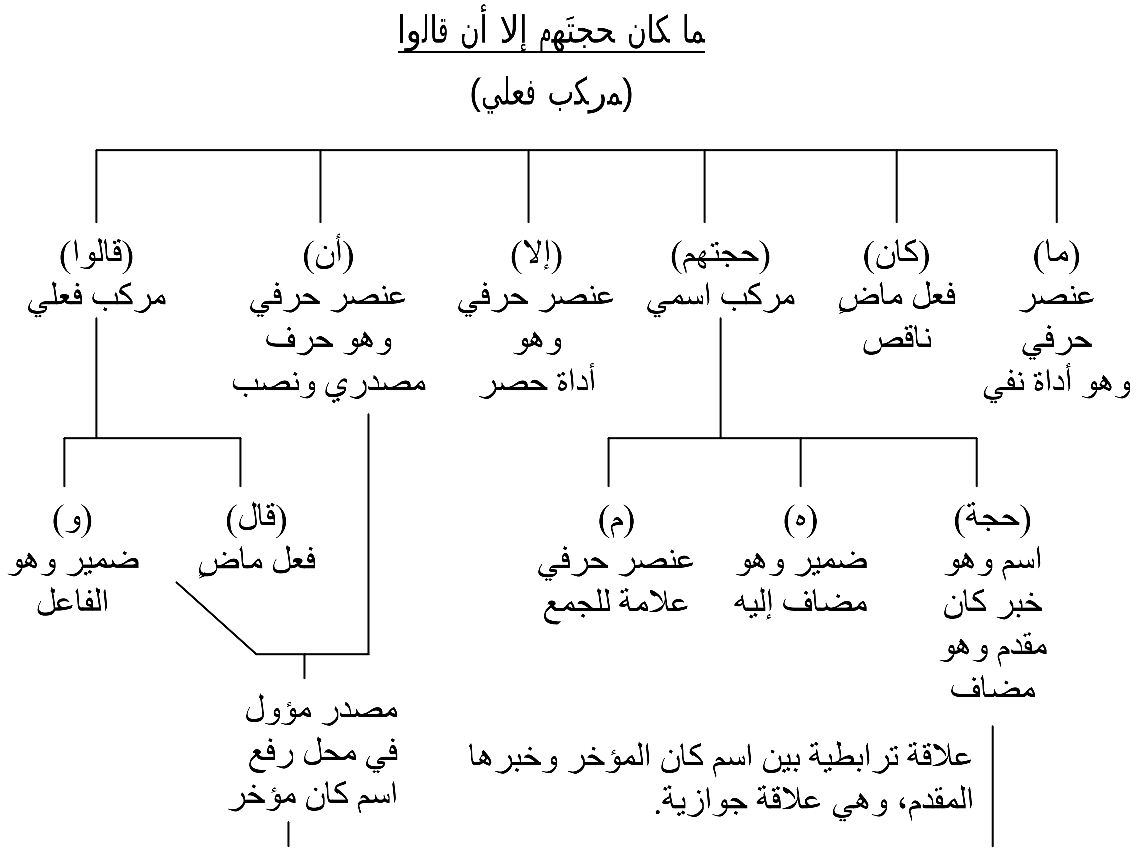
[2] الجاثية: 25.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 471/2

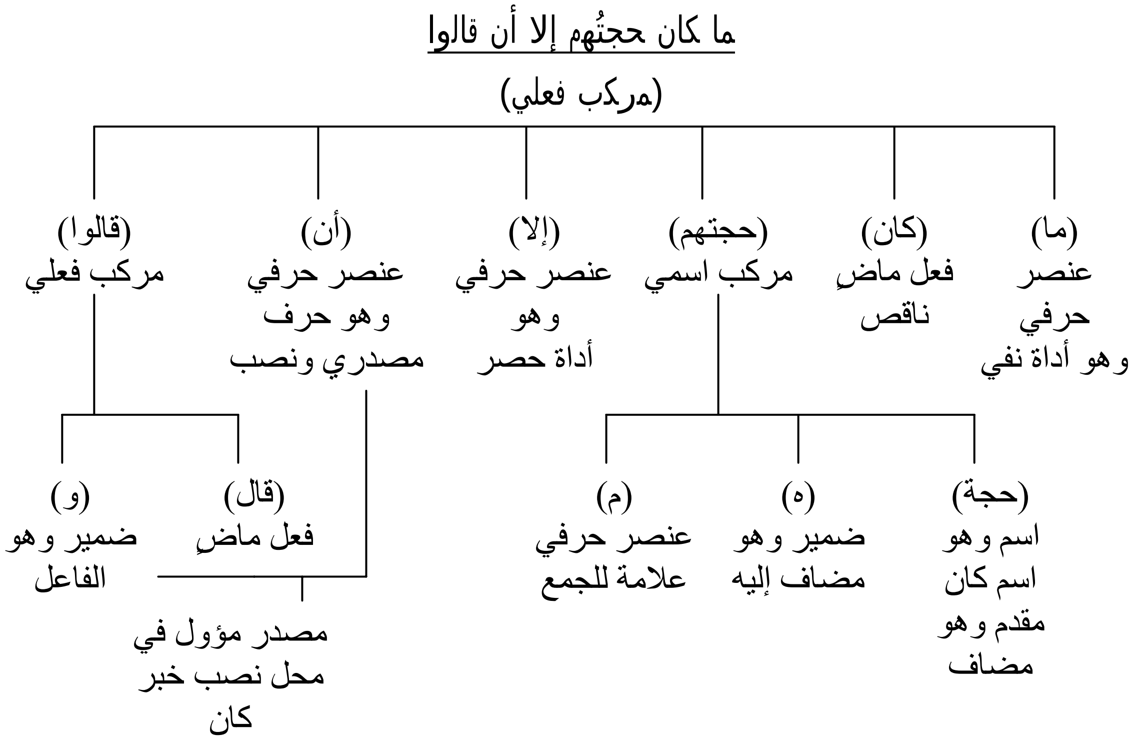
[4] النحاس، إعراب القرآن 149/4 والقيسي، مشكل إعراب القرآن 663/2 وأبو حيان، البحر المحيط 49/8.

[5] أبو حيان: البحر المحيط 49/8.

1. قراءة الجمهور:



2. التوجيه الأول:



فالنمط الأول، تقدم خبر كان (حجته) على اسمها (أن قالوا) وهذا ما اجتمع عليه جمهور القراء.

أما النمط الثاني، فقد حملت (حجتهم) على أنها اسم كان وهو في موضعه الصحيح تركيباً، وجاء المصدر المؤول (أن قالوا) في محل نصب خبر كان.

والأمر الغريب في هذا التوجيه أن العكبري أقر القراءة ولم يضعفها علماً بأنه ضعف النمط ذاته عند توجيهه لقوله تعالى: "وما كان جواب قومه إلا أن قالوا"، كما سبق، وبذلك نرى العكبري معيارياً في حكمه عندما رفض قراءة الحسن لقوله تعالى: "وما كان جواب قومه إلا أن قالوا"، على الرغم من أن حجته في رفض القراءة في الآية الأولى قابلٌ للتطبيق تركيباً على القراءة في الآية الثانية، مما يدفعنا إلى القول بأن العكبري لم يحافظ على موقفٍ ثابتٍ بنظرته إلى القاعدة، تماماً كعدم تبنيه لمذهبٍ نحوي واحد، يحكم من خلاله على ما يوجهه من قراءات.

إضمار اسم كان:

ذهب الفراء إلى إضمار اسم كان[1]، في قراءة أبي بن كعب : " إن كان ذا عسرةٍ فنظرةٌ إلى ميسرة " [2]، والتقدير : (إن كان المعامل ذا عسرةٍ)، وتابعه أبو جعفر النحاس[3]، وإلى ذلك أيضاً ذهب ابن جنّي[4]، وعلى ذلك جمهور النحاة[5].

---

[1] الفراء، معاني القرآن275/2.

[2] البقرة: 280.

[3] النحاس، إعراب القرآن 300/1.

[4] ابن جني، المحتسب333/1: في قراءة ابن أبي عبلة: " أنّى يكون له ولد ولم يكن له صاحبةٌ " (الأنعام 101) إذ قدر في (يكن) ضمير اسم ا ، وجعل جملة (له صاحبة) الخبر.

[5] الأردبيلي, جمال الدين محمد عبد الغني (1990) شرح الأنموذج في النحو , تحقيق: حسني عبدالجليل يوسف (د ن) (د. م). 152، والكتاب 69/1-70، وانظر ابن الجني, أبو فتح عثمان (1979) اللمع في العربية ,تحقيق: حسين محمد شرف, ط1, عالم الكتب, القاهرة, مصر: 20، والسيوطي, جلال الدين أبو فضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري, (د.ت) همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية, دار المعرفة للطباعة والنشر, بيروت, لبنان. 408/1.

ففـي قولـه تعـالى : "❐◆🕮❐✌☐🙵✁🙵🙵◉ಌ⬂⬄⬀◘■⏲⚐❶
⬦☐⬦ઈ♌♦ 🕮❐🙰♦❑◆✁■🡐 ✌⬉⬦⬃✌⭘☪◆✓⬃✗⬀"[1]، جـاء فـي إعراب القراءات الشواذ[2]، : يقرأ (مؤمنان) بالألف[3]، ويوجه العكبري القراءة علـى ثلاثة أوجه:

أحدها: أن اسم كان مضمر فيها، أي كان هو، والجملة بعده في موضوع نصب.

والثاني: فيها ضمير شأنٍ.

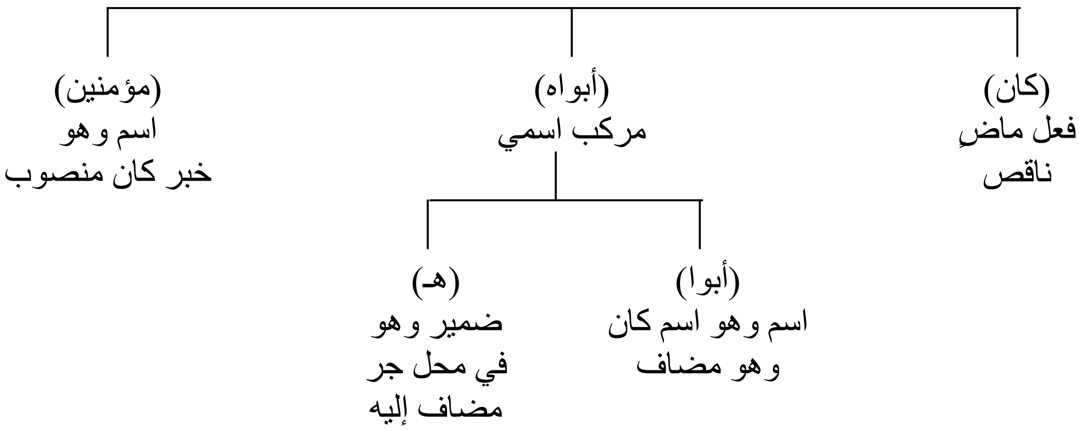
والثالث: هو على لغة بلحارث.

ووجه إضمار اسم كان فيها قريب إلى المعنى، على اعتبـار (مؤمنـان) خبـر للمبتدأ (أبواه) والجملة الاسمية في محل نصب خبر كان، والضمير المضمر في كان يعود إلى الغلام.

1. قراءة الجمهور:

كان أبواه مؤمنين

(مركب فعلي)



---

[1] الكهف: 80.

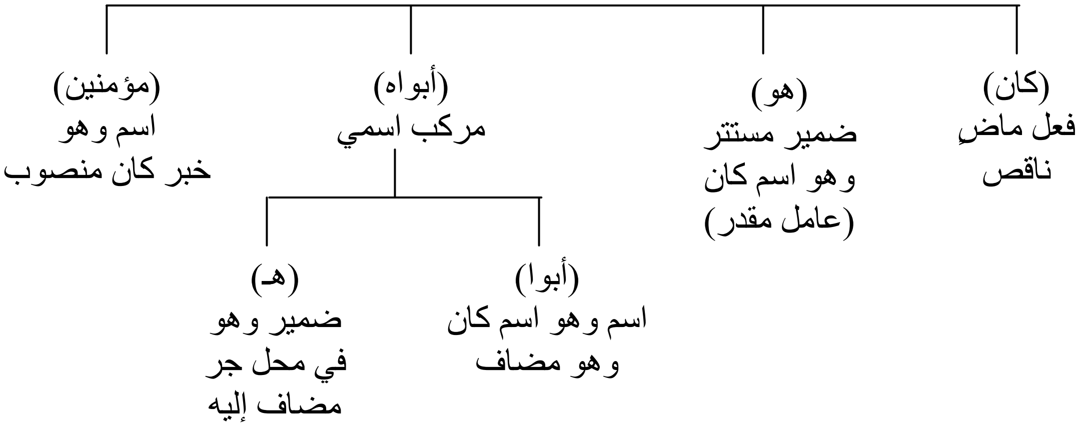
[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 31/2.

[3] ابن جني، المحتسب 33/2: أبو سعيد الخدري، والزمخشري، الكشاف 495/2: الجحدري، وزاد أبو حيان، البحر المحيط 155/6: أبا سعيد الخدري، ودون نسبة عند العكبري، التبيان 858/2: ويجوز عند سيبويه في غير القرآن.

2. التوجيه الأول:

<u>كان أبواه مؤمنان</u>

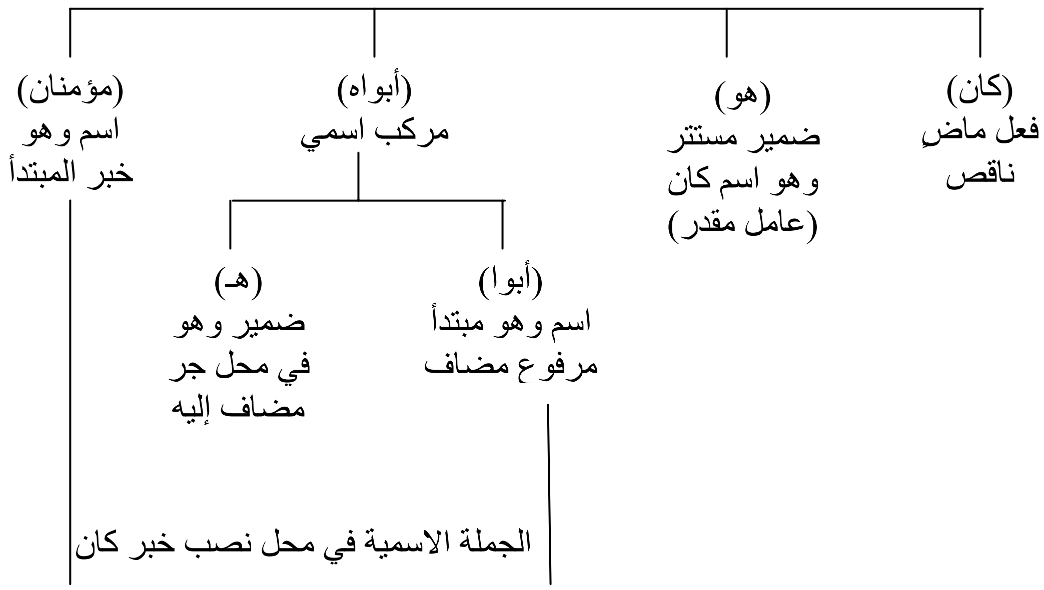
(مركب فعلي)



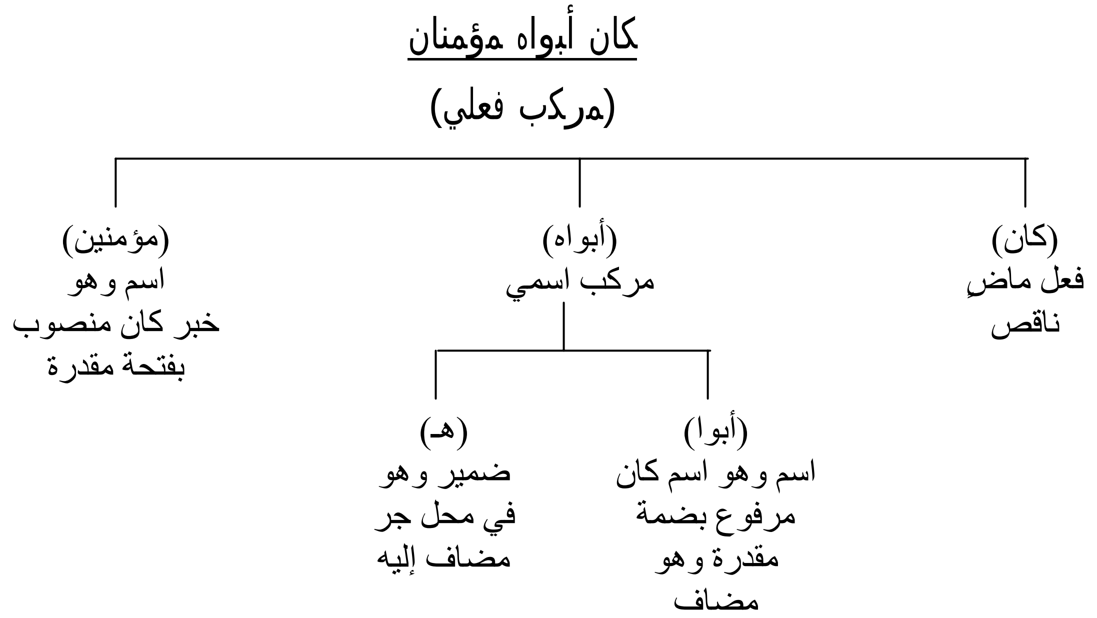
3. التوجيه الثاني:

<u>كان أبواه مؤمنان</u>

(مركب فعلي)



4. التوجيه الثالث:



ففي النمط الأول جاء التركيب قياسياً متماشياً مع القاعدة النحوية، وهو النمط الذي اجتمع عليه جمهور القراء.

أما توجيه القراءة فعلى ثلاثة أوجه ـ كما يرى العكبري ـ، نستعرضها من خلال النمط الثاني والثالث والرابع.

فالنمط الثاني، حمل فيه العكبري (أبواه مؤمنان) على أنها جمبة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، وهي في موضع نصب خبر كان، ويكون اسم كان ضميراً مستتراً فيها يعود على الغلام.

أما النمط الثالث، فيرى العكبري أنه من الجائز تقدير ضمير شأن محذوف يقوم مقام اسم كان، وهذا يسمح برفع (مؤمنين) لتتم الجملة الاسمية الواقعة في محل نصب خبر كان.

وفي النمط الرابع، نرى العكبري يذهب بعيداً عن الجانب التركيبي ليحكم على القراءة من حيث كونها على لهجة بلحارث.

وبعد هذا الحشد من الآراء المتعددة حول توجيه قراءة واحدة، لا نرى العكبري مرجحاً لأحد الوجوه التي ذكرها، فقد وضعنا أمام احتمالات متعددة، وكأنه

يريد أن يثبت اتساع رقعة القاعدة النحوية، أو لأنه لم يكن قادراً على الجزم في وجه القراءة بعد أن رأى أكثر من احتمال للتوجيه.

كان التامة:

يجوز أن تُستعمل (كان) وبعض أخواتها تامة، ويخرج عـن هـذا الاسـتخدام الأفعال التالية (فتئ وزال التي مضارعها يزول وليس)[1]، ويقصد بالتام : ما يكتفـي بمرفوعه.

ومن الآيات التي وردت على هذه القضية في إعراب القراءات الشواذ ما جـاء فـي قولـه تعـالى : "◑⅋ℓ ☝✌☐☒♎☼♦💣⇳ ◑⅋◆· ⏲✿⓿⬂⬩⍓☐☪ ❒◆⏲■⅋⑨⍓☐☪"[2]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[3]،: يقرأ بالرفع فيهمـا[4] (صيحةٌ واحدةٌ) على أن كان تامة، وفيها ضعف[5] ؛ لأنّك تقول : ما ولدتْ إلا هنـد، ومع هذا فهو جائز، وأرى أن العكبري يجيز القراءة على ضعفها، وكأنه سار على ما سارت عليه العرب، دون أن يفرض رأيه في التوجيه.

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل 259/1.

[2] يس: 29.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 360/2.

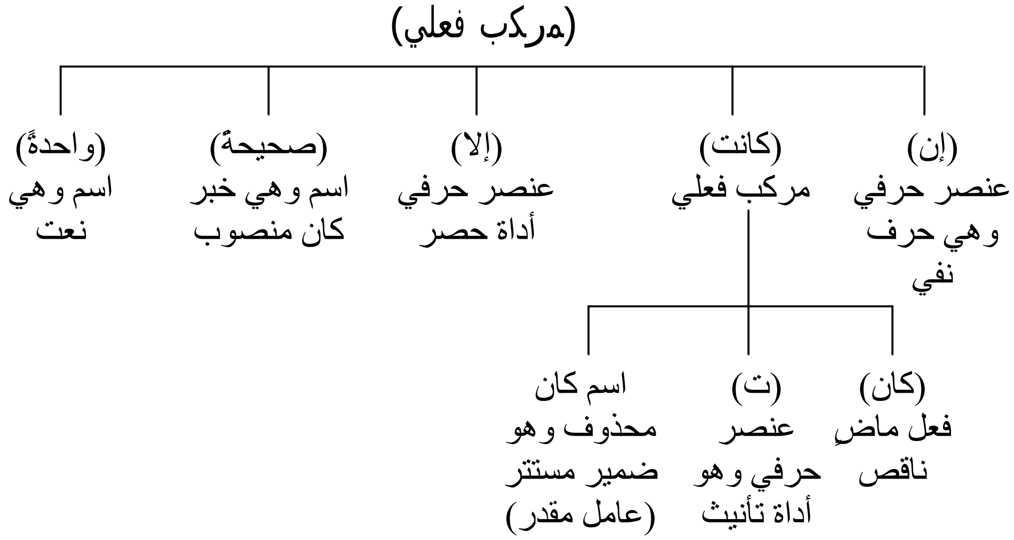
[4] الفراء، معاني القرآن 275/2، و الطبري، الجامع لأحكام القرآن 3/23، والأصفهاني, أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران ,(1986) المبسوط في القراءات العشر, تحقيق: حمزة حاكمي, مجمع اللغة العربية , دمشق , سوريا.

370، و ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 125: أبو جعفر المدني، وزاد ابن جني، المحتسب 206/2: معاذ بن الحارث، وزاد أبو حيان، البحر المحيط 332/7، و الشوكاني، فتح القدير 367/4: شيبة والأعرج.

[5] الشوكاني، فتح القدير 367/4: أنكر أبو حاتم وكثير من النحويين هذه القراءة بسبب لحوق تاء التأنيث.

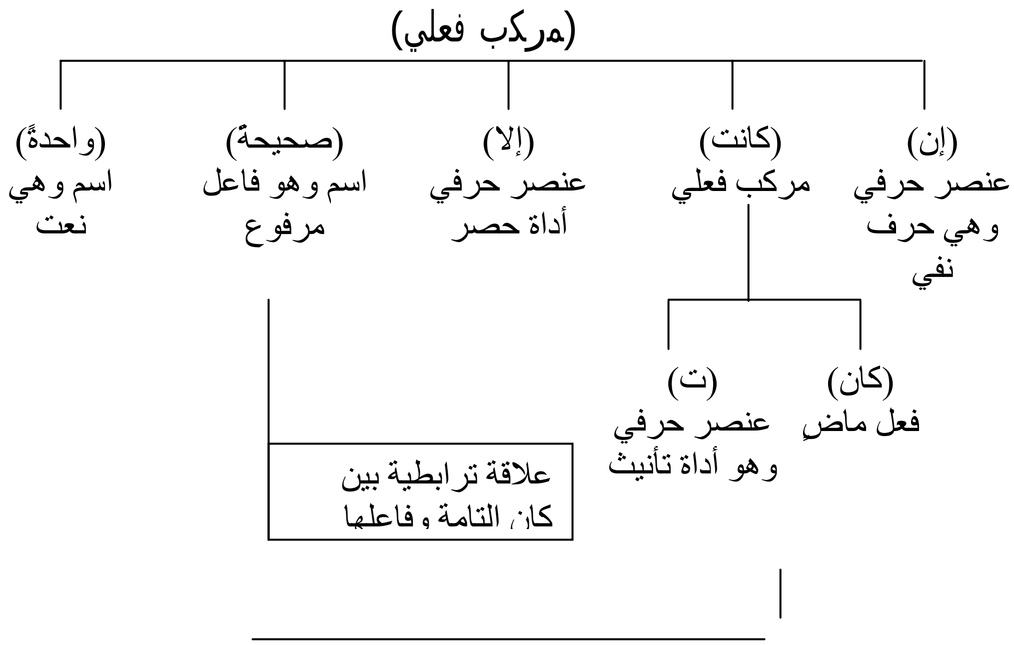
1. قراءة الجمهور:

إن كانت إلا صيحةً واحدةً



2. التوجيه الأول:

إن كانت إلا صيحةٌ واحدةٌ



ففي النمط الأول، جاءت (صيحةً) خبراً لكان الناقصة، جرياً على أصل التركيب النحوي المتعارف عليه.

أما النمط الثاني، فقد وضعت (كان) موضع الفعل (وجـ ـد)، ممـ ـا أدى إلـ ـى اختلاف البنية التركيبية داخل الآية الكريمة، فرفع (صيحةٌ) على أنها فاعـ ـل لكـ ـان التّامة.

ومع رفض بعض النحاة لهذه القراءة بسبب لاحقة التاء فـ ـي (كانـ ـت) إلا أن العكبري أجازها كما هي، متأثّراً بالجانب التداولي عند العرب، ولـ ـم يحـ ـتكم إلـ ـى معيارية القاعدة، ولنا أن نقول في مثل هذا السياق: إن اخـ ـتلاف القـ ـراءة وتعـ ـدد أوجهها النحوية يشكل كماً هائلاً من الأنماط اللغوية، التي تبتعد أحياناً عمـ ـا أقـ ـره النحاة من قواد، وهذا الكم الناتج يدفعنا إلى التفكير في صلاحيته ليكون ميداناً تطبيقاً جديداً نصل من خلاله إلى شمولية القاعدة النحوية لتلك. الأنماط الجديدة الناتجة عن قراءات قد تكون واقعة ضمن الفترة الزمنية المسماة بعصر الاجتماع النحوي.

وفـ ـي قولـ ـه تعـ ـالى : "🗁♦❼⬀ ♦♦ ▤↗❑♌♦♦③ ⑩←❒✐♦🕯✐ 🖃♦✓⬁✗♦ ✄🙞🙞❀☞➘⬂✡🙤⑩♦🙞✐↗🙤⬀✌🙤☪▤↗☠"[1]، جاء فـ ـي إعراب القراءات الشواذ[2]: (يكون) يقرأ بالتاء و (دولة) بالرفع على أنه فاعل تكون[3]، وهي هنا تامة، ويجوز أن تكون الناقصة و (بين) خبرها.

فالعكبري هنا يجيز الوجهين، على اعتبار موافقتهما للمعنـ ـى، وأرى أن الوجـ ـه الأول بأن تكون كان تامة أقرب إلى الصواب.

وقد وردت في كتاب إعراب القراءات الشواذ أمثلة أخرى[4].

---

[1] الحشر: 7.

[2] العكبري، أعراب القراءات الشواذ 572/2.

[3] الطبري، الجامع لأحكام القرآن 26/28، وابن جني، المحتسب 316/2، والفخر الرازي، التفسير الكبير 286/29، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 154، وأبو حيان، البحر المحيط 245/8: أبو جعفر وابن مسعود وهشام.

[4] البقرة: 143، النساء: 11، الأنبياء: 47، وعند العكبري، إعراب القراءات الشواذ على الترتيب: 212/1، 372/1، 412/1، 107/2.

إن وبعض أحكامها:

سبق أن تحدثنا عن أنواع النواسخ، ومن ضمنها النواسخ الحرفية (إن وأخواتها)، التي تُعمِلُ النصب في المبتدأ، ليصبح اسما لها، وترفع الخبر ليكون خبرها، وممـا ورد في مادة الدراسة على النواسخ الحرفية ما يلي:

اسم إن وخبرها:

فـ ـي قولـ ـه تعـ ـالى: "✐✍◆☹⇙✌♦☺♦⌛☞◑🕔♦⇖▫♦♌🔔♦▤♦

📖❒✠☐✌⇙☺⌧✍ ✗⚔❼ ☐✍❻✗☪✂✍🐌

⌘⌧🕔✂⚔✍♦⇦⇘✗☝ ▫⚔❸✌☐✍"[1]، جـاء فـي إعـراب القـراءات الشواذ[2]، يقرأ (خالدان) بالرفع، على أنّه خبر أن و (في) تتعلّق به[3]، ويعلقُ على ذلك الطبري في تفسيره: " ولو كان في الكلام لكان الرفع أجود "[4] وأرى أن الرفع ينقص المعنى؛ لأن شبه الجملة (في النّار) تُتم المعنى كونها خبراً لـ (أن)، وبـذلك تـأتي الحالُ مؤكّدةً ومثبتةً للعقاب، بإقرار الخلود في النار، ومن الغريب أن العكبري لـم يعلق على القراءة أبداً، بل اكتفى بذكرها وذكر توجيهٍ بسيطٍ لها.

وفـ ـي قولـ ـه تعـ ـالى: "◑⚔♌ ✍⇗✎❻ ✡♦▦⇘▪🖫 ⌗✡✹✍✈

⇘♦🖬■❸⇗✌☐✍ ■♦🔔▫⚔↑⚔"[5]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[6]: يقرأ

---

[1] الحشر: 17

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 576/2

[3] الفراء، معاني القرآن 146/3، والزمخشري، الكشاف 86/4، و الفخر الرازي، التفسير الكبير 291/29: ابن مسعود، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 154، و القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 42/18: الأعمش، وزاد أبو حيان، البحر المحيط 250/8: ابن مسعود وزيد بن علي وابن أبي عبلة.

[4] الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن 34/28.

[5] الطارق: 4

[6] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 698/2

بتشديد إن، ونصب كل، على أنه اسم إن و (لما عليها حافظ) خبرها[1]، وعلى قراءة الجمهور تكون (إن) المخفّفة نافية بمعنى (ما)، و (لما) بالتشديد بمعنـى إلا[2]، ولـم يطرأ في القراءة إلا أن شُددتْ (إن) وانتقلت من النفي إلى التوكيد والنصب، فنصبت المبتدأ اسما لها، وأصبحت الجملة الاسمية (عليها حافظٌ) في محل رفع خبر لـ إن.

كسر همزة إن :

حدد النحاةُ مواضع معينةً لكسر همزة إن، التزم بها أهل الشريحة اللغوية، ومن القراءات التي وردتْ على هذا النمط اللغوي في كتاب إعراب القراءات الشواذ مـا يلي:

ففي قوله تعـالى: "⌘⚐□☪⍄♑⍄♉ ◆❻✍♦☼ ⓘ⬅❍⬧♐ ·♍□♁⬧◘ ⌘⍄ⓘ✂✎✞✍⍄✂✍ □◘♉❸✉ "[3]، جاء في إعراب القـراءات الـشواذ[4] : يقرأ بكسر همزة (أن) على الاستئناف[5]، وتقديرها (فإن له)، ومسوغُ كسر الهمزة في هذه القراءة هو أنّها وقعت في ابتداء الكلام، علماً بأن العكبري لم يذكر مـسوغات كسر همزة إن في كل المواطن التي وردت فيها مكسورةً.

وعلى النقيض مما تقدم في كسر همزة إن، جاءت بعض القراءات بفتح الهمزة، أذكر منها :

ما جاء من قراءةٍ في قوله تعـالى : " إن ربكـم ا الـذي خلـقَ الـسماوات والأرض"[6]، فقد أورد العكبري في إعراب القراءات الـشواذ[7] أنّهـا قُرِئـتْ بفـتح

---

[1] ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 171، وأبو حيان، البحر المحيط 454/8: حكاه هارون.

[2] العكبري، التبيان 458/2.

[3] التوبة: 63.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 624/1

[5] أبو حيان، البحر المحيط 65/5: قرأ بها ابن أبي عبلة وهي قراءة محبوب عن الحسن ورواية أبي عبيدة عن أبي عمرو، والعكبري، التبيان 649/2، و الشوكاني، فتح القدير 376/2، و الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن 194/8.

[6] الأعراف: 54.

[7] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 545/1.

الهمزة[1]؛ وتقدير الكلام: لأن ربكم، وقد فُتِحتْ الهمزة لأنّها فقدتْ مسوغَ الكسر بعـد دخول اللام عليها.

تخفيف إن :

كثُر على لسان العرب إهمال (إن) إذا خُففتْ، وإذا أُهملتْ لزمتها اللام ؛ لِتُفـرقَ بينها وبين (إن) النافية، وقل إعمالها في كلام العرب عند التخفيف[2]، ومما ورد على تخفيف همزة إن في مادة الدراسة :

مـا جـاء فـي قولـه تعـالى : "❒◆☽♌♌◻ ✍⬈☒◳ ♏⅄☺●✍
▭ℯ♋⑩◆❁◻♋⬋☠⬀◆♏⬧⓿⬉❑ ❻◆✍⑩⌨◳
🕮❒⬉⇳☺◳⏲■■♑←⚐⬄"[3]، أورد العكبري في إعراب القراءات الـشواذ[4]، أنّها قُرئتْ بتخفيف النون ونَصب (كلاً)، بإعمال (إن) المخففـةِ كالمثقلـة[5]، ويـرى العكبري أن هذا جائز في العربية ووارد في الشعر، في قول الشاعر[6]:

ويوماً تُوافينا بوجهٍ مقسمٍ   كأن ظبيةً تعطو إلى وارق السلمِ

والشاهد في البيت هو نصب الاسم الواقع بعد (أن) المخففة على اعتباره اسـماً لها.

---

[1] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 545/1 وهي قراءة أهل المدينة.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل 346/1.

[3] هود: 111.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 672/1.

[5] سيبويه، الكتاب 134/2، وانظر الأخفش الأوسط, أبو الحسن بن مسعدة المجاشعي (1985) معاني القرآن, تحقيق: عبد الأمير محمد أمين ورد, ط1, عالم الكتب.
584/2، والقيسي، مشكل إعراب القرآن 375/1، والعكبري، التبيان 716/2، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 104/9، وأبو حيان، البحر المحيط 266/5.

[6] البيت لباعث بن صريم اليشكري، انظر: سيبويه: الكتاب 2 / 134، وبلا نسبة عند ابن هشام، مغني اللبيب 42.

وجواز عمل إن المخففة هو مذهب البصريين[1]، وهذا من شأنه أن يظهر ملامح المذهب النحوي الذي اتبعه العكبري، علماً بأن العلماء اختلفوا فـي تحديـد مذهبـه النحوي فمن قائل بأنّه كوفي المذهب والصنعة، إلى قائلٍ بأنّه بغدادي التوجه، إلـى مقر بأنّه بصري الإعراب[2].

وفيما يتعلّق بـ : (ظن) فلم أقف في مادة الدراسة على مسائلَ تتعلق بها، ولكنّنا سنعرض لفعلٍ آخر من المجموعة نفسِها، وهو (حسِب).

حذف مفعولي حسِب:

من المعلوم أن أفعال الرجحان تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر[3]، يتم المعنى بهما، وإذا حذف هذان المفعولان يختل التركيب النحوي معنوياً، ومن القراءات التي وردت على الحذف، ما جـاء فـي قولـه تعـالى : "❐◆•• ❍❁▫♦✖□⬂⑥•♦ ✖♦⇦✂✍✍🖉⅄🔔🙰 🖏☒▥☒❷⬉❐▥✂☎ 🕮❐☼❋☺⮹✍ ☼⬅☺⇳✍⅋❼ ⬅☠⬀●▭❍ ⌘⮹❷⬀❸⮘ ❁✠☼▥➔❍⬁ⅉ⅋☠⬀"[4]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[5]: (أنّما نُملي لهم) يقرأ بكسر الهمزة[6]، ويرى العكبـري أن الوجه فيه أنه حذف مفعولي حسِب، واقتصر على الفاعل، ثم استأنف فقال: (إنّما نُملي عليهم)، ثم يعلقُ العكبري على القراءة بأنّها ضعيفة، كما ضعفها أبو حيان في

---

[1] ابن الأنباري, أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (2002) الإنصاف في مساءل الخلاف بين البصريين والكوفيين, تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك, ط1, مكتبة الخانجي, القاهرة ,مصر. 164.

[2] انظر الحديث عن مذهب أبي البقاء النحوي في إعراب القراءات الشواذ 60/1- 61.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك 42/2.

[4] آل عمران: 178.

[5] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 357/1

[6] ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 23، والنحاس، إعراب القرآن 421/1، والزمخشري، الكشاف 483/1، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 288/4، وأبو حيان، البحر المحيط 123/3، والشوكاني، فتح القدير 404/1: يحيى بن وثاب، وبدون نسبة عند الفراء، معاني القرآن 248/1.

البحر، والشوكاني في فتح القدير[1]، وقد يكون الفعلُ ملغًى؛ لذلك توقفَ عن نـصب المفعولين، يقول سيبويه[2]: الأفعال التي تُستعمل وتُلغى في العربية، هـي: ظننـتُ، وحسِبتُ، وخِلتُ، وأُريتُ، ورأيتُ، وزعمتُ، وما يتصرفُ من أفعالهن، قال اللعين[3] يهجو العجاج:

أبالأراجِيز يا ابن اللؤمِ تُوعِدني وفي الأراجيز خِلتُ اللؤم والخَور

وفي البيت أُلغي الفعل (خال) فاكتفى بالفاعل، ولم يتعدى إلى مفعوليه.

ومثالـه مـا جـاء فـي قولـه تعـالى : "📖❐⑥⬧♦⬂○❁⌨🡐❑♌♦ 📖❐☼✵☺⬔👓 ☼🡐☺♑⑨❻➚🡒📪 ♑🕗○📪♈👌♊ 👌❑👓✌🗄 ❐◆📪♦☪♑✓✗♦"[4]، أورد العكبري في إعراب القراءات الـشواذ[5] أن (أنمـا نُمِدهم) قُرئت بكسر الهمزة[6]، وهو ضعيف؛ لأن (يحسب) يحتـاج إلـى مفعـولين، والمصدر المؤول المكون من (أن واسمها وخبرها) يسد مسدهما، ويرى العكبري أن الوجه القريب للقراءة هو أن يكون أجرى يحسب مجـرى القـسم؛ أي (وا إنّمـا نمدهم) على اعتبار أن القسم وجوابه يسدان مسد المفعولين.

---

[1] أبو حبان، البحر المحيط 123/3، والشوكاني، فتح القدير 404/1.

[2] سيبويه، الكتاب 118/1.

[3] اللعين المنقري، انظر: البغدادي, عبد القادر بن عمر (1979) خزانة الأدب, تحقيق: عبد العال سالم مكرم, ط1, دار البحوث العلمية, الكويت. 257/1، والأزهري، شرح التصريح 253/1.

[4] المؤمنون: 55

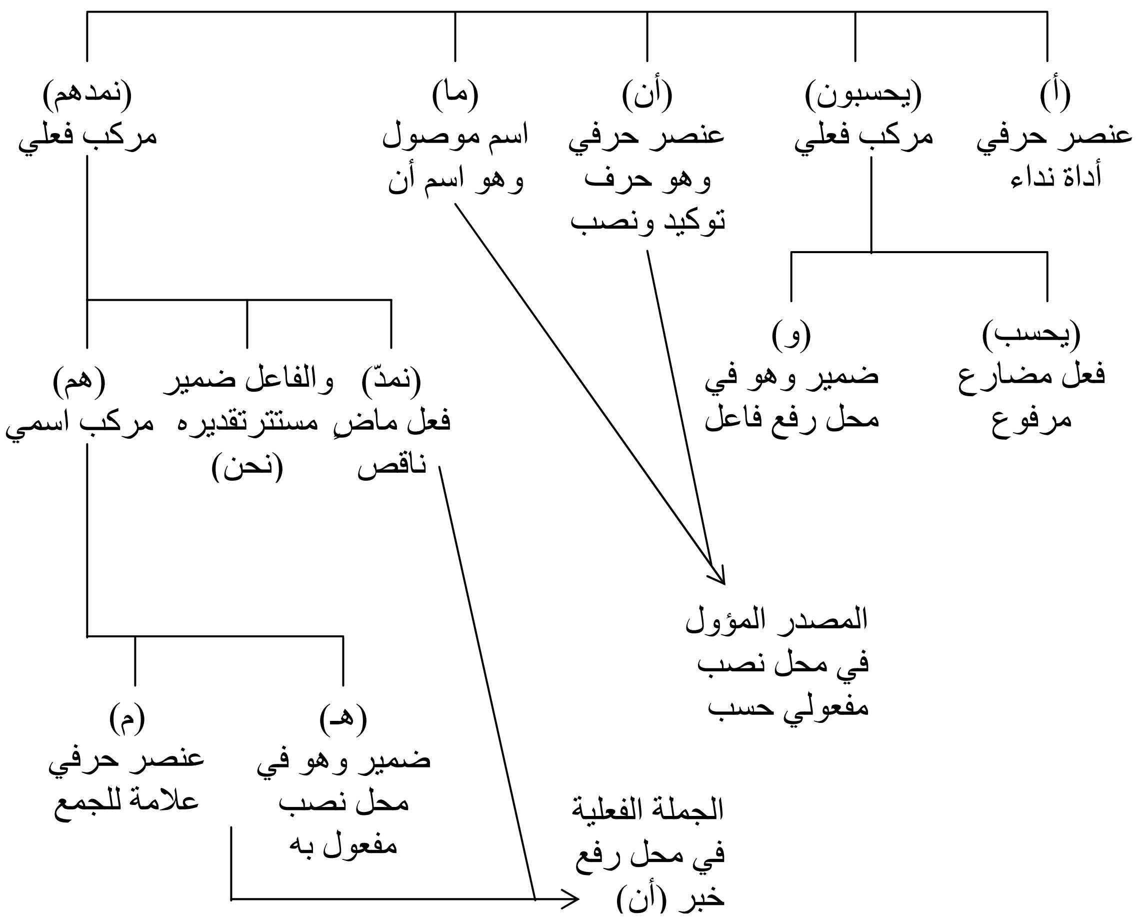
[5] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 160/2

[6] أبو حيان، البحر المحيط 409/6: ابن وثاب.

1. قراءة الجمهور:

<u>أيحسبون أنّما نمدهم</u>

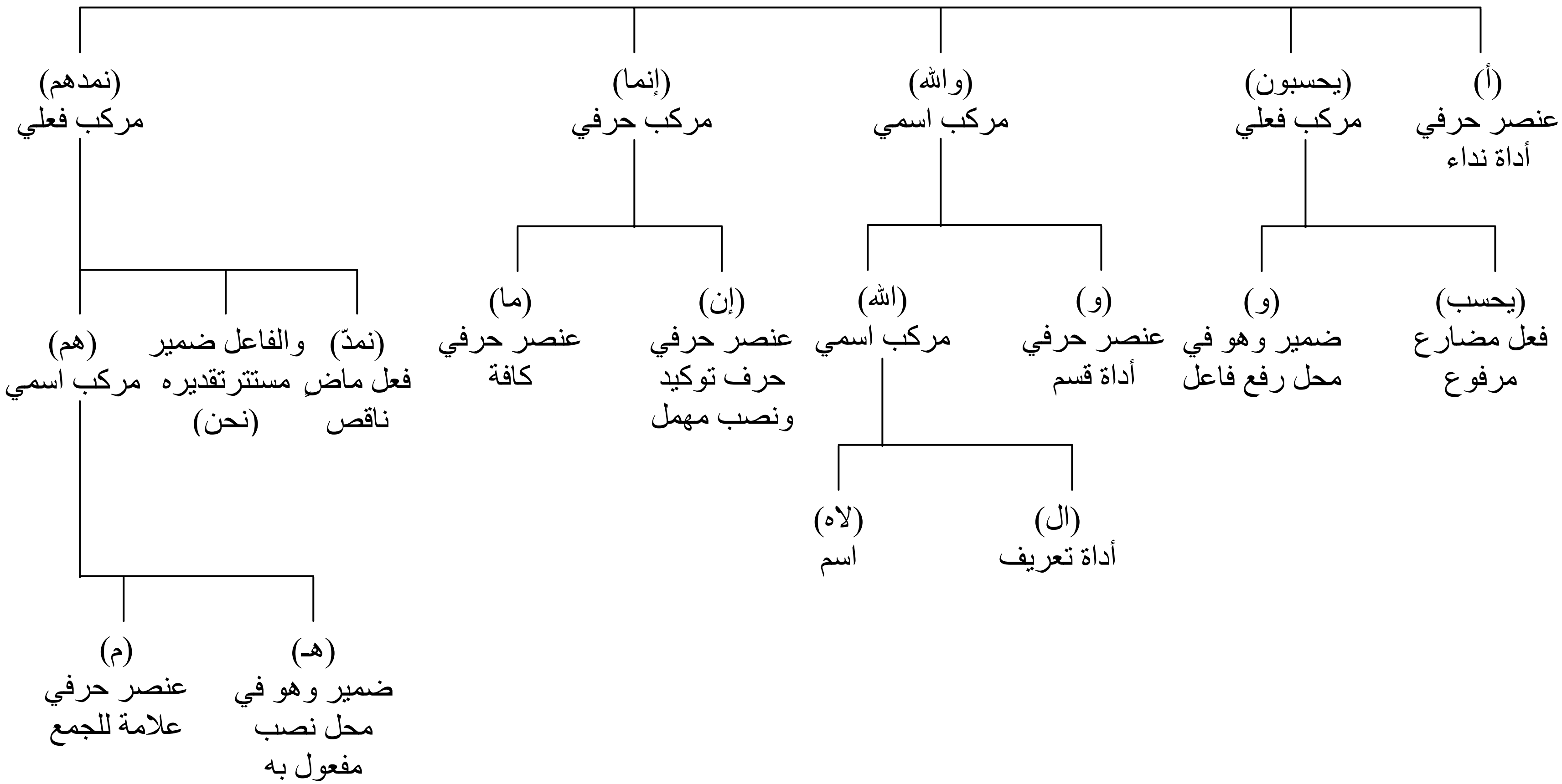
(مركب فعلي)



2. التوجيه الأول:

<u>أيحسبون إنما نمدهم</u>

(مركب فعلي)



ففي النمط الأول، حملت قراءة الجمهور المصدر المؤول (أنما نمدهم) علـى أنه في محل نصب مفعولي (حسب).

أما النمط الثاني، فقد اختل تركيب المصدر المؤول بعد كسر همزة (إن) مما أخرجها عن كونها مصدرية، لذلك لجأ العكبري إلى التأويل لتوجيه القراءة، فقـدر أسلوب القسم المحذوف (وا)، وبذلك نراه يلجأ مرة أخرى إلى الحـذف والتأويـل للاحتجاج لما وجهه في القراءة.

الفصل الثاني

المنصوبات

تنقسم المنصوبات إلى ثلاثة أقسام:

1. المفاعيل.
2. المحمول على المفعول به.
3. المشبه بالمفعول به.

أما المفاعيل، فمنقسمة بدورها إلى (المفعول به، والمفعول المطلـق، والمفعـول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه)، والمحمول على المفعول بـه يتفـرع إلـى (النداء، والاستثناء، والاختصاص، والاشتغال)، أما المشبه بـالمفعول بـه، فهـو: (الحال، والتمييز).

1.2 المفاعيل:

1. المفعول به:

هو ما وقع عليه فعل الفاعل، كقولك: "ضربت زيداً"، بغير وساطة حرف الجر، أو بها[1]، وهو الفارق بين اللازم والمتعدي من الأفعال، ويكون واحداً، كمـا يكـون اثنين، أو ثلاثة[2].

ومن القراءات الواردة في مادة الدراسة على المفعول به ما جـاء فـي توجيـه العكبري لقوله تعالى: "❐◆🔔♦⑨⇳ 🕮⬆⌘⬃❷▩♉⇳✡☐🙵 ✌♉♊ ⑩♉③♦🕔❷▩✡♦🙵 ❐◆🕮❐🖃⬀✡☐🙵✎✶♉☪◆🙵"[3]،

---

[1]) الجرجاني، التعريفات: 241، والسخاوي, علم الدين أبو الحسن علي بـن محمد الهمدانـي (2002) المفضل في شرح المفصل, تحقيق: يوسف محمد الحشكي, ط2, وزارة الثقافة, عمان, الأردن: 65.

[2]) السخاوي، المفضل في شرح المفصل: 65، عبابنة, يحيى (2006) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري, ط1, جدار للكتاب العالمي, وعالم الكتب الحديث, عمان, الأردن: 105.

[3]) البقرة 246.

فقد وجهها العكبري في إعراب القراءات الشواذ، بأن قال[1]: (وأبنائنا) يقرأ بالنصب؛ أي : أبناءنا، وقدرها بـ (وأخرجوا أبناءنا)، وذلك على اعتبار إلغاء العطف بحـ ق (ديارنا)، وإعادة العامل بعد الواو (أخرجوا)، والعطف هنا على المحل، بعد أن كان في قراءة الجمهور عطفاً على الجوار، ولو كان العطف على نية إعادة العامل بشكل مباشر لجاز الرفع ـ أيضاً ـ؛ لأن الفصل المتقدم المعطوف عليه مبني للمجهـ ول، والضمير المتصل به (نا) في محل رفع نائب فاعل، والعطف سمي بذلك؛ لأنه أصل العطف[2].

وفـ ـ ـي قولـ ـ ـه تعـ ـ ـالى: "⌘⍓☞♦☠⌘ ✂✍✐✦ ⬉♦✍■❼▤ ♫➔▣➔❑✉♑♒♑☠⬀ ❒◆⬉♦✍■❼▤ ☺⇧➔♎♑♒☠⬀ ☎ ❒◆⬉♦✍■❼✂ 🕮❒✉⬀⏲✽⏲❷▩♎☠⬀ ➘♎⌖♦⏲❑◆❒⋞"[3]،

فقد جاء في إعراب القراءات الشواذ[4]: يقرأ بالنصب (غشاوة) على تقدير: ""[5]، وقـ د ورد مثل ذلك مصرحاً به في سورة الجاثية[6]، وقد أورد الألوسي في روح المعـ اني احتمالية أن تكون (غشاوة) مفعول (ختم)، يقول[7]: "يحتمل أن يكون مفعـ ول خـ تم، والظروف أحوال؛ أي ختم غشاوة كائنة على هذه الأمور لئلاّ يتصرف بها بالرفع أو الإزالة، ثم يصرح الألوسي بأن قراءة الرفع أولى"[8]، واكتفى العكبري بذكر القـ راءة

---

[1]) إعراب القراءات الشواذ: 260/1.

[2]) ابن مالك, جمال الدين أبو عبد ا محمد بن عبدا (2000) شرح التسهيل, تحقيق: محمد عبد القادر عطا, وطارق فتحي السيد, دار الكتب العالمية, بيروت, لبنان.: 797.

[3]) البقرة 7.

[4]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 117/1.

[5]) الفراء، معاني القرآن: 13/1، والقيسي، مشكل إعراب القرآن: 76/1 – 77، والعكبري، التبيان: 23/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 49/1.

[6]) الجاثية: 23.

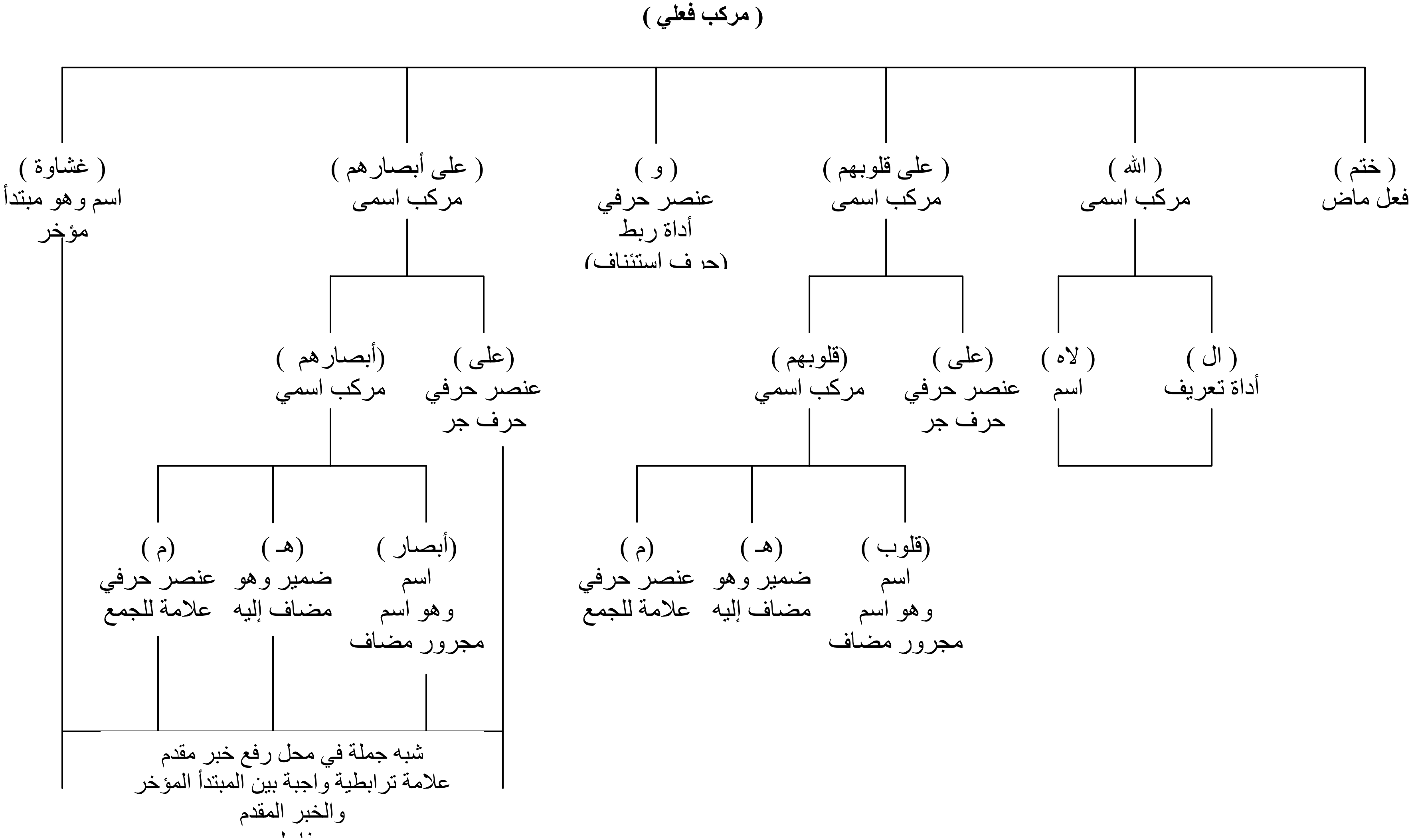
[7]) الآلوسي, شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبدا (1994) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني, تحقيق: علي عبد الباري عطية, دار الكتب العالمية, بيروت, لبنان: 184/1.

[8]) الآلوسي، روح المعاني: 184/1.

دون أن يحكم عليها، وهذا شأنه في الكثير من القراءات والمواضع، التي يكتفي منها بإيراد الحرف القرآني، دون محاولة التوجيه، ولعله اكتفى بما جاء في كتابه الآخر : التبيان في إعراب القرآن، ونُورد فيما يلي تشجيراً لقراءة الجمهور، وآخر للقـراءة الشاذة ؛ لبيان الفرق بين القراءتين تركيبياً .

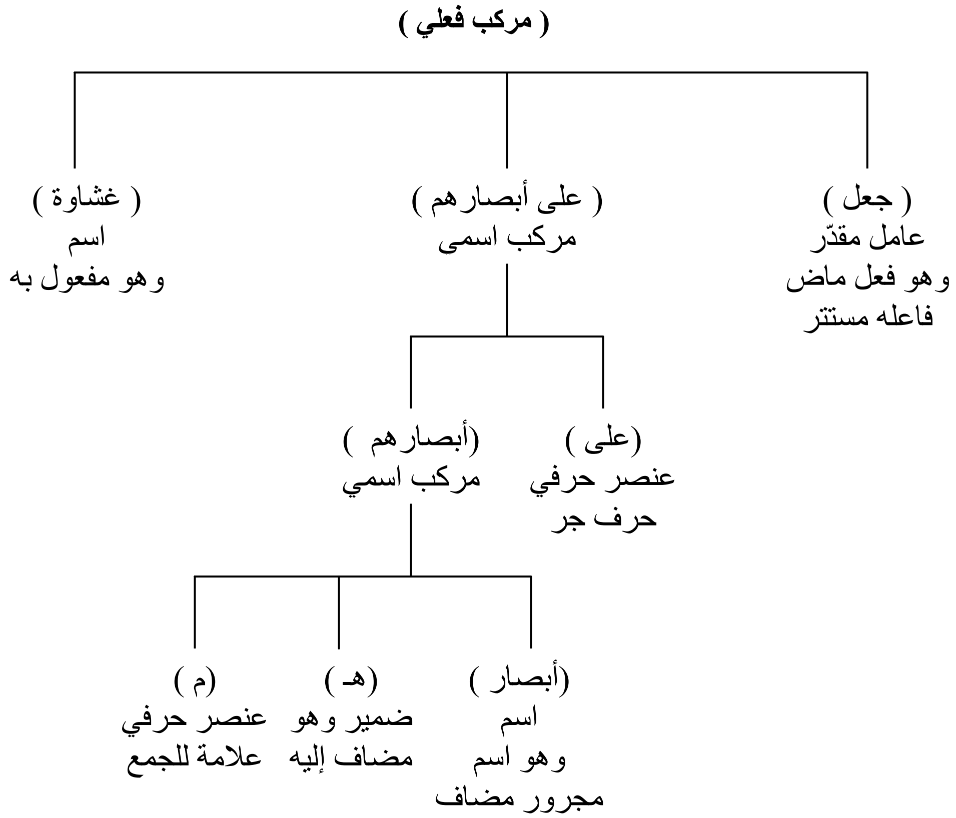
1 – قراءة الجمهور:

ختم ا ُ على قلوبهم .. . . وعلى أبصارهم غشاوةٌ



1 – القراءة الشاذة:

ختم ا على قلوبهم .. . . وعلى أبصارهم غشاوةً



وهذا يثبت أن النصب في هذا السياق أفاد اختصار العلامات التركيبية التي نراها متراكبة متقاطعة في قراءة الجمهور

ففي النمط الأول، قرئت (غشاوةٌ) بالرفع على أنها مبتدأ وجوباً، وخبره شبه الجملة (على أبصارهم)، ومدعى ذلك أن (الواو) عدت للاستئناف، مما أدى إلى إنهاء التركيب اللغوي السابق، المبدوء بالفعل (ختم) وبداية تركيب لغوي جديد يتكون من مبتدأ أو خبر.

أما النمط الثاني، فاختار العكبري وجه النصب على أن (غشاوةً) مفعول به لفعل محذوف يفسره السياق، وهو الفعل (جعل)، ليكون تقـدير الكـلام: (وجعـل علـى أبصارهم غشاوةً)، وبذلك فقد لجأ العكبري إلى التأويل لتعليل النصب، إذ أن السياق والقاعدة النحوية لا يتوافقان على غير هذا.

أمـا قولـه تعـالى: "🕮❒❒⬀ ◑⦰⬘⇳➔◲◷⚐⌀ ×⦰❼ ③♦❑⬀✈▯ ➊⦰❽ ✌♦○⬄⬄♦⌨♦❑⌨ ⬀⌀⬂⬁ ③♦☹⦰⑩☺✞✍ ➊⬧✁

✌♦◑⬂❷♦✍♦◻♏♋ "[1]، فقد وجه العكبري في إعراب القراءات الشواذ[2]: بأنـه يقرأ (ذا) بالألف، على أنه مفعول (أطعم) و (يتيماً) بدلٌ منه[3]، وتكون (ذا) في هـذه القراءة منصوبة بالمصدر (إطعام) وعلق عليها الفراء: " ولو كانـت (ذا مـسغبة) تجعلها من صفة اليتيم، كأنه قال: (أو إطعام في يوم يتيماً ذا مسغبة أو مـسكيناً)"[4]، وعلى رواية الفراء يكون المفعول به محذوفاً، وقد حلت صفته مكانه، وكلا الرأيين يتفق مع المعنى، فكون (ذا) مفعولاً به، أو صفة لمفعول محذوف، لا يؤثر على مـا أرادته الآية الكريمة.

وفـــي قولـــــه تعـــــالى: "◻◆③♦❷♦❽ ✁✍✐⅄♎⇦✗♦ 🕮⬆◻✍➔◻✁☎ ✁✍♍⬂➔♎◼▫☠⌘ ✁✍✐⅄♎❽✓ 🕮⬆☼❽⌧✌♦ ◑♎♍♦⓿⬂①♐✌♎♊ ❻❍✍♓♎①♐ ♎➔◻◆ ✁✍♍⬂♦⌂◻✉◻ "[5]، وجاء في إعراب القراءات الشواذ[6]: (هو الحـق) يقـرأ بالرفع على أن (هو) مبتدأ، و(الحق) خبره، والجملة في موضع نصب علـى أنهـا المفعول الثاني لـ (يرى)[7]، وهذا على إلغاء ضمير الفصل، وعده مبتـدأ؛ ليكـون جزءاً من التركيب الإسنادي المكون للجملة الاسمية الواقعة موقع المفعول به.

أما أبو حيان، فقد حمل القراءة على لغة تميم، إذ يجعلون ما هـو فـصل عنـد غيرهم مبتدأ عندهم[8].

---

[1]) البلد: 13- 14.

[2]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 715/2.

[3]) ابن جني، المحتسب: 362/2، والزمخشري، الكشاف: 257/4، والفخر الرازي، التفسير الكبير: 185/31، وأبو حيان، البحر المحيط: 76/8، والشوكاني، فتح القدير: 445/5.

[4]) الفراء، معاني القرآن: 265/3.

[5]) سبأ: 6.

[6]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 321/2.

[7]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 121، والشوكاني، فتح القدير: 313/4، والفراء، معاني القرآن: 352/2، وأبو حيان، البحر المحيط: 259/7، والزمخشري، الكشاف: 280/3.

[8]) أبو حيان، البحر المحيط: 259/7.

2. المفعول المطلق:

هو المصدر المنصوب للتأكيد، أو لعدد المرات، أو لبيان النوع، سـمي مفعـولاً مطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بالجار، بخلاف المفاعيل[1].

ومما ورد في مادة الدراسة، على باب المفعول المطلق، ما جاء في قوله تعالى**:**"
⬀🙵❒⇖❷⬀➔⍓☺⬂🙷🙵🙵⬂🙶 ⌨⬋🙵♦⌛⬂◻✍🙵🙵⬩▫
❒◆🕮❒⑩⍓✁✐⬈⬋ ⬂⬂🙷⬩⓿⬂❍⬂ 🙶⬂✉⬂❍⇳❍✽🕔♊🙷 "[2]،
فقد جاء في إعراب القراءات الشواذ[3]: قُرئ (فاتباعاً) بالنصب علـى المـصدر؛ أي (فليتبع اتباعاً) [4]، إلا أن العكبري لاحظ خللاً في التركيب النحوي للقراءة، فالقياس ـ برأيه ـ أن تُقرأ (أداء) بالنصب ـ أيضاً ـ على اعتبار العطف، ثم صرح بأنه لـم يجد هذه القراءة.

أما الفراء، فيرى أن الرفع هو وجه الكلام، مع جواز النصب، يقول[5]: "(فاتبـاع بالمعروف) رفع ونصبه جائز، إنما كان الرفع فيه وجه الكلام؛ لأنها عامـة فـيمن فعل، ويراد بها من لم يفعل".

ومثال ذلك في القرآن كثير، وكله على الرفع الدال على العموم، كقوله تعـالى:
"❒◆✌♦♊ 🕭⬧☞◆✁⬧🕮⇖🕔 ✌⬂☪✌🕅⬈☠✌⑩✌♦➔⍓☺♎⬂⑨✡✁
▫⬧⬈⍓❽♦✁✐⬈⌧ ✌♓⬂⬆⬀🙴⇖ ✌♦🙵 🕭⬧☞♦🙴⬩ ✌⬂♊⌘

---

1) الكنوي , أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (1974) الكليات , معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية , تحقيق: عدنان درويش و أحمد المصري , وزارة الثقافة و الإرشاد القومي , دمشق , سوريا.: 192/4، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 323/1.

2) البقرة: 178.

3) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 230/1.

4) الفراء، معاني القرآن: 190/1، والزجاج, أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (1973) معاني القران وإعرابه, شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي, منشورات المكتبة العصرية, بيروت , لبنان.: 234/1، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 255/2.

5) معاني الفراء: 109/1.

وقولـــه تعـــالى: "⬩◻🖂⚯👌⬂○❁✍🖰🖰 ✂✍◙◯◻➔⮹🏱🖅"[1]، 🗏⚯▦◻➔⬀❹🡅❒✍⚶ 🕮❒❒⬀ ✍⬧❍⇳❸⚯⑨☒🖮 🖏⚯🖂⚯❍⇳○❁⏲♊◙ "[2].

وبذلك نرى العكبري يخرج القراءة عن القياس؛ لعدم نصب (أداء)، والفراء يعد الرفع أولى وأشمل للمعنى المقصود، وربما يكون رفع (أداء) على اعتبـار إلغـاء العطف من (الواو)، وعدها استئنافية، ليكون تقدير الكلام (فليبتغ اتباعاً بـالمعروف، وهذا أداء إليه بإحسان).

وفـي قولـه تعـالى: "❒◆🖎☒⌖⚯❷❸➘ ❍⍓🖅◻ ⇱♦🖬■⓿⬂❍⚯ ✂⚶➲"[3]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[4]: يقرأ (حقّـاً) بالتنوين[5]، وهو منصوب على المصدر؛ أي (حق عليه حقّاً)، و (العـذاب) مرفـوع بالفعل المقدر، لا بالمصدر؛ لأن المصدر المؤكد لا يعمل.

والقراءة على هذا النحو فيها زيادة توكيد؛ لأن المصدر المنون مؤكد، مما يقوي المعنى، ومن الجدير بالذكر أن العكبري وأبا حيان والزمخشري، ذكروا القراءة دون أن يعلقوا عليها، ولم يذكرها الفراء في معاني القرآن.

وفي قولـه تعـالى: "⬩◻☺◻♊ ◙⅄☠⬀ ③⧫⬈⮹⑨⇳ ⬩◻⏲⬁⓿◆✍🏱⇱ ⅄☒♑⇳❷⧫⇦⬂✗⮳ 👌⇱☞⧫☞⧫✍🖏⚯➔◻✓⬀✗⮳"[6]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[7]: يقرأ (فصيام) بالنصب، أي (فليصم صـيام شـهرين)، فتكـون (صيام) منصوبة على المصدر، وهي قراءة زيد بن علي.

---

[1]) المائدة: 95.

[2]) البقرة: 229.

[3]) الحج: 18.

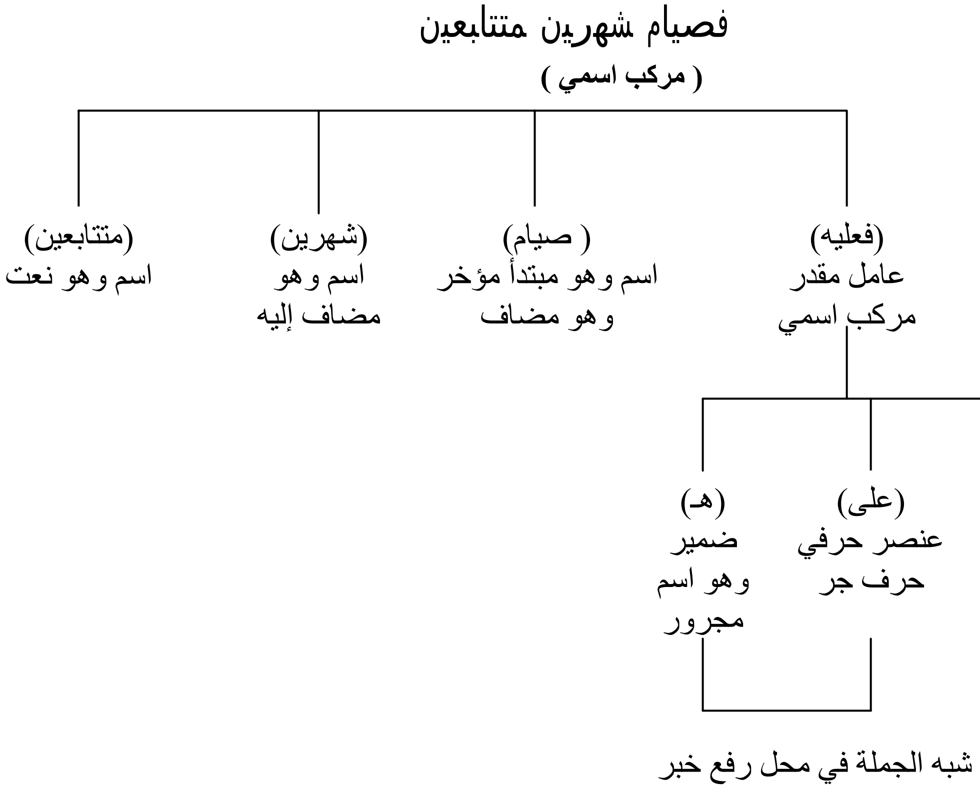
[4]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 131/2.

[5]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 94: ذكره ابن جبير، ودون نسبة عند الفخر الرازي، التفسير الكبير 18/23، وأبو حيان البحر المحيط: 359/6.

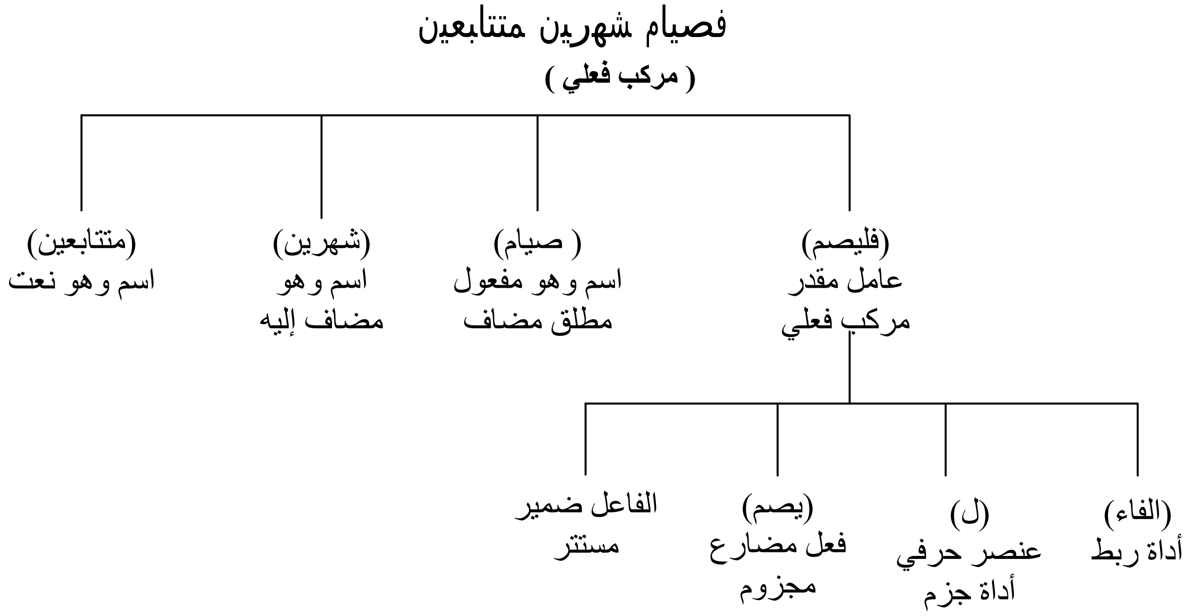
[6]) النساء: 92.

[7]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 402/1.

1 – قراءة الجمهور:



1 – القراءة الشاذة:



ففي النمط الأول حملت (صيام) على أنها مبتدأ مرفوع لخبر محـذوف تقـديره (عليه)، والجملة الاسمية هنا تكون جملة جواب الشرط لاسم الشرط (من) في قولـه تعالى: (فمن لم يجد).

أما النمط الثاني، فقد جاءت فيه (صيام) منصوبة، ويرى العكبـري أن النـصب على تقدير عاملٍ محذوف للمفعول المطلق (فليصم صيام).

3. المفعول معه:

هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً، كقولك: "ماصنعتَ وأباكَ"، و "ما زلتُ أسير والنيلَ"[1].

ومما وجهه العكبري في كتاب إعراب القراءات الشواذ على المفعول معه، مـا جــاء فــي قولــه تعــالى: "▫♦✉⚐♌ 🕲▲☠⬀✍♦▥⬂➔◘⍓➔❑✂☎
❑◆🕲♦⌶✍♦▥⬂➔◘⍓➔❑✂☎ ▫♦✍✍✍☐☽➔❑✂☎
✂✍🕲☪☐✍❻◆ ✂✍🕲▲☹☜⊘☐◆🔔➔❑⑩←♎⍓✍
✂✍🕲☪☐✍☐↓ ❑◆✂✍🕲⬂♦⬁☒⍓✍❻◆☐↗ ☎
🕮⬆⬉🕰⑨●☠⇳ 🕲🕰◘▫▤♦🕔▥❷⊠⇦✖♦ "[2]، فقــد أورد العكبــري أن (الحجارة) قُرئت بالنصب[3]، وهي قراءة انفرد بذكرها العكبري، دون أن يذكر اسـم قارئها، ويرى أنها تحتمل وجهين: أحدهما أن (الحجارة) اسم معطوف على (النار)، وتقدير الكلام (واتقوا الحجارة)، والوجه الثاني أن تكون (الـواو) بمعنـى (مـع)، وتماشياً مع ما تقتضيه القاعدة النحوية - كما سبق ذكره - من أن المفعول معه لا بد أن يسبق بفعل، نجد العكبري يضمر له فعلاً، يقدر بـ (وقودها الناس يكون مـع الحجارة)، واستشهد لذلك بقول أسامة بن حبيب الهذلي:

---

[1]) ابن يعيش, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي (2000) شرح المفصل , تحقيق: إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: 89، والجرجاني، التعريفات: 242، والدقر, عبد الغني (1982), معجم النحو, ط2, الشركة المتحدة للتوزيع, بيروت, لبنان: 364.

[2]) البقرة: 24.

[3]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 137/1.

فما أنتَ والسير في مهمهٍ يثبطُ بالذّكر الضابطِ[1]

والشاهد في البيت أن (السير) نصب بأثر الفعل المقدر قبل واو المعية، علـى أن التقدير (فما أنت تكون والسير في مهمهٍ)، ثم يعود العكبري بعد استشهاده بهذا البيت ليضعف وجه النصب على المفعول معه، ويؤيد أن (الحجارة) معطوفة على (النار).

أمـا فـي قولـه تعـالى: "◑⨂☼❋❍🡐⓵ ③♦❷♦🗁▤⬈☠⬀ ♎🡒❑◆ ❒◆🕭⬩⌛⨂⓿🖬🡒❍🡐⓵"[2]، فقد ذكر العكبري أن (قبيلُه) قرئت بالنصب[3]؛ أي: قبيلَه، على أنها مفعول معه، كما يجوز فيها أن تكون معطوفة على الهاء في (إنه)، بمعنى: (وإن قبيله كذلك)[4].

وقد أورد العكبري الوجهين؛ لأنهما جائزان من الجانب النحوي، فالقاعدة ترجح المعية، وتجيز العطف، إذا كان فاعل الفعل السابق واو المعية ضـميراً مـستتراً[5]، وبذلك يكون العكبري قد وجه القراءة بما لا يخرج عن القاعدة النحوية، إلا أنه لـم يرجح وجهاً على آخر، بل اكتفى بذكر الوجهين متتاليين، ويبدو أنـه يقـدم الوجـه الراجه ـ من وجهة نظره ـ على غيره من الأوجه، فكثيراً ما نراه يعدد الأوجه مع احتفاظه بالوجه الراجح مصدرا.

---

[1]) السكري, أبو السعيد الحسن بن الحسين (1983), شرح أشعار الهذليين, تحقيق: جوتفريدكو زيجارتن, دار جورج أولمس للنشر, ألمانيا الغربية: 195/2. وسيبويه، الكتاب: 303/1، والزجاجي, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي (1984), الجمل في النحو, تحقيق: على الحمد, مؤسسة الرسالة, بيروت, لبنان: 319.

[2]) الأعراف: 27.

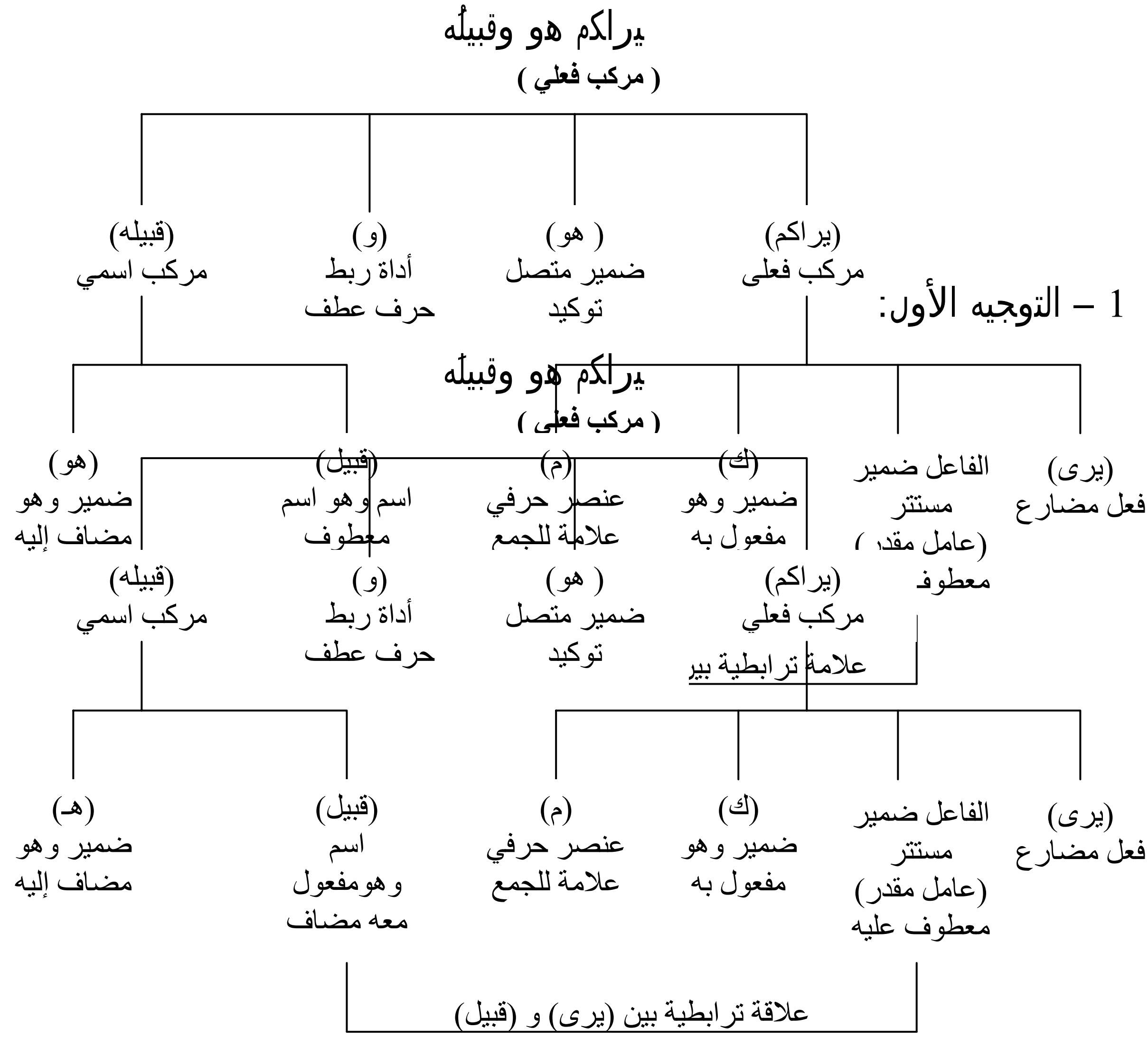
[3]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 535/1، و ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 43، والزمخشري، الكشّاف: 75/2، وأبو حيان، البحر المحيط: 284/4، والعجيلي، الفتوحات الإلهية: 133/2: وهي قراءة اليزيدي.

[4]) ورد الوجهان عند الزمخشري، الكشاف: 75/2، وأبي حيان، البحر المحيط: 284/4-285، والعجيلي، الفتوحات الإلهية:133/2.

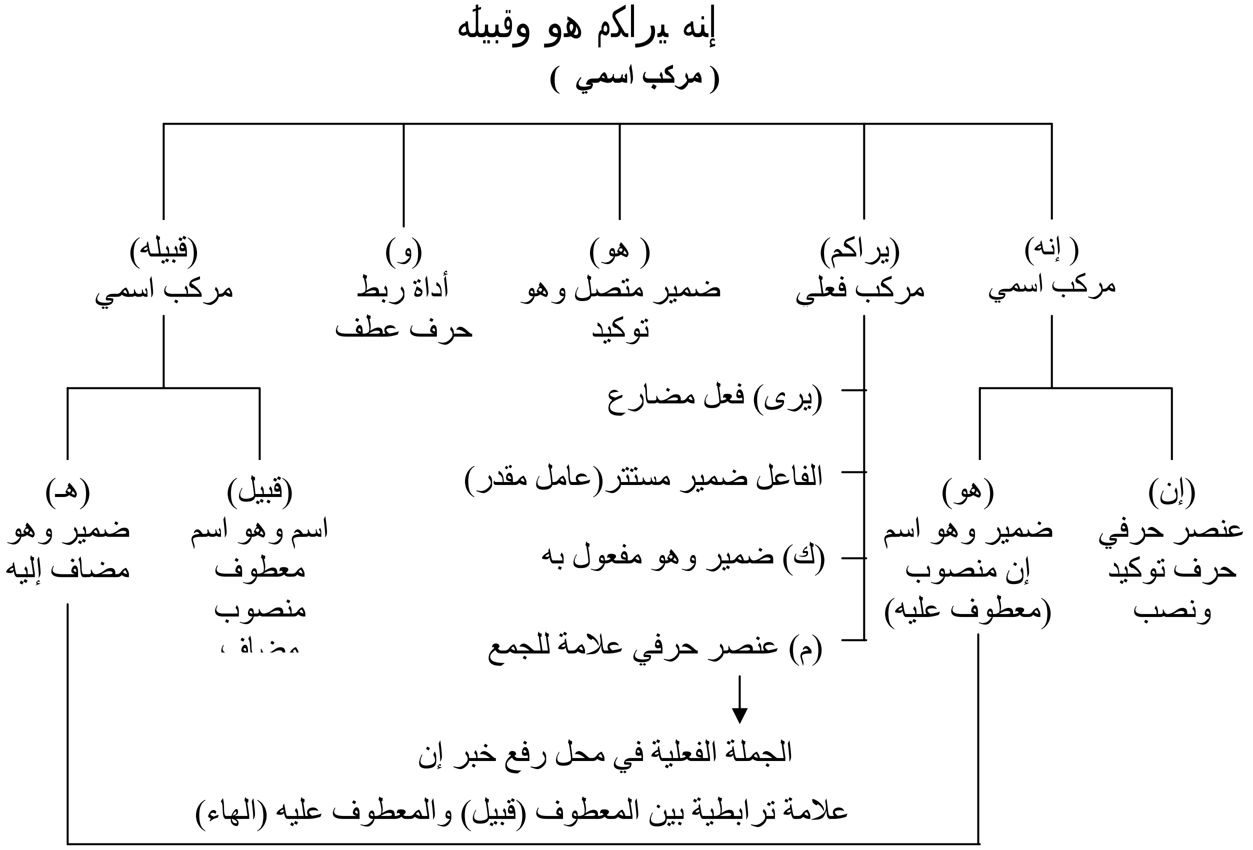
[5]) انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 540/1، وابن هشام، قطر الندى وبل الصدى: 232.

1 – قراءة الجمهور:

1 – التوجيه الأول:



1 – التوجيه الثاني:



ففي النمط الأول، رفعت (قبيلُ) على أنها معطوفة علـى الفاعـل المـستتر للفعـل (يراكم)، وهذا ما أقر به جمهور القراء، واعترف بها النحاة.

أما النمط الثاني، فجاءت (قبيلَ) منصوبة، ووجهها العكبري على أنها منـصوبة بأثر الفعل المقدر قبل الواو، التي ذكر أنها واو المعية، ومن المعروف أن المفعـول معه المسبوق بفاعل مستتر يجوز فيه أن يكون اسماً معطوفاً، وهذا مـا أدى إلـى نشوء الوجه الثاني للقراءة كما أورده العكبري.

فالنمط الثالث ـ بناء على ما تقدم ـ حملت فيه (قبيلَ) على أنها معطوفة علـى الضمير المنصوب في (إنّه)، ولكن القاعدة عندما أجازت العطـف أجازتـه علـى الفاعل المستتر مع عامل النصب في المفعول معه، إلا أن العكبري تجاوز العامـل وفاعله وعطف على أول الجملة، ومهما يكن من أمرٍ، فإن هذا الوجه يبدو معقـولاً؛ لأن تقدير الكلام يتناسب مع معنى الآية أيضاً، وذلك على النحو الآتي: (إنّه يـراكم هو وإن قبيلَه يراكم).

4. المفعول فيه (الظرف):

هو ما فُعل فيه فعلٌ مذكور لفظاً أو تقديراً[1]، ويسمى الظرف[2]، وهو ليس كل اسم من أسماء المكان أو الزمان على الإطلاق، بل الظرف منها ما كان منتـصباً علـى تقدير (في)، واعتباره بجواز ظهورها معه، فتقول: قمتُ اليوم، وفي اليوم[3].

ومما ورد في مادة الدراسة على المفعول فيه، مـا جـاء فـي قولـه تعـالى: "❐◆✃✍✿☞❻⬀⮛⬇♉ ⌂☺♋⓿➔✡✍ 🔔♦⌛⬀♋•☝⬅❍⬅🕛 ③◆❑⬀⚐♦ ✃✍☎⬂☎⬃⑩◆🕔☺⌂■♋"[4]، جاء في إعراب القـراءات الشواذ[5]: يقرأ بفتح التاء (قبضتَه)[6]، فجعلـه ظرفـاً، وهي قراءة الحسن البصري[7]، وهذا ما ضعفه النحويون من أهل البصرة، فهم لا يقولون: (زيد قبـضتَك)[8]، وقـد ذكره العكبري في التبيان وعده ضعيفاً؛ لأن هذا الظرف محدود؛ فهو نحـو: (زيـد الدار).

وفي الجانب الآخر من الصراع النحوي، يقف الفراء مجيـزاً قـراءة النـصب، يقول: "ترفع القبضة، ولو نصبها ناصب، كما نقول: شهر رمضان انسلاخَ شـعبان،

---

[1]) الجرجاني، التعريفات: 224.

[2]) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: 114.

[3]) الكفوي، الكليات: 166/3.

[4]) الزمر: 67.

[5]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 413/2.

[6]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 131، وأبو حيان، البحر المحيط: 440/7، و البناء, شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي , (ب ت) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر , تحقيق: شعبان محمد إسماعيل , عالم الكتب , بيروت , لبنان.: 432/2، والعكبري، التبيان: 114/2، والفراء، معاني القرآن: 425/2، والقيسي، مشكل إعراب القرآن: 633/2.

[7]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 131، وأبو حيان، البحر المحيط: 440/7.

[8]) النحاس، إعراب القرآن: 22/4، والقيسي، مشكل إعراب القرآن: 633/2، وأبو حيان، البحر المحيط: 440/7.

أي هذا في انسلاخ هذا[1] ، ولكني أرى أن رأي العكبري أكثر إقناعاً، إذ إن (قبضته) ظرف محدود، وما أتى به الفراء من كلام العرب (انسلاخ) ليس محدوداً، وبذلك لا يكون مقابلاً لما ورد في الآية الكريمة.

فــي قولــه تعــالى: "⬉♦◷◘❸◆&⬋☠⬀ ⚐⚭⓿◆✍⚇➲ ⭒←☪⑨←☐☝ ⌘⬈➢⇮❸⋖ "[2]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[3]: يقـرأ (عاليتَهم) بالتاء منصوبةً[4]، وقد نصبه نصب الظروف بمعنى أن الثيـاب تعلـوهم، والقول في إعراب قراءات الجماعة (عاليهم) أن فيها وجهان: أحدهما: هو فاعـل، وانتـصب علـى الحـال مـن المجـرور فـي (علـيهم) فـي قولـه تعـالى: "☐◆③♦➲⬈☐✍←⬉♦◘■❸⬀&⚘☠⬀ ☐⚘✍⬂✍♦◷♌⋖ ☝❼③♦✂⅄✍→☐♌♦ "[5]؛ أي (يطوف عليهم في حال علو السندس)، والقـول الثاني، هو ظرف؛ لأن عاليهم[6]، وقد ضعفها العكبري في التبيان[7].

وبقي الوجهان نفسهما بعد التأنيث (عاليتهم)، وإثبات التاء أو عدمه جـائز فـي عرف النحاة، مع ترجيح إثباتها؛ لأن تأنيث (الثياب) غير حقيقي[8].

ويذهب النحاس مذهباً آخر، إذ يقول: أن قراءة الجمهور(عاليهم ثيـاب) مبتـدأ وخبره، والأصل فيها (عاليهم) فحذفت الضمة لثقلها[9]، وحذف حركة الإعراب أمـر مختلف عليه عند جمهور النحاة، مما يجعل التوجيه في حيـز الـشك، إلا أن عبـد

---

[1]) الفراء، معاني القرآن: 425/2.

[2]) الإنسان: 21.

[3]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 658/2.

[4]) أبو حيان، البحر المحيط: 399/8: عن الأعمش وأبان عن عاصم، ودون نسبة عند الزمخشري، الكشاف: 199/4، و القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 145/19.

[5]) الإنسان: 19.

[6]) العكبري، التبيان: 442/2.

[7]) العكبري، المرجع السابق: 442/2.

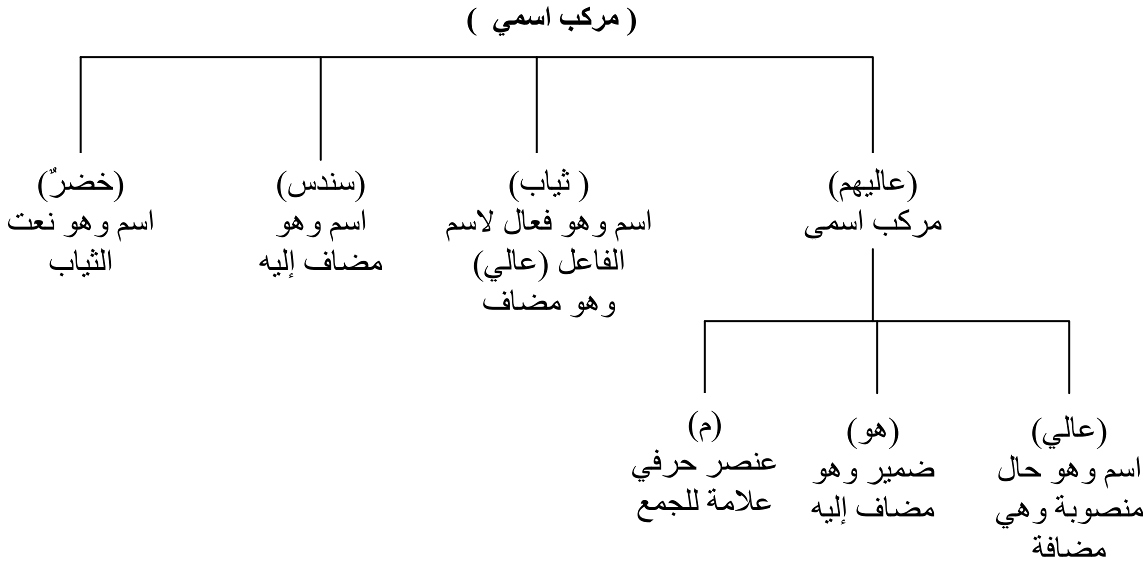
[8]) انظر الغلاييني, مصطفى (2000) جامع الدروس العربية, المكتبة العصرية, بيروت, لبنان: 241/2، وابن هشام، قطر الندى وبل الصدى: 182.

[9]) النحاس، إعراب القرآن: 156/5.

اللطيف أو رد القراءة في معجم القراءات، وذكر التوجيه لما رآه العكبري[1]، وهـو النصب على الظرفية، وأظنه أقرب للصواب.

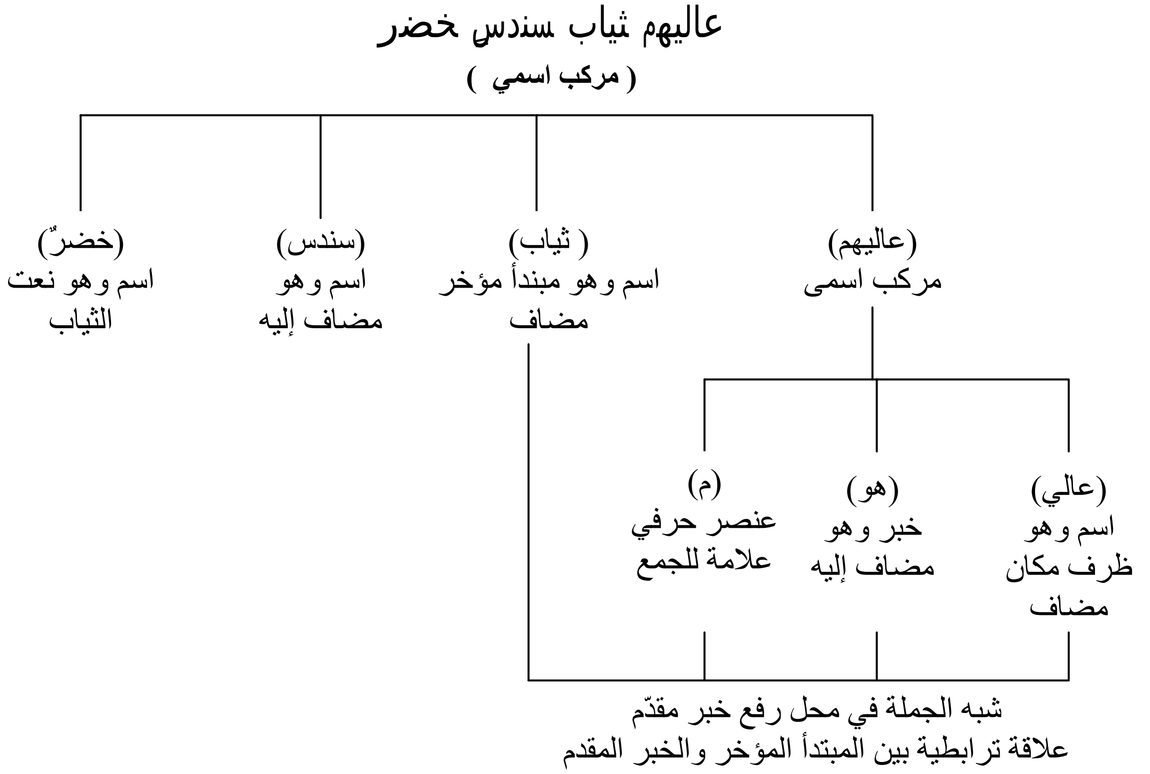
1 – قراءة الجمهور: رأي العكبري الأول

عاليهم ثياب سندس خضر

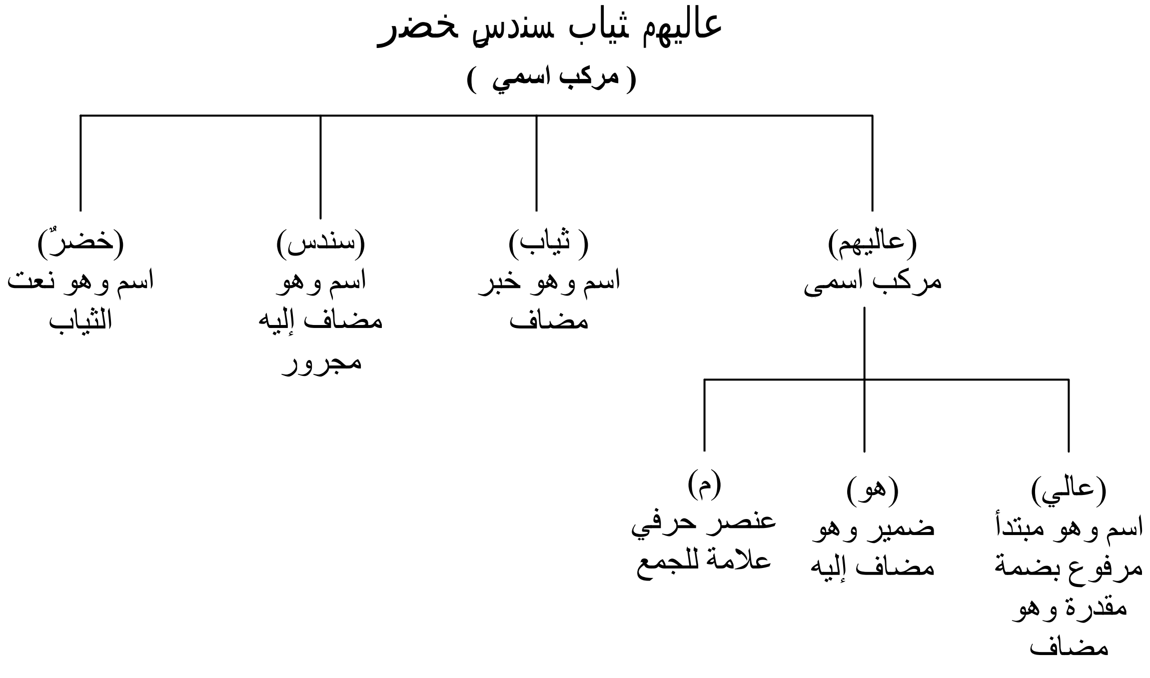


[1]) انظر الخطيب، معجم القراءات: 222/10.

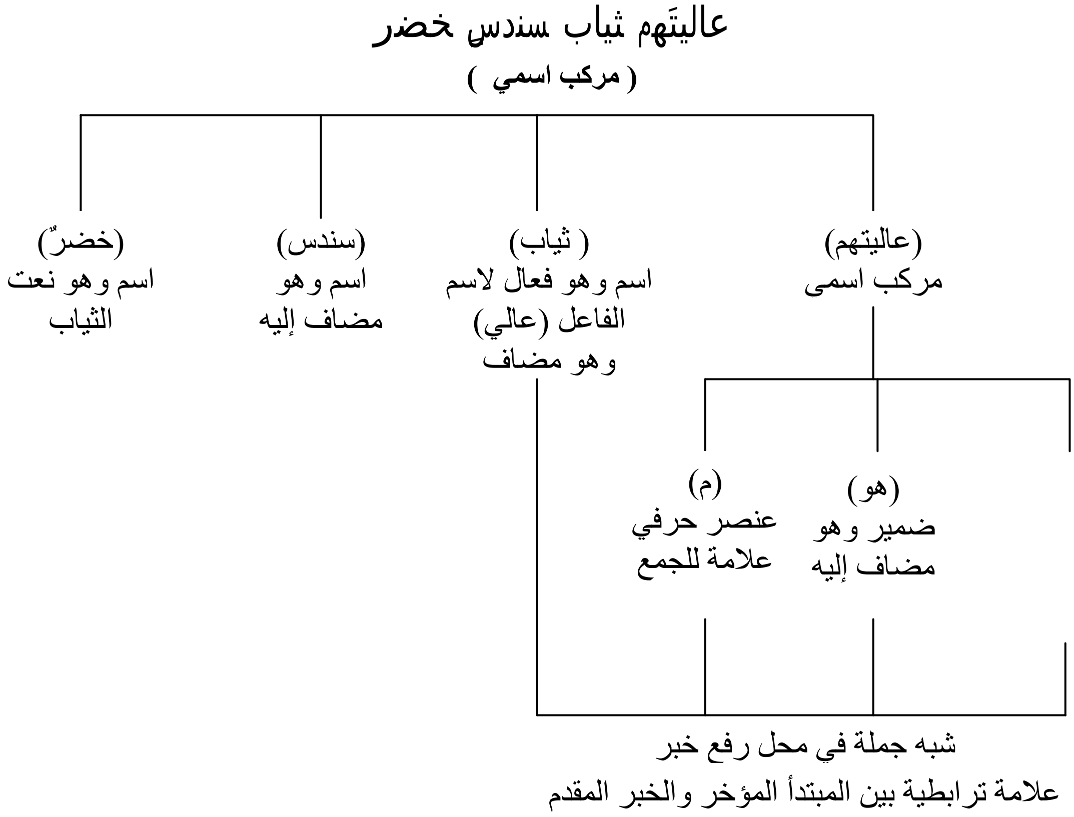
2 – قراءة الجمهور: رأي العكبري الثاني



3 – قراءة الجمهور: رأي النحاس



4 –القراءة الشاذة:



والملاحظ هنا أن تعدد الآراء النحوية وجد في قراءة الجمهور قبل أن يصل إلى القراءة الشاذة، ففي النمط الأول، حمل العكبري (عاليهم) على النصب على أنها حال من الضمير في (عليهم) ـ كما سبق ـ، إلا أن مذهب جمهور النحاة أن الحـال لا تكون إلا نكرة، وما يرد فيها معرفاً لفظاً فهو منكر معنى[1]، والحال فـي التركيـب السابق معروفة بالإضافة (عاليتهم)، ولكن يبدو أن العكبري أظهر توافقاً مع مـذهب البغداديين النحوي، إذ يزعمون أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً، بلا تأويل، فأجـازوا (جاء زيد الراكب)[2].

أما النمط الثاني، فقد عد العكبري (عاليتهم) ظرفاً، وشبه الجملة المكونة منه في محل رفع خبر مقدم، و (ثياب) مبتدأ له، ويبدو أنه أقرب التراكيـب إلـى القاعـدة النحوية، مع أن العكبري ضعفه ولم يذكر سبباً لذلك.

---

[1]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 572/1.

[2]) المرجع نفسه: 573/1.

وفي النمط الثالث، انفرد النحاس برأي خاص فـي توجيـه القـراءة، إذ حمـل (عاليتهم) على أنها مبتدأ مرفوع، وقد حذف الضم فيه لثقله، ولا أرى مسوغاً لهـذا الرأي، إذ إن الآراء المطروحة أقرب إلى القاعدة النحوية منه.

وفي النمط الرابع، زيدت التاء على (عاليهم) لتصبح (عـاليتهم)، وقـد حـافظ العكبري على قوله بأنها ظرف، مستنداً في ذلك إلى أن التأنيـث والتـذكير لكلمـة (ثياب) جائزان في عرف النحاة.

2.2 المحمول على المفعول به بعلاقة الحركة.

1. النداء:

وهو "إحضار الغائب وتنبيه الحاضر، وتوجيه المعـرض، وتفريـغ المـشغول، وتهييج الفارغ، أما في الاصطلاح، فهو: تصويتك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبـه، والمأمور بالنداء ينادى ليخاطبه الآمر، فصار كأنه هو المنادى[1].

ومما ورد في مادة الدراسـة علـى النـداء، مـا جـاء فـي قولـه تعـالى: "❧□✓⚲☺■🖫◷➔⬂✇👓✂ ⬁♉✝◆❻ ✶✎ ←⑨⇳☺⍓♦⬂✇👓✂"[2]، فقد جاء في إعراب القراءات الشواذ[3]: يقرأ بالنصب[4]، ووجهها العكبري على أن النصب على المدح، وذكر أنها وجهت على النداء؛ أي (يا رب العالمين)، ثم استبعد العكبري وجه النداء بعد ذكره، وحسن وجهاً آخر، هو الرفع، علـى اعتبـار (رب) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو).

ولم يرد وجه النداء عند الزمخشري ولا عند أبي حيان.

ومن الواضح أن استبعاد العكبري لوجه النصب على النداء إنما آتٍ من خـلال عدم موافقة النداء للمعنى السابق في الآية، وهو إقرار الحمدِ ، وهذا ما ذهب إليه

---

1) الكفوي، الكليات: 364/4.

2) الفاتحة: 2.

3) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 89/1-90.

4) أبو حيان، البحر المحيط: 19/1: قراءة زيد بن علي، والزمخشري، الكشّاف: 53/1، وابن الجزري، النشر: 109/1: قراءة أبي يزيد سعيد بن أوس الأنصاري.

أيضاً ابن كيسان، إذ يقول[1]: "يبعد النصب على النداء المضاف؛ لأنه يصير كلامين"، ومعنى هذا أن توجيه النصب على النداء من شأنه أن يجعل الآيـة متفرعـة إلـى معنيين؛ أحدهما (الحمد)، والثاني: النداء في كلمة (رب)، ولا يبدو هذا متـصلاً من الناحية المعنوية.

وفـــي قولـــه تعـــالى: "🕮⬈▤⬃■🙤✃ ✐♌♋◆❻ •🙡🕓⬧🔔 ✍♎🕮□♦⬂💻🙤🙤🕱🕮"[2]، فقد أورد العكبـري فـي إعـراب القـراءات الشواذ[3]، أنها قُرئت بضم الياء[4] ؛ أي (يا رب)، نحو: (يـا رجـل)، وقـد ضـعفها المصنف معللاً ذلك بأن النكرة لا تحذف معها (يا)، وقد أجاز ذلك الكوفيون[5]، وهذا ما أقره النحاس في تعليقه على الآية ذاتها، فقال: هذا لحن عند البصريين، فلا يجوز عندهم: (رجلٌ أقبل) حتى تقول: (يارجلٌ أقبل)، أو ما شابهه[6].

إلا أن حذف (يا) النداء مع النكرة وارد في كلام العرب، في قول الشاعر[7]:

عجبتُ لعطّار أتـــانا يسومنا بدسكرةِ المـــران وهن البنفسج

فقلتُ له عطّار هـــلا أتيتنـا بنور الخُزامى أو بخوصة عوفج

والشاهد هو تحرك (عطّار) بالضم على تقدير ظرف النداء (يا)، إلا أن للـشعر ضرورة، وربما تكون من ضرائره؛ لأن إثبات (يا) النداء، مـن شـأنه أن يكـسر الوزن.

---

[1]) النحاس، إعراب القرآن: 20/1.

[2]) الأنبياء: 112.

[3]) العكبري،إعراب القراءات الشواذ: 121/2-122.

[4]) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن: 84/17، والنحاس، إعراب القرآن: 84/3، والأصفهاني، المبسوط: 303، وابن جني، المحتسب: 69/2، وأبو حيان، البحر المحيط: 345/6، وابن الجزري، النشر: 195/3: وهي قراءة أبي جعفر المدني.

[5]) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 351/11.

[6]) النحاس، إعراب القرآن: 68/3.

[7]) البيت بلا نسبة عند ابن دريد, أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (1932) جمهرة اللغة, دار المعارف, حيدر أباد.: 606، وابن جني، المحتسب: 70/2.

وفــي قولــه تعــالى: "③⇖❑♋⇜✁⇜ 🕮❒⇖⇳❷⌘⋎⬄ ⇖♦♊⇳ ♎⌂⌚⓿⌧✁ "[1]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[2]: يقرأ بفتح الفاء في (يوسفَ)[3]، والوجه فيه أنّه أخرجه على أصل باب النداء، وهو النصب، كما قال الشاعر[4]:

ضربتْ صدرها إلي وقالتْ   يا عدياً لقد وقتْك الأواقي

ومن الجدير بالذكر أنه إذا كان المنادى مفرداً معرفةً، أو نكرة مقصودة، يجـب بناؤه على الضم، وإذا اضطر شاعر إلى نصبه، كان له ذلك، وقد ورد السماح به[5]، ومن ذلك ما جاء في قول المهلهل السابق، إذ إنه نصب (عدياً) والأولـى أن حقـه البناء على الضم، وقد أجرى الأعمش القراءة مجرى الضرورة في الشعر فنـصب (يوسف) على أصل النداء.

المنادى المرخم.

الترخيم في اللغة هو ترقيق الصوت[6]، والترخيم الحذف، ومنه ترخيم الاسم فـي النداء، وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر، كقولك إذا ناديت حارثاً: (يا حارِ)، وسمي ترخيماً لتليين المنادي صوته بحذف الحرف[7]، وفي الاصطلاح "هـو حـذف

---

[1]) يوسف: 29.

[2]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 695/1.

[3]) العكبري،التبيان: 729/2: وهي قراءة الأعمش.

[4]) البيت للمهلهل بن ربيعة، انظر البغدادي، خزانة الأدب: 160/2، وابن منظور، لسان العرب: 101/15 (وقي)، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (1399هـ) المقتضب, تحقيق: محمد عبد الخالق عطية, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ,لجنة إحياء التراث العالمي: 214/4، والزهري، شرح التصريح: 370/2، وابن هشام الأنصاري, أبو محمد عبد ا جمال الدين (1978) شرح شذوذ الذهب, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد , ط15, دار الأنصار, القاهرة ,مصر,: 146.

[5]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 240/2.

[6]) المرجع نفسه: 263/2.

[7]) ابن منظور، لسان العرب: 273/12(رخم).

أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً، ولا يكون إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر"[1].

ويجوز ترخيم المنادى المعرفة، وهو حذف آخره تخفيفاً؛ فذو التاء مطلقاً، نحو: (يا طلح)، بشرط ضمه وعلميته، ومجاوزته ثلاثة أحرف، نحو (يا جعـفُ): ضـماً وفتحاً[2].

ومما ورد في مادة الدراسة على باب الترخيم، مـا جـاء فـي قولـه تعـالى: "❒◆☼♦✍⑩⍓❒✁☎ ③♦🕔☺🕔⍓🖬🙧⌨➔ 🖭☙🙣⓿◆☽⍃⮙⮘
⮚♦🖬■⑩⍃☪◆✍ ❻◆🖅⑩⌨⍓ "[3]، فقد جاء في إعراب القراءات الشواذ[4]: يقرأ بغير كاف، فبعضهم بكسر اللام[5]، وبعضهم بضمها[6] على اللغتين في (يا حـارِ) و (يا حارُ) في الترخيم[7].

وقد روي أنه قيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ: (ونادوا يا مال)، فقـال: مـا كان أشغل أهل النار عن الترخيم[8]، ويذكر ابن هشام أن الذي حسن الترخيم هنـا أن

---

[1]) سيبويه، الكتاب: 239/2.

[2]) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى: 213.

[3]) الزخرف: 77.

[4]) إعراب القوات الشواذ: 453/2.

[5]) النحاس، إعراب القرآن: 121/4، و الفخر الرازي، التفسير الكبير: 227/27، والنسفي، تفسير النسفي: 124/4: قراءة ابن مسعود، وزاد ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 136: النبي – صلى ا عليه وسلم -، وعلي – رضي ا عنه -، وابن جني، المحتسب: 257/2، وأبو حيان، البحر المحيط: 28/8، والزمخشري، الكشّاف: 496/3: الأعمش.

[6]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 136،والزمخهشري، الكشّاف: 496/3، وأبو حيان، البحر المحيط: 28/8: أبو السوار العنوي.

[7]) لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر، انظر سيبويه، الكتاب: 249/2-251، وابن عقيل، شرح ابن عقيل: 268/2، وابن يعيش، شرح المفصل: 21/2.

[8]) ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي الكناني (1929) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، المطبعة البهية، القاهرة، مصر: 437/8، وابن هشام، قطر الندى

فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم عن إتمامه[1]، وهذا لا يعد إلا رداً على اعتراض ابن عباس على القراءة وما رآه ابن هشام في هذا الترخيم، رآه الزمخشري وابن الشجري، إذ قال الأخير: "إن في هذا الاختصار من أهل النار لمعنى لا يعرفه إلا ذو فطانة، وذلك أنهم لما ذلّت نفوسهم، وتقطعت أنفاسهم، وضعفت قواهم، ولم تنفع شكواهم، قصرت ألسنتهم عن إتمام الاسم"[2]. فكأن عنف الموقف الذي هم فيه ارتد عنفاً لغوياً نشأ عنه الترخيم، فما حصل هنا هو اجتياز للحد اللغوي المتعارف عليه عند النحاة، وهو حد القواعدية ؛ أي اللغة الخاضعة لقواعد التركيب النحوي الصحيح، وهو دفع للعملية اللغوية إلى ما بعد الحد الممكن تركيبياً، فالترخيم عادة يقصد به معنًى تداولياً خاصاً يحدده السياق، وموقف أهل النار ألزمهم دون وعي منهم على كسر جمود القاعدة النحوية ؛ للخروج بنمطٍ لا قواعدي أضفى جمالية خاصة للمعنى[3]

وكما أسلفنا، فإن الآية قُرئت بوجهين على لغتي الترخيم؛ واحدة على لغة من ينتظر، وهي قراءة ابن مسعود (يا مال)، وتكون بحذف آخر حرف مع إثبات حركة الحرف السابق له، والثانية على لغة من لا ينتظر، وهي قراءة أبي السوار الغنوي (يا مالُ) بحذف الحرف الأخير، وتحريك الحرف السابق له بحركة البناء (الضمة)، وقراءة ابن مسعود أفصح اللغتين[4].

2. **الاختصاص**:

الاختصاص في اللغة هو إفراد الشيء بالشيء دون غيره[5]، أما في الاصطلاح، فيقسم إلى قسمين[1] :

وبل الصدى: 213، ابن الشجري، أبو السعادات هبة ا بن علي الحسني (د. ت) الأمالي الشجرية, دار المعرفة ,بيروت, لبنان.:81/2.

[1]) وابن هشام، قطر الندى وبل الصدى: 214.

[2]) ابن الشجري، الأمالي الشجرية: 81/2.

[3]) انظر الحديث عن ذلك عند لوسركل، عنف اللغة: 131

[4]) النحاس، إعراب القرآن: 121/4.

[5]) لسان العرب: 27/7 (خصص).

أ. الأول: ما كان محمولاً على النداء ومنقولاً عنه، وحكمه في البناء والإعراب كحكمه[2]، وذلك نحو، "أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل" و "اللهم اغفر لنـا أيتهـا العصابة".

ب. الثاني: ما لم يكن محمولاً على النداء هو النصب على إضمار فعـل لائـق، وذلك نحو: "نحن – العرب – أقرى الناس للضيف[3].

ومما وجهه العكبري على الاختصاص في مادة الدراسة ما جاء في قوله تعالى:

"❐◆✂👓✆⬂☺←❐▫➔❐♍ൿ📪♑➔⊠♑⇕⑨ൠ♎ൠ☠⇗

⑨♑❶⬩✂ ⬉♦🕚♑⊠⑨←❐✂☎ ☎

❐◆✂👓✆🕛○🕚✆⬃❸♑⇦×♦ ×♑❼

✂👓✆⬂⌨♦🕯▫ൿ⊠👓✏➚ൠ ❐◆✂👓✆➢ൾ❸▪✂✏➚ൠ"[4]، فقـــد أورد العكبري[5] قراءة النصب في (الموفون)[6]، ووجه النصب فيها علـى المـدح، فعامل النصب هنا محذوف فسره سياق الآية (أمدح الصابرين)، وهنا يعد من القسم الثاني من الاختصاص.

وكان فكر النحاة منصباً على نظرية العامل؛ لتفسير مثل هذه الأنماط اللغوية، فلا بد لكلّ معمول من عامل، وقد يكـون العامـل لفظيـاً أو معنويـاً، إلا أن قـضية التحويلات الأسلوبية، التي تعمل على تحول الكلام من أسلوب الخبر إلـى أسـلوب

---

[1]) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: 123.

[2]) سيبويه، الكتاب: 231/2، والمبرد، المقتضب: 298/3، وابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (1985) الأصول في النحو, تحقي: عبد الحسين القتلي, ط1, مؤسسة الرسالة, بيروت لبنان.: 247/1.

[3]) الكفوي، الكليات: 76/1، والتهانوي, محمد(1963) كشاف اصطلاحات الفنون, تحقيق: لطفي عبد البديع, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة ,مصر.: 205/2، والسخاوي، المفضل: 76.

[4]) البقرة: 177.

[5]) العكبري،إعراب القراءات الشواذ: 228/1.

[6]) قراءة عبد ا بن مسعود، انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 11، والنحاس، إعراب القرآن: 240/2، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 240/2، وأبو حيان، البحر المحيط: 7/2، والشوكاني، فتح القدير: 173.

الإنشاء، وتخصصه بالانفعال النفسي الذي يسبب تغييراً في دلالة الكـلام والمـراد منه، تعد أفضل النظريات لمعالجة مثل هذه الأنماط[1]

وفــي قولــه تعــالى "❑◆⧠🙵⓿🙡❽ ✂🙢🙦◉⭒☽➔❷⬀🗀■❼🗐 ❑◆✂🙢🙦◉⭒❿◆✌♦🕔☺⮹❼🗐 ❑◆✂🙢🙦◉⭒☽➔❷⬀🗀■❼🗐 ❑◆✂🙢🙦💻⭒♑❑🙦❻🙨❶🙟❽ ✂🙢🙦◉⭒☽➔❷⬀🗀■❼🗐"[2]، فقــد

جاء في إعراب القراءات الشواذ[3]: أن (ذي) قُرِئت (ذا) بالنـصب[4]، وقـد اسـتبعد العكبري القراءة معللاً ذلك بسببين:

1. لا يحسن أن يجعل (ذا) اسم إشارة.
2. إذا كانت بمعنى صاحب، كانت الألف للنصب ولا يستقيم ذلك.

ثم يعود العكبري ليجيز وجهين ويرجح الأول منهما، فيقول: إن أقرب ما يحمل في نصب (ذا) أن تكون بإضمار (أعني)[5]، كما يجوز فيها أن تكون زائـدة[6]، وقـد عزز هذا الرأي بكلام العرب، إذ أورد بيتاً من الشعر يدل عليه:

أطار عقيقُه عنّا نُسلاً وأُدمِج دمج ذا شَطَنٍ بديع[7]

---

1 عبابنة، يحيى عطية،(1994)، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك،ع1: 20-21

(2) النساء: 36.

(3) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 385/1.

(4) الفراء، معاني القرآن: 267/1، والنحاس، إعراب القرآن: 454/1، و ابن خالويه، مختـصر في شواذ القرآن: 27، والزمخشري، الكشّاف: 526/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 245/3.

(5) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 385/1، والفراء، معاني القـرآن: 267/1، والنحـاس، إعراب القرآن: 454/1، والزمخشري، الكشاف: 526/1، وأبو حيـان، البحـر المحـيط: 245/3.

(6) العكبري،إعراب القراءات الشواذ: 385/1.، وابن جني، الخصائص: 29/3.

(7) البيت للشماخ (معقل بن ضرار) انظر ترجمته في الزركلي, خير الدين (1928)، الأعـلام، المطبعة العربية، القاهرة، مصر: 253/3، وكحالة، عمر رضا (1993) معجم المـؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 306/4، والذبياني, الـشماخ بن ضرار بن حرملة (1994) ديوان الشماخ بن ضرار, شرح: قدري مـايو، دار الكتـاب العربي، بيروت، لبنان.: 233، وابن جني، الخصائص: 29/3

والشاهد في البيت أن (ذي) زائدة، وهو ما يؤيد قول العكبري من أن (ذا) في القراءة زائدة أيضاً.

وفي قوله تعالى: "❒◆📖⬆⌘⬀❷♦❽▤👌⬆♦🖎⌨🙥❏☼♦♒◆🙤 ☎ ☼♦⭍⬄❸⮜👌♓🖎♊⌘ ✃🙤🖉★ ❒◆⌑⬥✌⬀☒🙼 🔔⬥❷✖③🖬🙽 ▤ ❒◆🗀❏⌑♏🖑❸🙰 ✃🙤🗇⬂⬂☺🡐⬥⬀👌🖎☪🖎✓✗♦ "[1]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[2]: أن (نصر) قُرئت بالنصب[3]، ويوجه العكبري هذه القراءة على أربعة أوجه:

1. أولها أن النصب على المفعول المطلق، وذلك بتقدير الفعل (ينصركم).
2. ثانيها أن النصب على الاختصاص، بتقدير الفعل (أعني).
3. ثالثها أنه على المفعول به الثاني، بتقدير الفعل (يوليكم).
4. رابعها أنها بدلٌ من الهاء في (تحبوها).

ومرة أخرى يطرح العكبري مجموعة من الاحتمالات في توجيه القراءة، دون أن يرجح أي احتمال منها.

3. الاشتغال:

هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن الاسم المتقدم بعمله في ضميره، أو في سبب ضميره، بواسطة أو بغيرها، ويكون العامل بحيث لو سلّط على الاسم المتقدم لنصبه لفظاً، أو محلاً[4]، فالمشتغل بضميره نحو: محمداً أكرمته، والمشتغل بسبب ضميره، نحو: علي أكرمت ابنه.

ومما وجهه العكبري على الاشتغال ما جاء في قوله تعالى: "⌑⬥☺🖎✡⬀♑🡐🏱 👌❏♊ ③♦☽🡒❏✌⬉ 📖❒③❿⌛🡒☠⬁ 🙵⍄✃❿⍄🖎🡐❍ ♎⍄🕔⓿⬗■🙼🕗 ☽🙰③☺⍄🕔☪✡🙤"[5]، جاء في إعراب القراءات

[1] الصف: 13.

[2] العكبري،إعراب القراءات الشواذ: 584/2.

[3] أبو حيان، البحر المحيط: 264/8، قرأها ابن أبي عبلة، والزمخشري، الكشاف: 101/4، والفخر الرازي، التفسير الكبير:318/29.

[4] عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: 177.

[5] التوبة: 124.

الشواذ[1]: قوله تعالى: (أيكم) يقرأ بالنصب[2]، على فعل مضمر تقديره: (أيكم نفعـت الآية) ثم فسره بقوله (زادته).

فالأصل في (أيكم) أن تكون مرفوعة على الابتداء، إلا أن من قرأها بالنصب لم يخرج عما أقره النحاة من قواعد، بل إن الأخفش يرى أن قراءة النـصب أفـصح؛ لأنها مثل: (أزيداً ضربته)[3]، وفي مثل هذه الحالة يترجح النصب في ست مسائل[4]: أحدها أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل، كهمـزة الاسـتفهام، ويقـول الأخفش: "أصوات الهمزة كالهمزة نحو: (أيهم زيداً ضربته)"[5]، وهذا ما يفسر ميلـه إلى قراءة النصب، وأراها أيضاً راجحة للسبب ذاته.

وفـــي قولـــه تعـــالى: "❐◆✁✍◉♑⌖❼➔⌧❷♦✁✎↗↓ ♦♌⏀↖❐✍♦⬄⌂♑◉✍✁↖☠←♑↖➔⌦⌨✹☺♦③ "[6]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[7]: أن التركيب النحوي للآية الكريمة اختلف تماماً فنـصبت كلمـة (الشعراء)[8]، والنصب هنا على تقدير (ويتبع الشعراء)، وفسر المحذوف ما بعده أي الفعل الواقع بعد (الشعراء) وهو (يتبعهم)، ويبدو هنا – أيضاً – أن النصب راجـح؛ لشرط من شروطه الست، وهو: "أن يقع الاسم بعد عاطف غيـر مفـصولٍ بأمـا،

---

[1]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 635/1.

[2]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 55، والزمخشري، الكشاف: 222/2، وأبو حيان، البحر المحيط: 116/5.

[3]) الأخفش، معاني القرآن: 339/2.

[4]) انظر ابن هشام، أوضح المسالك: 154 -155، وابن مالك، شرح التسهيل: 425.

[5]) الأخفش، معاني القرآن: 339/2.

[6]) الشعراء: 224.

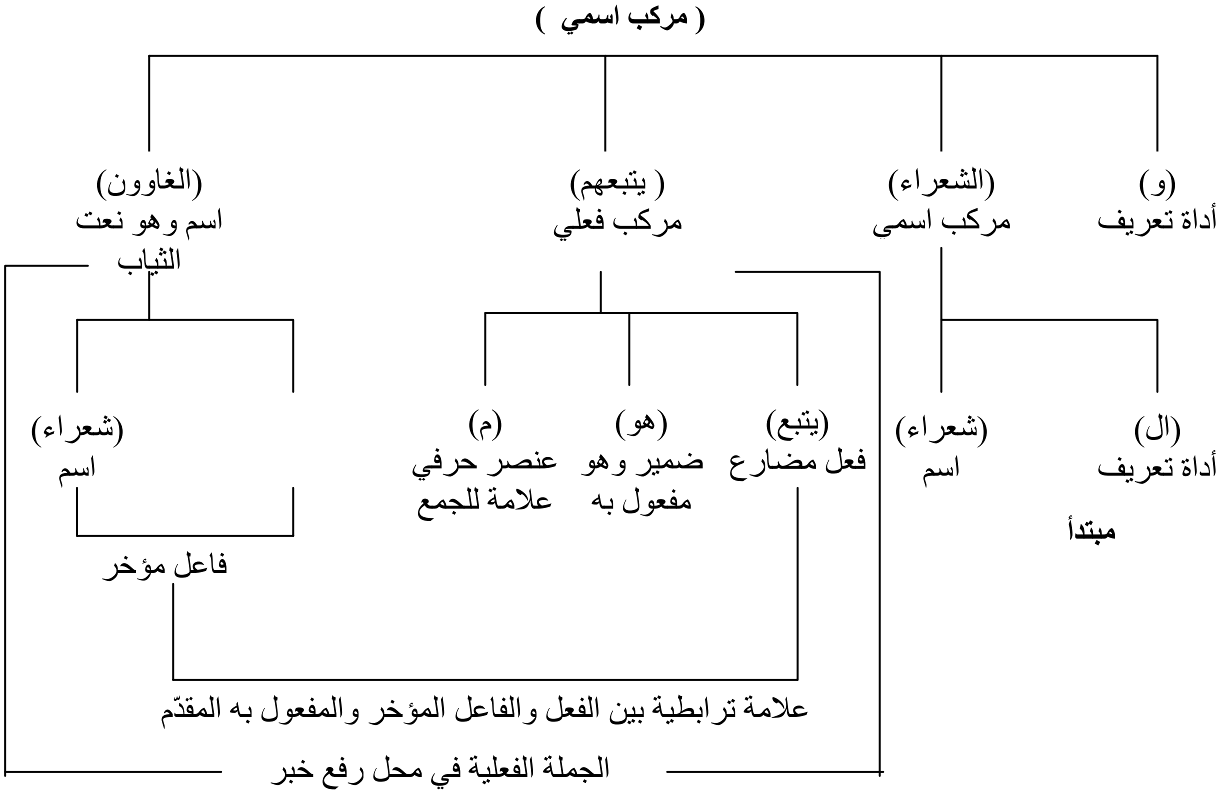
[7]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 228/2.

[8]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 108، والزمخشري، الكشاف: 133/3، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 152/13، وأبو حيان، البحر المحيط: 48/7، والشوكاني، فتح القدير: 121/4: قرأها عيسى بن عمر، ووالنحاس، إعراب القرآن: 196/3.

مسبوق بفعل غير مبني على اسم، نحو: قوله: (والأنعام خلقها لكم)، بعد قوله: (خلق الإنسان من نطفة) [1]، وأما الرفع فعل الابتداء كما ورد في الآية السابقة.

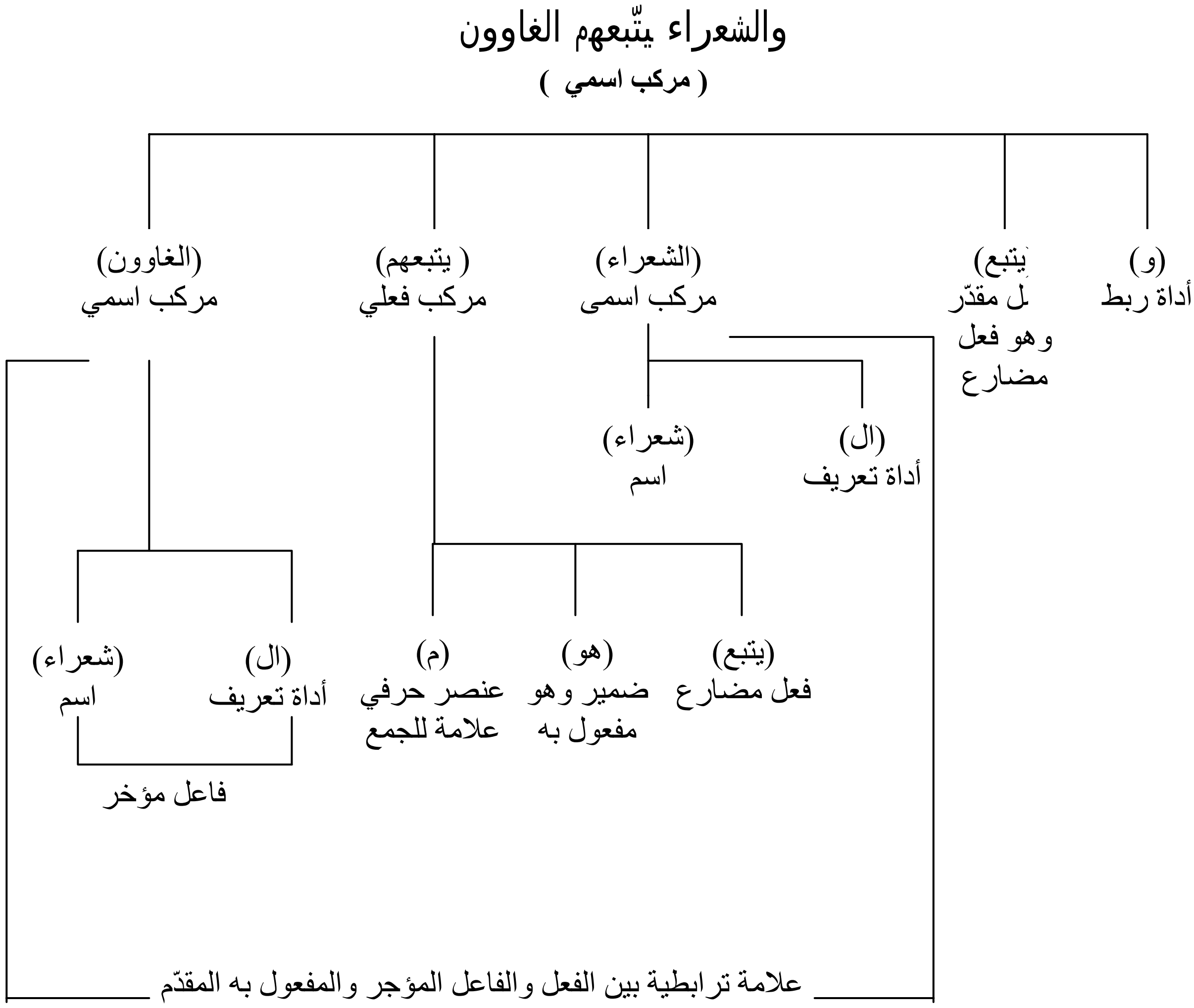
1 – قراءة الجمهور: رأي العكبري الأول

والشعراء يتّبعهم الغاوون



---

[1]) ابن هشام، أوضح المسالك: 156.



ففي النمط الأول، حملت (الشعراء) على الظاهر، فرفعت على الابتداء، وكانـت الجملة الفعلية بعدها في موضع الخبر، وهذا ما تقتضيه القاعـدة إذا ابتعـدنا عـن التقدير والتأويل.

أما النمط الثاني، فقد نصبت (الشعراء) بإضمار عامل مقـدر فـسره التركيـب اللاحق للجملة، إذ تصبح (يتّبع الشعراء يتبعهم الغاوون)، وما هذا التقدير إلا بحثـاً من النحاة عن عامل النصب في المشغول عنه (الشعراء)، فلنا أن نقول فـي هـذا السياق: إن نظرية العامل التي سيطرت على فكر النحاة أنتجت مجموعة من القواعد لم تكن وجدت من قبل.

وفـــي قولـــه تعـــالى: "❒◆✁✍♒❍❍✍❻⌀✍↗
❒◆✁✍♒❍❍✍❻⌀🔔✦❒➔ ▫✦✍✍🔔⬂➲✦➔⬉❑☑✁☎

📖❒③⑨✍③♋♦⑭←☺⌧〰"[1]، فقد أورد العكبري في إعـراب القـراءات الشواذ[2]: أن (السارق والسارقة) قُرئت بالنصب[3]، على تقـدير (اقطعـوا الـسارقَ والسارقةَ) والوجه هنا أيضاً رجحان النصب؛ لأن الفعل إذا كان طلباً، وهو الأمـر والدعاء، ولو بصيغة الخبر، رجح النصب[4]، وهذا مذهب سيبويه، وزعم ابن بابشاذ وابن السيد أن الأمر الذي يراد بما قبله العموم يختار منه الرفع، نحو قوله تعـالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما"، وبذلك يختلف جمهور النحـاة، فمـن مختـار لقراءة الرفع إلى مرجح للنصب حسب ما تقتضيه القاعدة، ولا أعد هذا إلا اضطراباً في الأصل؛ وهو القاعدة النحوية التي لم تستقر عند أصحابها وهذا أحد أهم أسـباب اختيار القراءة بين جمهور القراء، والرواة، فاختلاف الفكر النحوي عند كل قـارئ يوجهه لاعتماد شكل محدود للنمط المقروء، مما يحيلنا إلى كم من القراءات المختلفة نحوياً.

والحـديث عـن القـراءة الـسابقة ينطبـق تمامـاً علـى قولـه تعـالى: "✁〰✍☺❸□✁☼♋⓿♦□➔ ❒♦✁〰✍☺❸□✁❄♐❼
▫♦〰〰♉⇧✁♐〰→❒✁☎ ✍↗✍□ ❒♦◷■♋⑨⌨
✌⌘♋❅⌧✍&⌫☺⌧〰 ✌♋〰☎✏♦□♦ ♉⌧✁▫〰♦□✉ "[5]، إذ يـرجح النصب على الاشتغال؛ لأن الفعل طلب وهو الأمر كما سبق، وقـد ذهـب الفـراء والمبرد والزجاج إلى أن الرفع أوجب[6].

---

[1]) المائدة: 38.

[2]) إعراب القراءات الشواذ: 438/1.

[3]) قراءة عيسى ابن عمر في معاني القرآن وإعرابه: 188/2، ومختصر ابن خالويه: 32، وإعراب القرآن: 19/2، ومشكل إعراب القرآن: 255/1، والكشاف: 612/1، وتفسير الفخر الرازي: 222/11، وزار في البحر المحيط: 476/3..ابن أبي عبلة، ودون نسبه في الكتاب: 144/1، وتفسير القرطبي: 166/6، وفتح القدير: 39/2.

[4]) أوضح لمسالك: 154، وشرح التسهيل: 425.

[5]) النور: 2.

[6]) الفراء، معاني القرآن: 244/2، والمبرد، المقتضب: 272/3، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 27/4.

4. الاستثناء التام الموجب:

الاستثناء في النحو هو الإخراج بـ: (إلا) أو ما يحمل عليها لما كان داخـلاً، أو منزلاً منزلة الداخل، أو لما يتوهم دخوله في حكم ما قبلها بشرط الإفادة، أو إخراج بعض من كل بها، أو ما يحمل عليها، أو إخراج ما لولا إخراجه لشمله حكـم مـا قبلها، وقد يكون المخرج منه مذكوراً أو متروكاً[1].

والاستثناء التام هو: ما يكون فيه المستثنى نصباً؛ لأنه مخرج مما أُدخـل فـي غيره[2]، ومما ورد عليه في مادة الدراسة ما جـاء فـي قولـه تعـالى: "🕮❒❒⬃ ✌♦✍ ⇳💣✳♦▤■◘♦✌ 🕮❒⬃☺⍓◷☪↖♑←♊⭘ 🕮❒❒🕮 ✁✌❁☜✷◷⌨✁➔✆✓▫✈ ⬊☒❷⬀❸✁ 🕮⬆❒🕯🖫🕅❼ ✁✌"✳💣❻⬀✉♦■✆"[3]، فقد ذكر العكبري[4] أنها قُرئت (غير أولي الإربـة) بنصب (غير) [5] على الاستثناء، ويكون الاستثناء تاماً موجباً لاكتمال عناصر أسلوب الاستثناء، وكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وانعدام النفي، وهذه هي الشروط الثلاثة الواجب توافرها في الاستثناء التام الموجب.

---

[1]) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، (1997) حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.: 141/2، والسيوطي، همع الهوامع: 248/2، والقرافي , شهاب الدين أبو عباس أحمد (1986), الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: عبد القادر أحمد, دار الكتب العالمية, بيروت ,لبنان.: 16، والأزهري، شرح التصريح: 348/1.

[2]) سيبويه، الكتاب: 330/2، وعبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: 202.

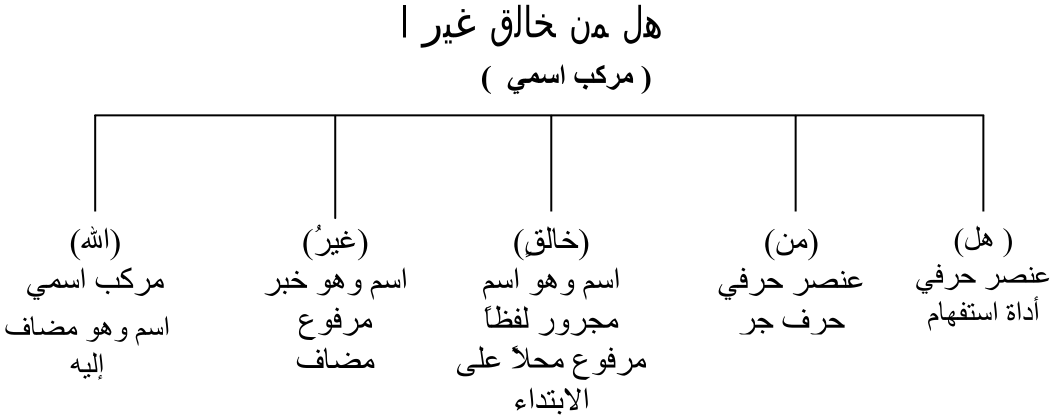
[3]) النور: 31.

[4]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 181/2.

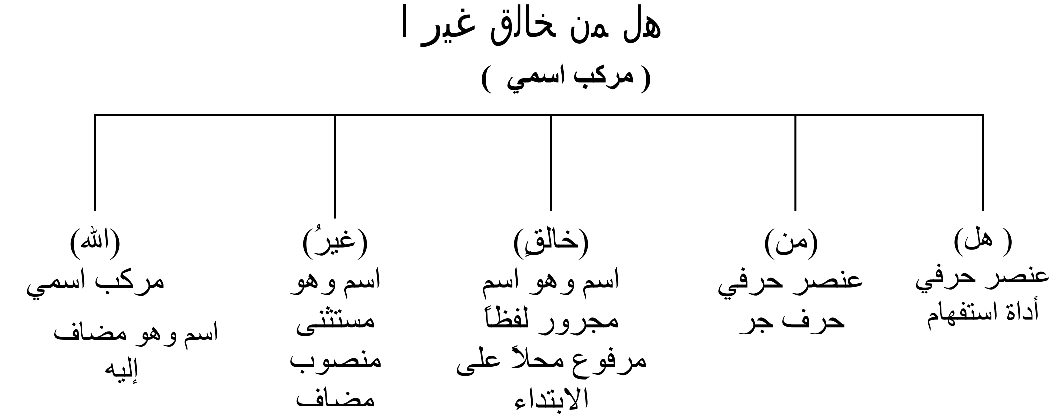
[5]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 101، وأبو حيان، البحر المحيط: 448/6: عباس عن أبي عمرو، وفي القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 203/12، والشوكاني، فتح القدير: 23/4: أبو عمرو في رواية ابن عباس.

وفي قولـه تعـالى: "⚖︎▭✍︎⬀✌︎🙰♋︎⇳⌘◰🕔◨📪✍︎ ➘☒❷⬀❸🡐 ✁✍︎✍︎✎★ ③♦❷⬀🙵⬉🔔➔▤➚☠︎"[1]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[2]: تُقرأ (غير) بالنصب[3] على أصل للاستثناء، ويقول الفراء فيها[4]: "لو نـصبت (غيـر) إذا أريد بها (إلا) كان صواباً"، يعلق العكبري على القراءة بل اكتفى بذكرها.

1 –قراءة الجمهور :



1 – القراءة الشاذة :



---

[1]) فاطر: 3.

[2]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 343/2.

[3]) ابن خالويه، مختصر فس شواذ القرآن: 123، وأبو حيان، البحر المحيط: 300/7، والعجيلي، الفتوحات الإلهية: 485/3، والشوكاني، فتح القدير: 338/4، وهي قراءة الفضل بن إبراهيم النحوي.

[4]) الفراء، معاني القرآن: 366/2.

ففي النمط الأول، جاءت (غير) مرفوعة على أنها خبر للمبتدأ (خالق)، أما النمط الثاني، فقد حملت (غير) على أصل الاستثناء وجاءت منصوبة، والأولـى فيهـا أن ترتفع على الإتباع[1]، فتكون بدلاً من (خالق)؛ لأن (هل) في الآية الكريمـة بمعنـى (ما)، ولكن النصب جائز في مثل هذا التركيب.

3.2 المشبه بالمفعول به.

1. الحال:

الحال في اللغة: نهاية الماضي، وبداية المستقبل، وفي الاصطلاح: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً، نحو: ضربت زيداً قائماً، أو معنى، نحو: زيد في الـدار قائماً[2]، والحال اسم نكرة، فضلة، منتصب يبين هيئة الفاعل أو المفعول به في وقت حدوث الفعل[3]، وتقع الجملة موقع الحال، كما تقع موقع الخبر والصفة[4].

ومن القراءات التي وجهها العكبري على الحال في مادة الدراسة ما جاء في قوله تعالى: "☜♦▪❑✄❍◻☐⊲ ☜ℯ♉◼▫⌛♦⌑❁❸♎"[5]، جـاء فـي إعـراب القراءات الشواذ[6] : قوله تعالى: (لواحةٌ) يقرأ بالنصب[7]، وهو حـال مـن (سـقر)

1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 555/1.

2) الجرجاني، التعريفات: 81.

3) الكفوي، الكليات: 187/2، والتهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 120/2، والدقر، معجم النحو: 162، ووعبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: 139.

4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 594/1، وابن هشام، قطر الندى وبل الصدى: 236، وابن يعيش، شرح المفصل: 64.

5) المدثر: 29.

6) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 641/2.

7) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 164: حكاه أبو معاذ، وفي القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 19/77: عطية العوفي ونصر ابن عاصم وعيسى ابن عمر، وزاد الشوكاني، فتح القدير: 327/5: الحسن وابن أبي عبلة، وأبو حيان، البحر المحيط: 375/8، والعجيلي، الفتوحات الإلهية: 440/4: عطية العوفي وزيد ابن علي والحسن وابن أبي عبلة.

الأولى، في قوله تعالى: "سأصليه سقر، وما أدراك ما سقر، لا تبقي ولا تذر، لواحةً للبشر"، ويجوز أن يكون من الثانية، والعامل فيها (سقر)[1].

وقد أوردها العكبري في التبيان، يقول[2]: "(لواحةً) بالنصب، حال من الضمير في أي الفعلين شئت"، يقصد (تبقي، وتذر) في قوله تعالى: "لا تبقي ولا تذر"، وهو بذلك يخالف كلامه في إعراب القراءات الشواذ[3]، إذ عد (لواحةً) حال من (سقر) الأولـى أو الثانية.

وفـي قولــه تعـالى: " ✂✍💻⬂♦◘☺⇕⑨← ✐✶ ▫•✍⬘⍣❷⌧ ✂✍♒○○☺⌂⏱◆❑⏲☠⍣ ☐◆✂✍❀☞❻⬀⋎⬁ "[4]، جاء في إعراب القراءات الشواذ[5]: يقرأ (فطر) على أنه فعل ماضٍ[6]، و(الأرض) بالنصب مفعـول، والجملة حال و(قد) مضمرة والعامل في الحال هو الاستقرار في الجار[7].

---

[1]) العكبري، التبيان: 435/2، والزمخشري، الكشاف: 183/4، والفخر الرازي، التفسير الكبير: 203/30، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 99/17، وأبو حيان، البحر المحيط: 375/8.

[2]) العكبري، التبيان: 435/2.

[3]) انظر العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 641/2.

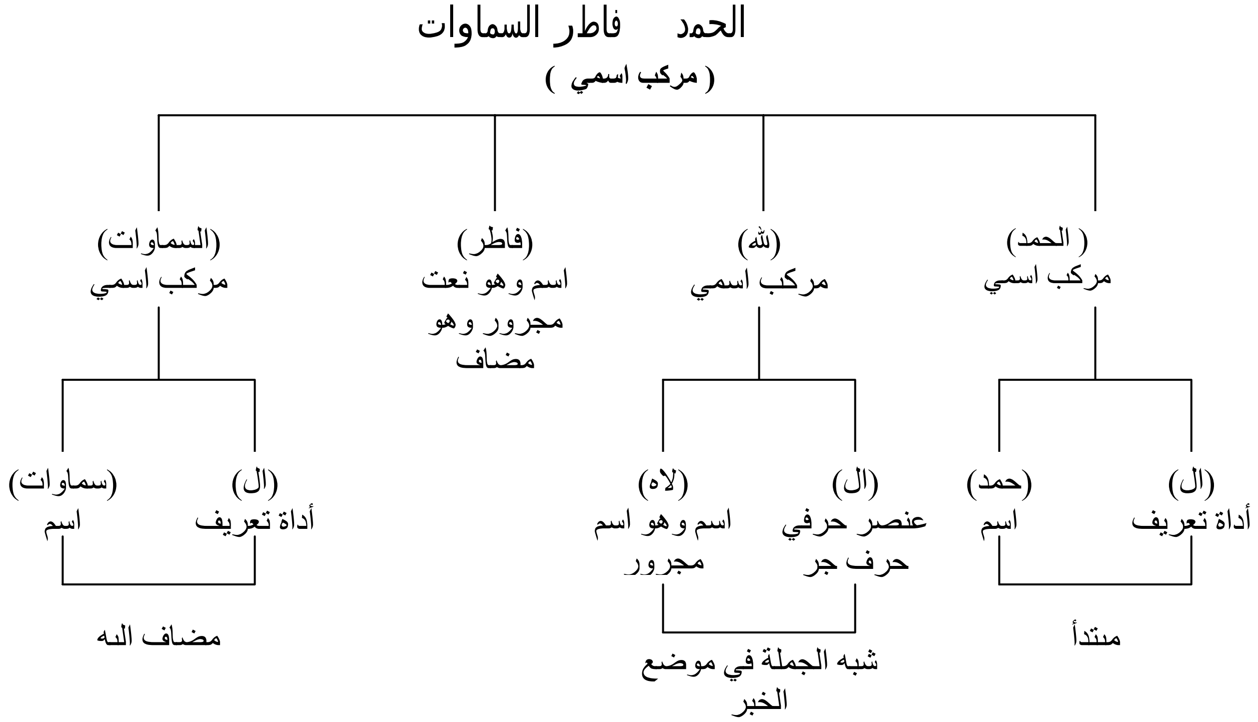
[4]) فاطر:1.

[5]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 341/2.

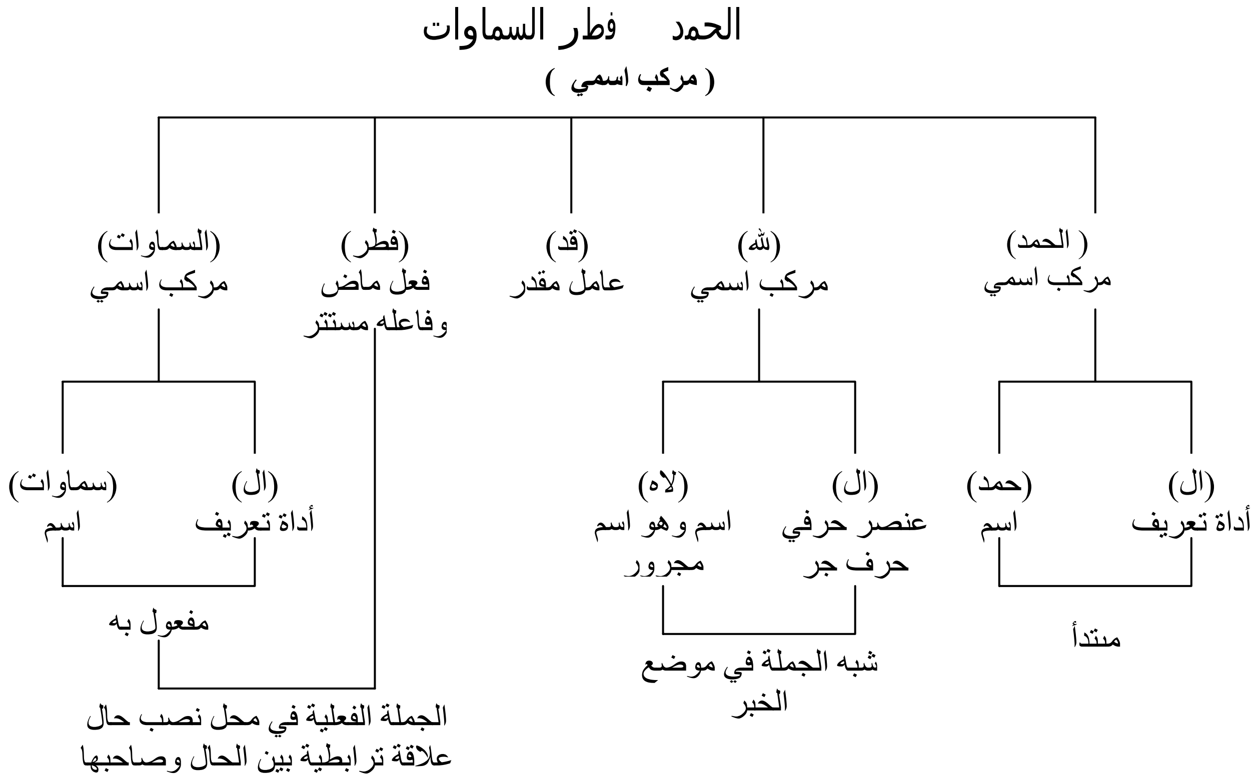
[6]) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 123، وابن جني، المحتسب: 198/2، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن:319/14: قرأها الضحاك، وزاد أبو حيان، البحر المحيط: 297/7، والشوكاني، فتح القدير: 337/4: الزهري.

[7]) أبو حيان، البحر المحيط: 297/7: نقلاً عن أبي عبد ا الرازي.

1 – قراءة الجمهور:



1 – القراءة الشاذة :



ففي النمط الأول، جاءت (فاطر) مجرورة على أنها صفة للفظ الجلالـة قبلهـا، ويمكن أن تُحمل على البدل المطابق.

أما النمط الثاني، فقد انتقلت (فاطر) من الاسمية إلى الفعلية، وأصبحت (فطـر) مبتدأة بذلك جملة فعلية تقع موضع الحال، وحتى يستقيم الجانب التركيبي للجملـة، عمد العكبري إلى تقدير (قد) وبه تتم جملة الحال، وصاحب الحال في هذا الـسياق النحوي هو لفظ الجلالة، الواقع موقع الجر بحرف الجر ( ).

2. التمييز.

هو ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة، نحو: منوان سـمناً، أو مقـدرة، نحو: دره فارساً[1]، وهو اسم نكرة بمعنى (من) مبين لإبهام اسم وهو المفـرد، أو نسبة وهو الجملة[2].

ولم تحفل مادة الدراسة بأنماط كثيرة على باب التمييز، نذكر منها ما جـاء فـي قولـــــــه تعـــــــالى: "✝൴③⬂❷▩●← 👌✍✡⬃❍🡄 ❍⍓⌛❀👓 👌❿✋♦❸◆✂🗎⮪⌛✡👓"[3]، إذ بعد ذكر العكبري لقراءة الجمهور التي جاءت بإثبات نون (نُخرج) مضمومة، وكسر رائها، وعليه تكون (حباً) مفعولاً به، نجـده يقول[4]: يقرأ (يخرج) بفتح الياء وضم الراء، و (حباً) بالنصب[5]، وبذلك يكون الفعـل (يخرج) انتقل من حالة التعدي في قراءة الجمهور، إلى حالة اللـزوم فـي الـنمط الثاني، مما يعني أن (حباً) ستفقد النصب على أنها مفعول به، وهنا يرى العكبري أن (حباً) بعد استتار فاعل الفعل (يخرج) تكون منصوبة على الحال، ويجـوز لهـا أن

---

1) الجرجاني، التعريفات: 69.

2) ابن آجروم، أبو عبد ا محمد بن محمد الصنهاجي، (1948)، متن الآجرومية، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر: 48، 155، و الدقر، معجم النحو: 112.

3) الأنعام: 99.

4) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 497/1، والعجيلي، الفتوحات الإلهية: 69/2: قراءة الجمهور.

5) شواذ القراءة: 79: عن نبيح وأبي واقد والجراح.

تنصب على التمييز، وفسر هذا الوجه بقوله: (أي يخرج منه حبه، مثل: طبـت بـه نفساً) [1].

وإذا نظرنا إلى توجيه العكبري، نجد التشابه بين الحال والتمييز حاصـلاً، إلا أن قواعد النحاة تُلزم النمط النحوي بوجه واحد في كثير من الأحيان، فالحال والتمييـز فيهما تداخل واضح، إلا أن القاعدة النحوية تقيد هذا التـداخل مـن خـلال سـمات خاصة، يتميز بها كل باب من أبواب المنصوبات في اللغة العربية، فالحال مثلاً يأتي على أشكال تركيبية متعددة؛ كالجملة والمفرد، أما التمييـز فـلا يـأتي إلا مفـرداً، ويشترط في الحال أن تكون مشتقة أو مؤولة بمشتق، أما التمييز فيجـب أن يكـون جامداً، وتتعدد الحال أو تتقدم على صاحبها، إلا أن التمييز لا يكون كذلك[2].

أما النمط المدروس حالياً، فإن التشابه بين الحال والتمييز فيه جاء بصورة دقيقة جداً، فلو قلنا أن (حباً) جاءت على اعتبار الوصف، لكانت مشتقة على أنها (صـفة مشبهة باسم الفاعل)، وبذلك يضعف التمييز ليكون الحال هو الوجه، ولـو قلنـا أن (حباً) دلت على ذات، وكانت اسماً لها، ستصبح عندئذٍ اسماً جامداً، وهـذا يـضعف الحال من الناحية التركيبية، ويجعل التمييز هو الوجه.

وبعيداً عن جمود القاعدة النحوية، قد يكون للمعنـى دور فـي تحديـد الجانـب التركيبي، إذ إن الحال تخدم المعنى، بصرف النظر عن ابتعاد النسق اللغـوي عـن القواعد التي أقرها النحاة، وهذا ما يعزز فكرة أن تقييد اللغة بقواعد محـددة يـؤثر سلباً على تداوليتها.

وفي قولـه تعـالى: "❐◆🕮❐☼❋❍🡐⌚ ✍⬧➔⌂⌚✍■❼🗐 ♊⌂⑨❻ ❻◆✉■⍅☪◆✍ ✍◆✍ ✍✁✍✌✦③⬧⓿☒ ⌚✿⬧⌚⬀⌨⬧❑☪ ❐◆⬧⬧ ❐◆✎⬧✍✞✁"[3]، فقراءة الجمهور بفتح جيم (جد) ورفع الكلمة على أنها فاعل،

[1]) إعراب القراءات الشواذ: 498/1.

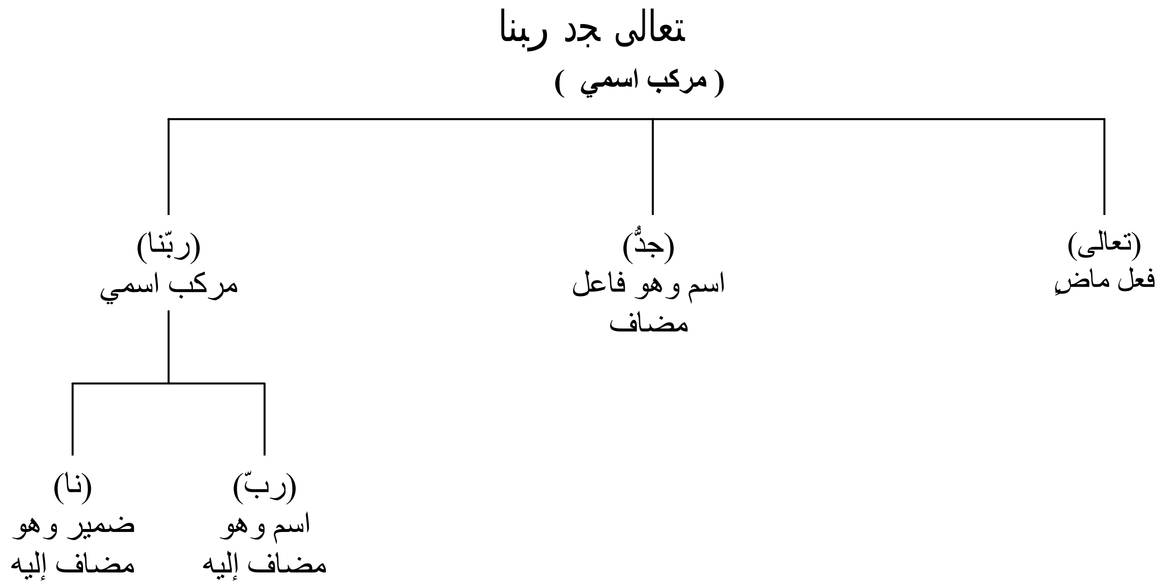
[2]) ابن هشام، مغني اللبيب: 532/2 – 535.

[3]) الجن: 3.

ولكنها قُرئت (جِداً ربنا) بكسر الجيم[1]، وفتحها[2]، ووجه ذلك عن العكبري كامن فـي تقدير: (تعالى ربنا عظمةً وحثّاً على الخير، فهو منصوب على التمييز) [3].

وذهب أبو حيان إلى أن النصب هنا على الحال[4]، وهذا ما لم يذكره العكبري في إعرابه، ولم يذكر الآية كاملة في التبيان، فربما يكون رأياً حديثاً ظهر تماشياً مع نحو القاعدة النحوية، واتساع أفق أصحابها، وأورده أبو حيان في البحر، لا سيما أن الفترة التي تفصل بين وفاة العكبري وميلاد أبي حيان تقرب من ثمانية وثلاثين عاماً[5].

1 –قراءة الجمهور :



---

[1]) ابن جني، المحتسب: 332/2، و القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 9/19: عكرمة، وزاد أبو حيان، البحر المحيط: 348/8:قتادة.

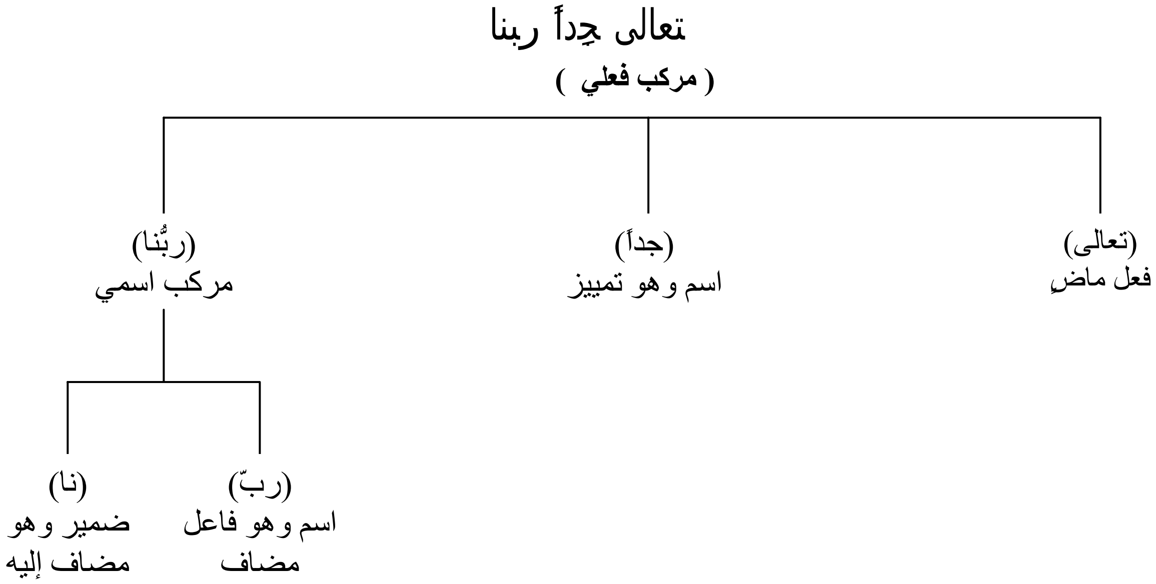
[2]) النحاس، إعراب القرآن: 47/5، و ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 162، وأبو حيان، البحر المحيط: 348/8.

[3]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 626/2، ابن جني، المحتسب: 332/2، والزمخشري، الكشّاف: 167/4.

[4]) أبو حيان، البحر المحيط: 348/8: نصب (جداً) على الحال.

[5]) توفي العكبري سنة 616، وولد أبو حيان سنة 654.

1 – القراءة الشاذة :



ففي النمط الأول، حملت (جد) بفتح الجيم وضم الدال على أنها جزء من تركيب الجملة الفعلية المصدرة بالفعل (تعالى)، وهي مرفوعة على الفاعلية.

أماالنمط الثاني، فقد تغيرت بنية الكلمة بتغير صوائتها، فكُسرت الجـيم وفُتحـت الدال، (جِداً)، وقدر العكبري معناها بقوله: (تعالى ربنا عظمةً وحثّاً على الخير) كما سبق وذكرنا، فأصبحت تمييزاً والفعل قبلها هو العامل، وكان التأويل أيضاً هو الملاذ الأفضل للعكبري؛ لتسويغ الأنماط النحوية التي ترد فيما يرويه القراء من القراءات.

الفصل الثالث

الإضافة

1.3 الإضافة إلى الأسماء:

الإضافة عند النحويين هي الجر، وهي إسناد اسم إلى اسم، بتنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه في تمام الاسم[1]، وبعض النحـويين يـسمي حروف الجر حروف الإضافة؛ لأنها تضيف إلى الأسماء معاني الأفعال، وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف[2].

ومن القراءات التي وجهها العكبري على الإضافة في مادة الدراسة، ما جاء في قولـه تعـالى: "⦾♦☞➔⍓🖬❋⌨⍓ 🖘♦⑦②♑➚⛧ ☼❋▦⬂○✾⌨⍓ 🕮❒♦• ③♦▤➚❑☼⬅❑✁☎ ✌⬉♦⬀✌♑☪♑✓×♦"[3]، فـالجمهور بتنـوين (باخع) ونصب (نفس) على أنها مفعول به لاسم الفاعل (باخع)، إلا أن العكبري ذكر أنها قُرئت (باخع نفسِك) بحذف التنوين، وكسر السين في نفس[4]، وقد حملها العكبري على الإضافة، وهذا الوجه مع خروجه عن التواتر، إلا أنه لم يخرج عـن صـاب القاعدة النحوية، فاسم الفاعل إذا فقد التنوين فقد بالضرورة شرط العمل، مما يعنـي بأن المفعول به بعده سيجر بالإضافة، وهذا ـ تماماً ـ ما حصل في القراءة السابقة.

---

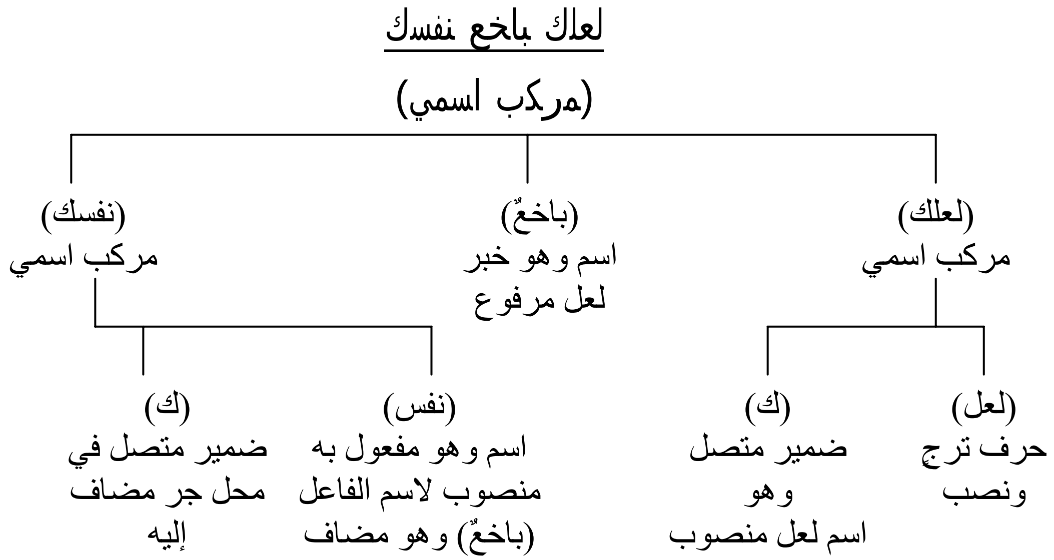
[1]) وهبة, مجدي والمهندس, كامل (1979) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب, مكتبة لبنان, بيروت, لبنان: 29.

[2]) حسن, عباس(2007), النحو الوافي, مكتبة المحمدي, بيروت, لبنان: 71/1.

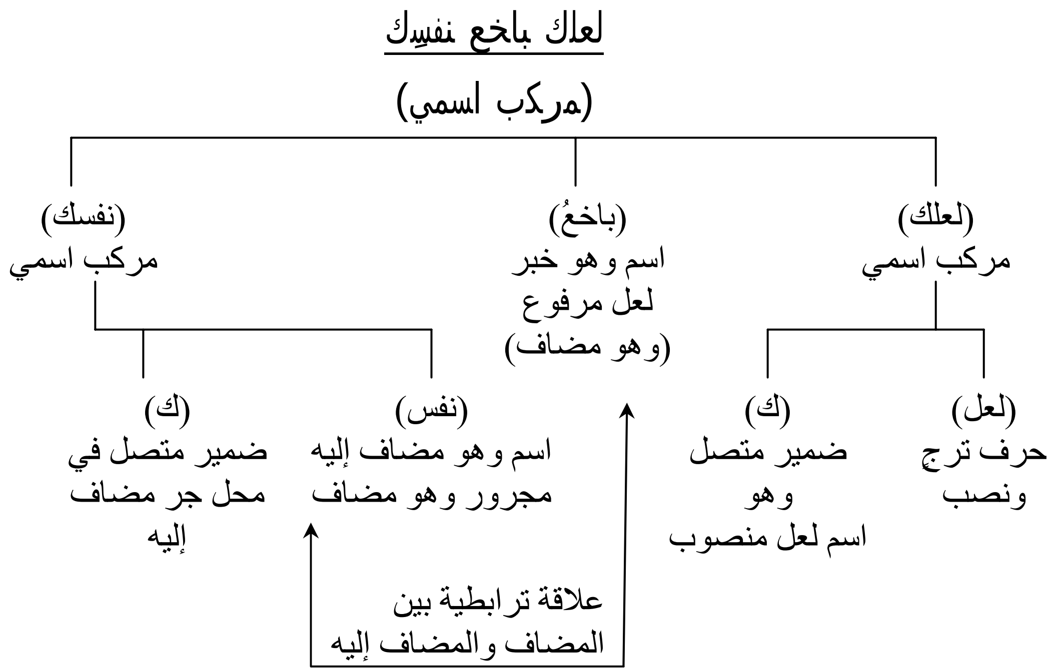
[3]) الشعراء: 3.

[4]) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 209/2، وابن خالويه، مختصر فـي شواذ القرآن: 106، والزمخشري، الكشاف: 104/3، والفخر الرازي، التفسير الكبير: 118/24، والشوكاني، فتح القدير: 93/4، وأبو حيان، البحر المحيط: 5/7.

1. قراءة الجمهور:



2. القراءة الشاذة :



ففي النمط الأول، حملت (نفس) على أنها مفعول به لاسم الفاعل (باخع) وقد استوفى اسم الفاعل هنا شروط العمل كاملة، إذ إنه جاء منوناً دالاً على استقبالٍ، وهو في موضع الخبر.

أما النمط الثاني، فقد جرت فيه (نفس) بالإضافة، وذلك بعد أن فقد اسم الفاعل (باخع) واحداً من شروط العمل، وهو التنوين، فالتغير الذي طرأ هنا سار والقاعـدة النحوية جنباً إلى جنب، ملتزماً بتفاصيلها، وممتنعـاً عـن محرماتهـا- إن جـاز التعبيرـ.

وتوجيه القـراءة الـسابقة ينطبـق علـى مـا جـاء فـي قولـه تعـالى: "▫⬧⬛⬛➔⬛⬜❈⬛⬜ ⬜⬧♦⌚②⬧⬈⬛ ✡❈⬛⬛⬜⬛ ⬜⬛⬧⬛➓ ⬧⬛✍⬛❼✄ ⬈◆✄⬛⬛⬛⌚❷⬛⬛⬛⬧⬈ ⬧⬛⬛⬈ ⬛⬛⬛⇔ ③⬉⬧⬛⬧⬛⬛⬛☎ ⬛⬛⬛⬛⬛⌚⓿⬛✄ ✄⬛⬛⬛⬛⬛⑨⬛③⬧❁⬧ ⬛⬛⬛⬛⬛⬛⬛⬛"[1].

أما في قوله تعـالى: "⬛⬧⬛⬛ ❻◆⬛⬛⬛ ✄⬛⬛⬛⬛⬛⬛⬛⬛⬛⬅ ⬛⬛⬛⬛⬛❹ ⬛⬛⬛⬛❼◎ ⬛⬧⬛☺⬛ ⬛③♦⑨⬛⬛⬛❑☼♦⬛⬛⬛✖ ⬛⬛⬛⬛⬛⬛⬧"[2]، فقراءة الجمهور بكسر الياء والسين، وضـم النـون علـى الابتداء[3]، وقد أورد العكبري قراءة انفرد بذكرها الكرماني في شواذ القراءة، جاءت فيها (رب) بالرفع، و (السجن) بفتح السين وكسر النون على الإضافة[4].

وقد اكتفى العكبري بذكر القراءة دون توجيه، وأرى الوجـه فيهـا أن (رب) بمعنى صاحب، و(السجن) مصدر للفعل (سجن) ومعنى الآية: (صاحب السجن) أي ا سبحانه وتعالى أحب إلى يوسف عليه السلام مما دعي إليه، وبذلك تكون القراءة قد حققت معنى مغايراً لما جاءت عليه قراءة الجمهور.

1. قراءة الجمهور:

رب السجن أحب

(مركب اسمي)

- (ربِّ) اسم وهو منادى
- (السِّجنُ) مركب اسمي
  - (ال) أداة تعريف
  - (سجنُ) اسم وهو مبتدأ
- (أحبُّ) اسم وهو خبر

---

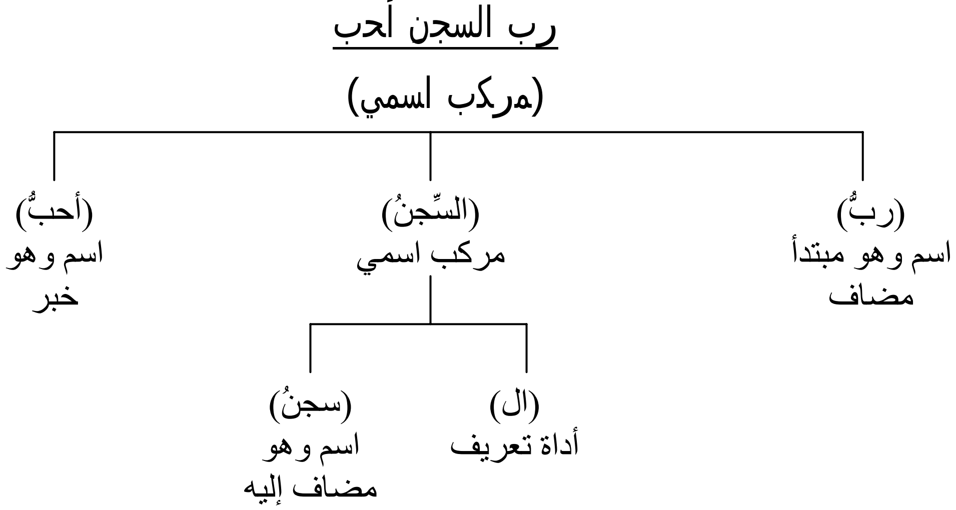
[1] الكهف: 6.

[2] يوسف: 33.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 703/1، والنحاس، إعراب القرآن: 328/2، والعكبري، التبيان: 732/2.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 703/1، وهي قراءة التمار عن رويس.

2. التوجيه الأول:



ففي النمط الأول، حملت كلمة (السجن) على أنها مبتـدأ، و(أحـب) خبـره، والكلمة التي سبقتها (رب) منادى حذفت أداة ندائه.

أما النمط الثاني، فقد جرت كلمت (السجن) بالإضافة مما دعـا إلـى تغييـر التركيب النحوي من بداية الجملة، فسقط أسلوب النداء، وارتفعت (رب) على أنهـا مبتدأ و(أحب) خبر.

2.3 حذف المضاف:

يجوز حذف المضاف حذفاً قياسياً، بثلاثة شروط[1]:

1. وجود قرينة تدل على لفظه أو معناه، كي يؤمن اللبس.
2. أن يقوم المضاف إليه مقام المضاف المحذوف، ويحل محله في الإعراب.
3. أن يكون المضاف إليه من الكلمات التي تصلح لأن تحل محل المـضاف المحذوف في إعرابه.

ومواطن حذف المضاف في القرآن الكريم كثيرة، ومما وجهه العكبري فـي إعراب القراءات الشواذ على هذه القضية النحوية، مـا جـاء فـي قولـه تعـالى:

"❒◆✁✍⇖⇳⌛🡸⑨←❒✁☎ ✁✍✐⅄ ❒◆••

✍➔⌑⇳❸✎✍✐✎✍✑✎☎ ✍✐✎✍○✎⌚ ⅄☒⓿⇘★ॐ✍ ☎

[1] عباس، النحو الوافي: 116/3-119.

❏◆✂︎✍︎💻︎♍︎❏✍︎❻︎✍︎✂︎✍︎🖳︎♍︎❏✍︎❻︎...

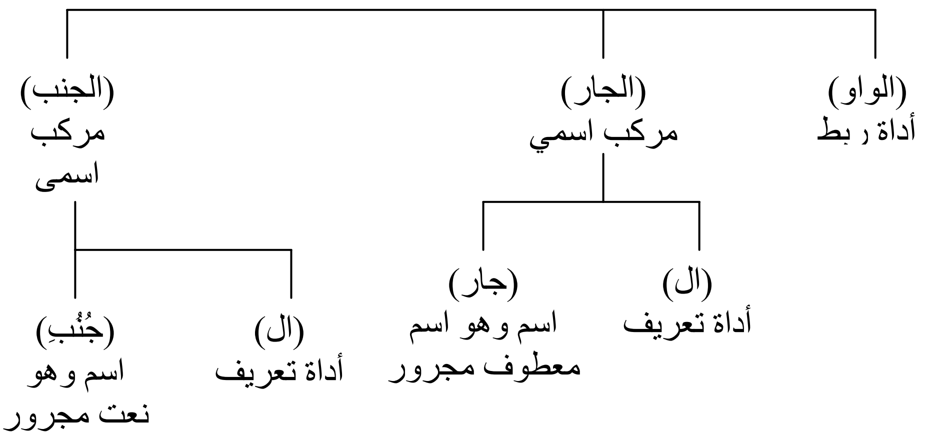
❏◆... "[1]، فقد أورد العكبري فيما قرأه الأعمش، والمفضل عن عاصم، أن (الجنُب) قُرِئت بفتح الجيم وسكون النون[2]، وبذلك يقدر المضاف المحذوف بقولنا: (ذا الجنْب)[3].

والملاحظ هنا أن الحذف سائغٌ؛ لأن المضاف إليه شغل مكان المضاف المحذوف، وحلّ محلّه الإعرابي، دون ظهور أي خللٍ تركيبي في النمط اللغوي، وهذا ما أجازته القاعدة كما أسلفنا.

1. قراءة الجمهور:

والجار الجنُب

(مركب اسمي)



[1] النساء: 36.

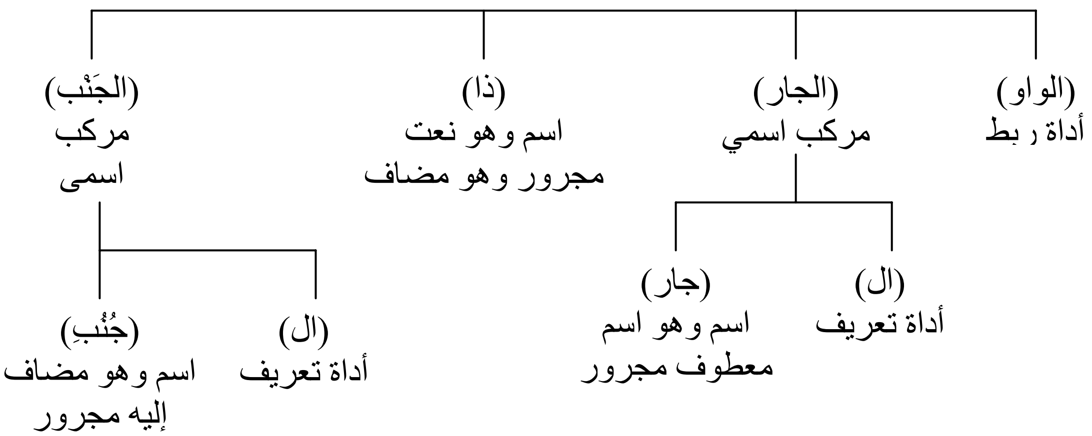
[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 386/1، و ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 26، والفخر الرازي، التفسير الكبير: 96/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 245/3، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 183/5.

[3] نُصب (ذا) عطفاً على (ذا القربى) في قراءة أبي حيوة للآية الكريمة؛ إذ نصبها على الاختصاص، وقد سبق توجيه هذه القراءة في فصل العلاقات المفعولية والمحمول عليها.

2. القراءة الشاذة:

والجارِ (ذا) الجنْبِ

(مركب اسمي)



ففي النط الأول، جاءت كلمة (الجنب) بضم الجيم والنون، وجرت الكلمة على أنها مضاف إليه.

أما النمط الثاني، فقد طرأ تغيير في النمط الصرفي لكلمة (الجنب)، إذ فُتحت الجيم وسكنت النون، مما أدى إلى اختلال المعنى لو لم يقدر لذلك محـذوف يـسد الخلل، فعمد العكبري في توجيه القراءة إلى ذلك التقدير، لتصبح الصيغة المفترضة بتقدير المحذوف هي (الجار ذا الجنب)، فهذا التقدير كان له دور واضح في تـوازن معنى الآية الكريمة؛ لأن المضاف إليه يحتاج إلى مضاف قبلـه؛ ليكتمـل الجانـب التركيبي في النمط المقروء.

أمـا فـي قولـه تعـالى: "✍➔❷⛝③⑨←❒♍⚘⇱♦❷♦⩔♦ ✁✍✍⑩◉⑨❻✡⇙⓿♦✍ ❒♦✁✍✍✎✦ ③⇱❷⛝③⑨← ✁✍✍⌧☞⌘⬁❷♦❒■"[1]، فقد أورد العكبري في إعراب القراءات الـشواذ[2] أن

[1] الأنفال: 67.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 605/1.

الآخرة قُرئت بالجر[1]، ويرى العكبري أن وجه الجر على تقدير (عـرض الآخـرةِ) ودلّ على المحذوف ما قبله (عرض الدنيا)، ومن الواضح أن بداية الآيـة الكريمـة اشتملت على قرينة لفظية دلّت على المحذوف وهي قوله تعالى: (عـرض الـدنيا)، وبذلك جاز الحذف.

إلا أن مثل هذا الحذف قليلٌ عند العرب؛ لأن المـضاف حـذف، ولـم يقـم المضاف إليه مقامه، بل بقي على حاله من الجر، علماً بأن عامل الجـر محـذوف، ومثله ما جاء في قول الشاعر:

أكلّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل ناراً[2]

والشاهد في البيت هو حذف المضاف (كل)، فالواجب أن يقال: (وكل نارٍ).

ويبدو أن حذف المضاف لم يقتصر على القراءات الشاذّة فقط، بل ورد نظيره فيما قرأه السبعة من قراءات متـواترة، وذلـك فـي قولـه تعـالى: "♋⅄⑩⇘▪“
✂♏♋⇘♋♏☞❸▪ 📖❒♌ ✍➔❒◆♋♏⌧♏✂☎ ❒⇖♉⇖❏♎▤⇗☠⇗
✂♏♋⇘☺⌧⇕❸♎♐☞ ♎⌛♦♏•✂♏♋⇘☺⌧⇕☜
❒◆✂♏♋⇘☺⌧⇔⇘❷⊠♌☞ ❒◆♏♦⏲▤⇖♊⭘ ✂♏♋⇘♋♏☞❸▪
♉♊♦⇧ ⇗◆✂♉♦♊⌘ ☞♎♏♏✎★"[3]، ويكون تقدير المحذوف في الآية الكريمة: (ولكن البر بر من آمن با)، والذي سوغ الحذف- أيضاً -دلالة الـسياق عليه.

1. قراءة الجمهور:

يريد الآخرةَ

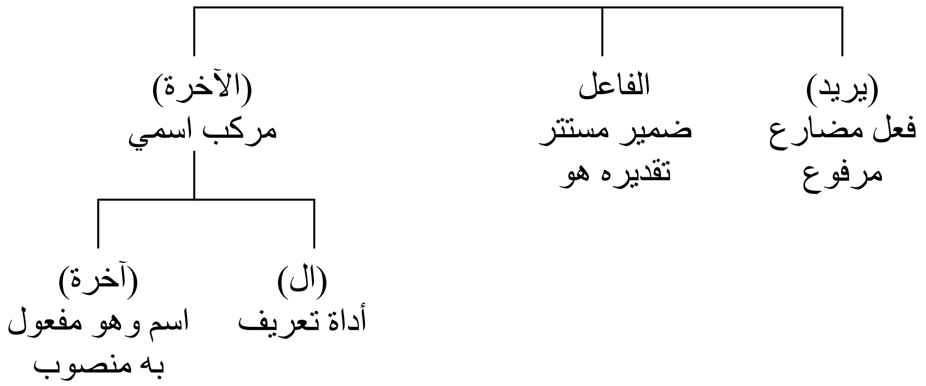
(مركب فعلي)

---

[1] ابن جني، المحتسب: 281/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 518/4، والزمخشري، الكشاف: 168/2، والعكبري، التبيان: 632/2، والشوكاني، فتح القدير: 325/2، والقراءة لسليمان بن حجازة المدني.

[2] الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي الباهلي، (1993) الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط7، دار المعارف، القاهرة، مصر: 191، والأزهري، شرح التصريح: 56/2، والسيوطي، همع الهوامع 52/2.

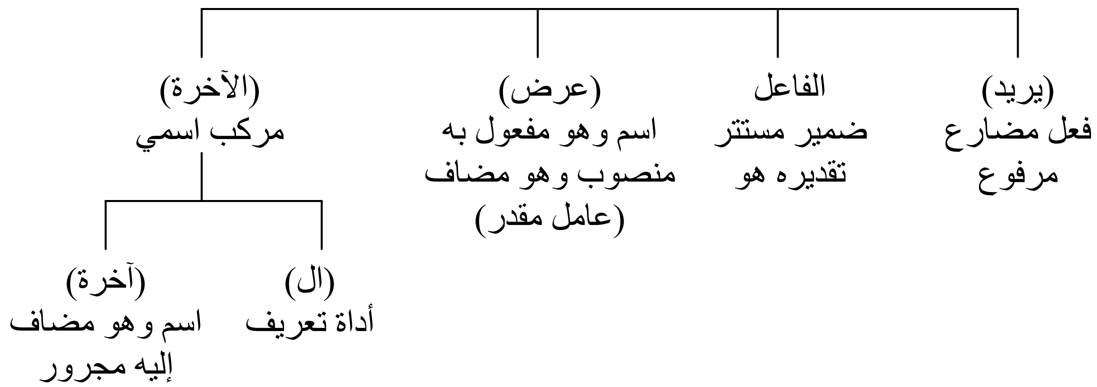
[3] البقرة: 177.



2. القراءة الشاذة:

يريد (عرض) الآخرة

(مركب فعلي)



فقد وردت كلمة (الآخرةَ) في النمط الأول منصوبة، على أنها (مفعول به) للفعل (يريد)، وهذا ظاهر من التركيب النحوي الوارد في الآية.

أما النمط الثاني، فقد جاءت كلمة (الآخرة) مجرورة، وكما أسلفنا فإن العكبري سوغ الجر بتقدير عامل محذوف، ولما كانت القرينة اللفظية حاضرة في بداية الآية الكريمة جاز ذلك.

وقد جاء كلام العرب معززاً لما ذهب إليه العكبري في التوجيه، والشاهد السابق خير دليل على ذلك.

ويمثل حذف المضاف في هذه التراكيب القرآنية وأمثالها عنصراً تحويلياً، لأن الحذف بعامة تحويلي يقوم بإخراج النمط الجملي التوليدي إلى الشكل التحويلي، فالأصل التوليدي للتركيب السابق هو: (يريد عرض الآخرة)، ثم حذف المضاف وهو (عرض) وأقيم المضاف إليه مكانه، إلا أنه حافظ على حركته السابقة.

3.3 حذف المضاف إليه:

أجازت القاعدة النحوية بناء على ما استقرأته مـن أنمـاط لغويـة، حـذف المضاف إليه، وذلك بأكثر من صورة، على النحو الآتي[1].

1. أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه، فيبنى المضاف على الضم، كقوله تعـــــــــالى: "✐✶ ✁✍☞❀✌⇲❷⇱ ✌♋♊ ♎♦⌛⇗✍⇱ ❒◆✌♋♊✍✍ ✍✍♦➔⇙⑨←"[2].
2. أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى لفظه ولا معناه، فيرجع المضاف إلـى حالته الإعرابيـة قبـل الإضـافة، كقولـه تعـالى: "❒◆✍✍⇗⊠⍓ ❒◆⇱♦⑨⍓ ✁✍✐✦ ✁✍💻⇲♦⇚○⇔♉□⊄▤"[3].
3. أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، فيبقى المضاف علـى حالـه التي كان عليها قبل الحذف، فلا يتغير إعرابه، وتظل أحكـام الإضـافة سارية بعد الحذف كما كانت قبله.

ومما ورد في مادة الدراسة على حذف المضاف إليه، ما جاء فـي توجيـه العكبـري لقولـه تعـالى: "✐✶ ✁✍☞❀✌⇲❷⇱ ✌♋♊ ♎♦⌛⇗✍⇱ ❒◆✌♋♊✍✍ ✍✍♦➔⇙⑨←"[4]، إذ قال: قُرئت الآية بكسر اللام والدال في (قبلِ وبعدِ) دون تنوين[5]، وبذلك يرى العكبري أن المضاف إليه حذف، وتقديره (من قبـل ذلك ومن بعد ذلك).

---

[1] حسن، النحو الوافي: 3/121-122، وانظر ابن مالك، شرح التسهيل: 766.

[2] الروم: 4.

[3] النساء: 95.

[4] الروم: 4.

[5] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 2/279، والعكبري، التبيان: 2/1036، والفراء، معـاني القرآن: 2/321، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 14/6، وأبو حيان، البحـر المحـيط: 7/162.

ويبدو أن المضاف إليه في الآية الكريمة حذف على نية ثبوت لفظه، مما أدى إلى بقاء المضاف على حاله قبل الحذف، فيبقى مجروراً، ومثل ذلك ما جاء في قول الفرزدق:

يا من رأى عارضاً أُسر به   بين ذراعي وجبهةِ الأسدِ[1]

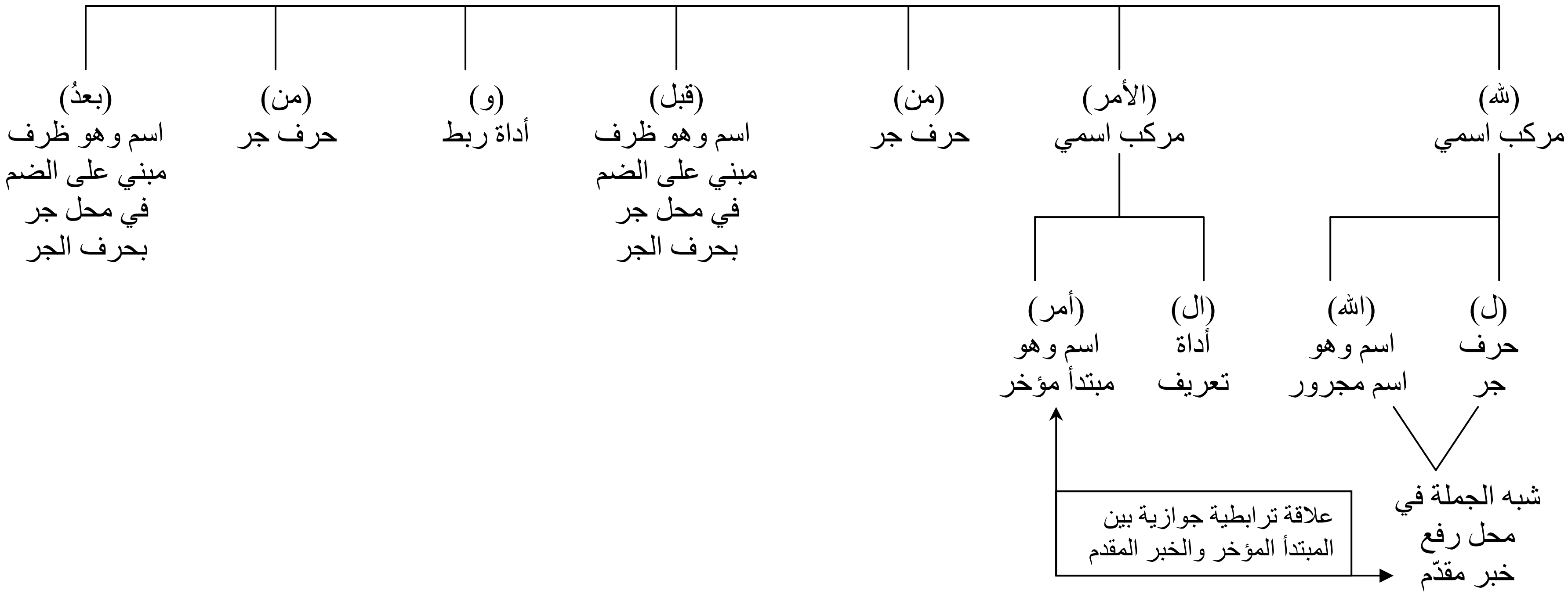
والشاهد في البيت هو حذف المضاف إليه بعد (ذراعي) وإبقـاء حكمـه، إذ تقدير الكلام (ذراعي الأسد)، ومن المعلوم أن نون المثنى تحذف عند الإضافة وبقي حذفها في النمط السابق حاضراً، حتى بعد حذف المضاف إليه.

---

[1] الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب التميمي، (1997)، ديوان الفرزدق، دار الجيل، بيـروت، لبنان.: 215، انظر الفراء، معاني القرآن: 322/2، وابن جني، الخصائص: 407/2.

1. قراءة الجمهور:

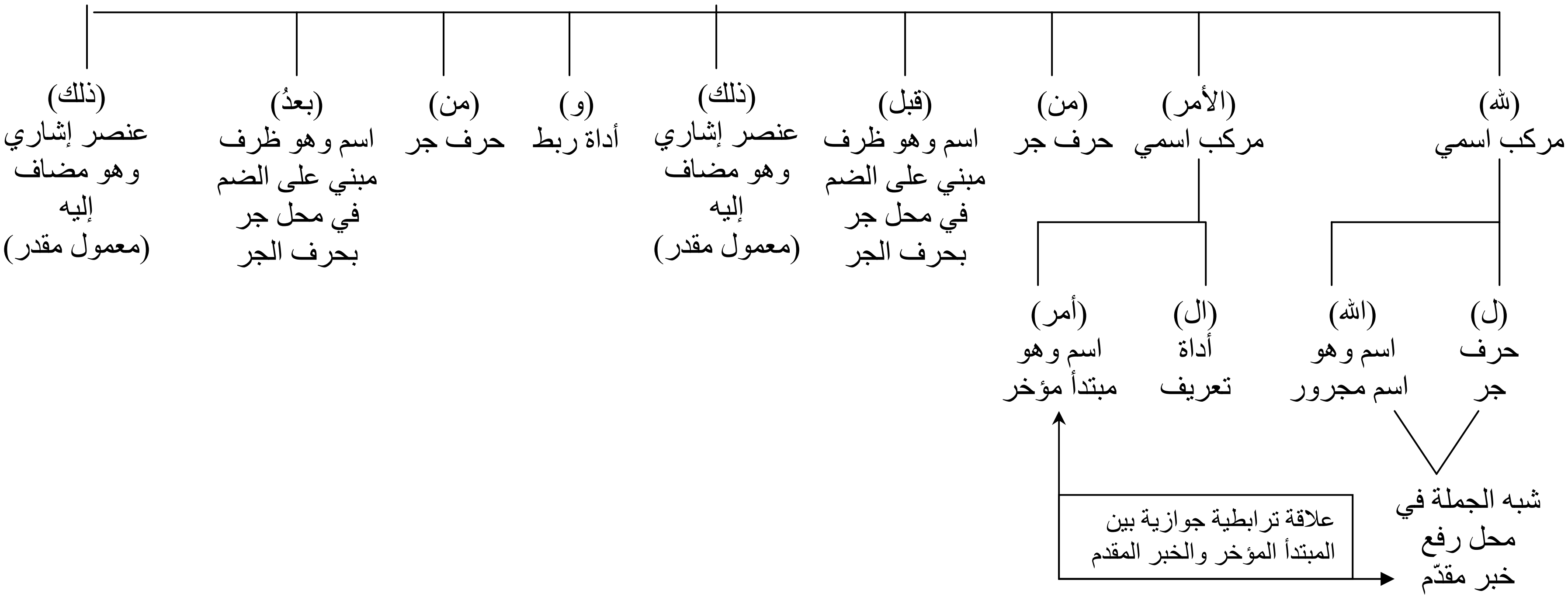
(مركب اسمي)



2. القراءة الشاذة:

ـِ الأمر مِن قَبل (ذَاك) ومِن بعدِ (ذَاك)

(مركب اسمي)



ففي النمط الأول، بني الظرفان (قبل) و (بعد) على الضم، بعد أن قطعا عن الإضافة، وهذا ما جاءت به القاعدة النحوية، وأقرته.

أما النمط الثاني، فقد جاء الظرفان (قبل) و (بعد) فيه مجرورين، وكان الوجه في ذلك أن المضاف إليه محذوف وتقديره (ذلك)، أي أن تقدير الكلام (من قبل ذلك ومن بعد ذلك)، وقد اشتملت قواعد النحاة على ما يسوغ مثل هذا، وذلك في الصورة الثالثة من صور حذف المضاف التي ذكرناها سابقاً.

أما في قوله تعالى: "❒◆✂︎✍︎◉︎⌘︎⌂︎☒︎⬈︎⇕︎❷︎▩︎ ❒◆︎⌘︎◉︎⧫︎❍︎✍︎✌︎✍︎⬉︎⧫︎⌑︎⇕︎❸︎◉︎⌘︎ "[1]، فقد أورد العكبري في إعراب القراءات الشواذ[2] أن (ليالٍ) قرئت بغير تنوين على الإضافة[3]، وذلك بتقدير مضاف إليه محذوف (ليال ساعاتٍ عشر)، وحذف المضاف إليه في النمط السابق أدى إلى إرجاع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة، ومن ثم رد إليه ما حذف للإضافة؛ أي التنوين، ومثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: "🕮❒③⧫✍︎ ✌︎❒✍︎ ✍︎⧫⑨⇕︎⬉︎⬉︎❑✂︎☎︎ ▫︎⧫✂︎⧫🕮⬉︎ ✂︎✍︎❀☞︎ᘓ⬄☺︎⊠︎✍︎✏︎⬈︎⬇︎ ✂︎✍︎💻︎⌂︎⧫⬅︎❍︎⬄︎♉︎❑⊘︎🗐"[4]، وتقدير الحذف في هذه الآية الكريمة: (أي اسم)، وكقوله تعالى ـ أيضاً ـ "❒◆✍︎⬈︎☒︎⊠︎ ❒◆⬉︎⧫︎⑨︎⊠︎ ✂︎✍︎✏︎✦ ✂︎✍︎💻︎⌂︎⧫⬅︎❍︎⬄︎♉︎❑⊘︎🗐"[5]؛ أي: (كل فريق).

ثم يضيف العكبري رأياً آخر في التوجيه، وهو جواز كون الحذف بهدف التخفيف لا للإضافة[6]، فحذف التنوين واكتفى بالكسرة.

---

[1] الفجر: 1-2.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 707/2.

[3] ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 173، والزمخشري، الكشاف: 249/4، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 39/20، وأبو حيان، البحر المحيط: 469/8، والشوكاني، فتح القدير: 432/5.

[4] الإسراء: 110.

[5] النساء: 95.

[6] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 707/2.

1. قراءة الجمهور:

(مركب اسمي)

- (و) أداة قسم
- (الفجر) مركب اسمي
  - (ال) أداة تعريف
  - (فجر) اسم وهو بحرف القسم (مقسوم به)
- (و) أداة قسم
- (ليالٍ) اسم وهو اسم مجرور بحرف القسم (مقسوم به)
- (عشرٍ) اسم وهو نعت مجرور

2. القراءة الشاذة:

(ساعاتٍ)

(مركب اسمي)

- (و) أداة قسم
- (الفجر) مركب اسمي
  - (ال) أداة تعريف
  - (فجر) اسم وهو بحرف القسم (مقسوم به)
- (و) أداة قسم
- (ليالِ) اسم وهو اسم مجرور بحرف القسم وهو مضاف (مقسوم به)
- (ساعاتٍ) اسم وهو مضاف إليه مجرور (معمول مقدر)
- (عشرٍ) اسم وهو نعت مجرور

يتضح من خلال النمط الأول أن كلمة (ليالٍ) بعد أن فقدت الإضافة استعادت ما كان لها على وجه التعيين، إذ رجع لها التنوين الذي يحذف عند الإضافة، وبذلك يكون التركيب النحوي في هذا النمط مستوفياً لكل تفاصيل الجانب النحوي في الإضافة.

أما النمط الثاني فقد جاءت فيه كلمة (ليالٍ) خالية من التنوين، وغير متبوعة بمضاف إليه يفسر ذلك، مما دعا العكبري إلى التعامل مع هذا النمط بأن قدر مضافاً إليه محذوفاً يناسب المعنى المطروح، وكانت كلمة(ساعاتٍ) هي الأنسب لذلك، فاكتمل الجانب المعنوي بها، وحلّتْ مشكلة حذفِ التنوين من التركيب النحوي، بتقدير المضاف إليه (ساعات).

4.3 الإضافة إلى حروف الجر:

حروف الجر، أو حروف الإضافة، هكذا أسماها النحاة[1]؛ لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء[2]، ومن الجدير بالذكر أن العكبري استخدم مصطلح (الجر) في كل المواطن التي ورد فيها، ولم يستخدم مصطلحاً آخر، وهذا مذهب البصريين[3]، ولكن ما يمنعنا من نسبة العكبري إلى المذهب البصري هو أنه لم يستقر في آرائه، فمرة يكون بصرياً، ومرة يكون كوفياً.

وقد رأيت أن أختار مبحثين من مباحث الإضافة إلى حروف الجر، هما: حذف حرف الجر، والثاني حذف الجار والمجرور معاً.

---

[1] هناك أسماء أخرى لحروف الجر، انظر: عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: 187.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل: 365، والـرضي الأستراباذي، نجم الدين محمد بـن الحسـن، (1978)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف عمر حسن، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.: 354/2، والأزهري، شرح التصريح: 2/2.

[3] عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: 187.

1. حذف حرف الجر.

يجوز حذف حرف الجر، وإبقاء عمله كما كان قبل الحذف، وهذا مضطرد في مواضع قياسية، أشهرها أربعة عشر موضعاً[1]، ومما ورد على هذا النمط النحوي في مادة الدراسة، ما جاء في قوله تعالى: "❒⬧♑⍓❻" ❻⑨☒⅄❐🕮 ⬀❐❐🕮 ⌀◻◆❻✍︎⍓⍌⍦◆⬂💻✍︎✍︎☒✍︎ 🔔⬧⭘⬄❑◆◻☪"[2]، فالجمهور برفع (أشد) عطفاً على موضع شبه الجملة (كالحجارة)، وأورد العكبري قراءة أبي حيوة والأعمش للآية نفسها بفتح الدال في (أشد)، ووجهها على أنها في موضع جر بحرف جر محذوف، والتقدير (أو كأشد)[3]، وهذا متّسقٌ مع أحد مواضع الحذف القياسية آنفة الذكر، فيجوز حذف حرف الجر إذا كان واقعاً هو والاسم المجرور به بعد حرف عطف بغير فاصل بين الحرفين، على أن يشتمل المعطوف عليه على حرف جر مماثل للمحذوف، وهذا منطبق على الآية الكريمة، فقد سبق حرف الجر المحذوف بعامل العطف (أو) وحرف الجر السابق (الكاف) في (كالحجارة) مماثل للحرف المحذوف، وبذلك نرى اتفاقاً بين الجانب التداولي الذي أنتج القراءة الشاذة في الآية الكريمة، وبين التقعيد النحوي الذي أفرز مواضع حذف حرف الجر القياسية.

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي: 412/2.

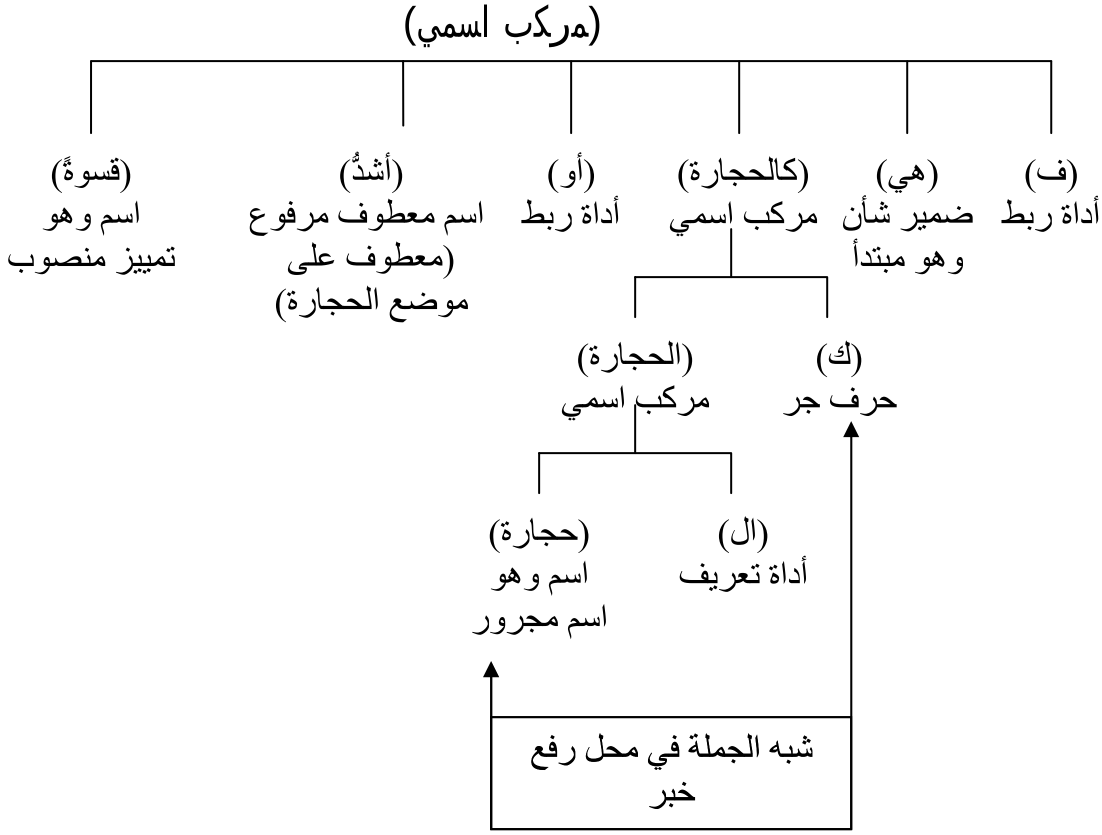
[2] البقرة: 74.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 177/1، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 7، وأبو حيان، البحر المحيط: 263/1، والشوكاني، فتح القدير: 101/1، والعكبري، التبيان: 79/1، و الفخر الرازي، التفسير الكبير: 129/3.

1. قراءة الجمهور:

"⬀❒❒🕮 ℘❑◆❻✍❑✓✍♦⬂💻✍✍☒✍ "❻✍♑⬧▫"

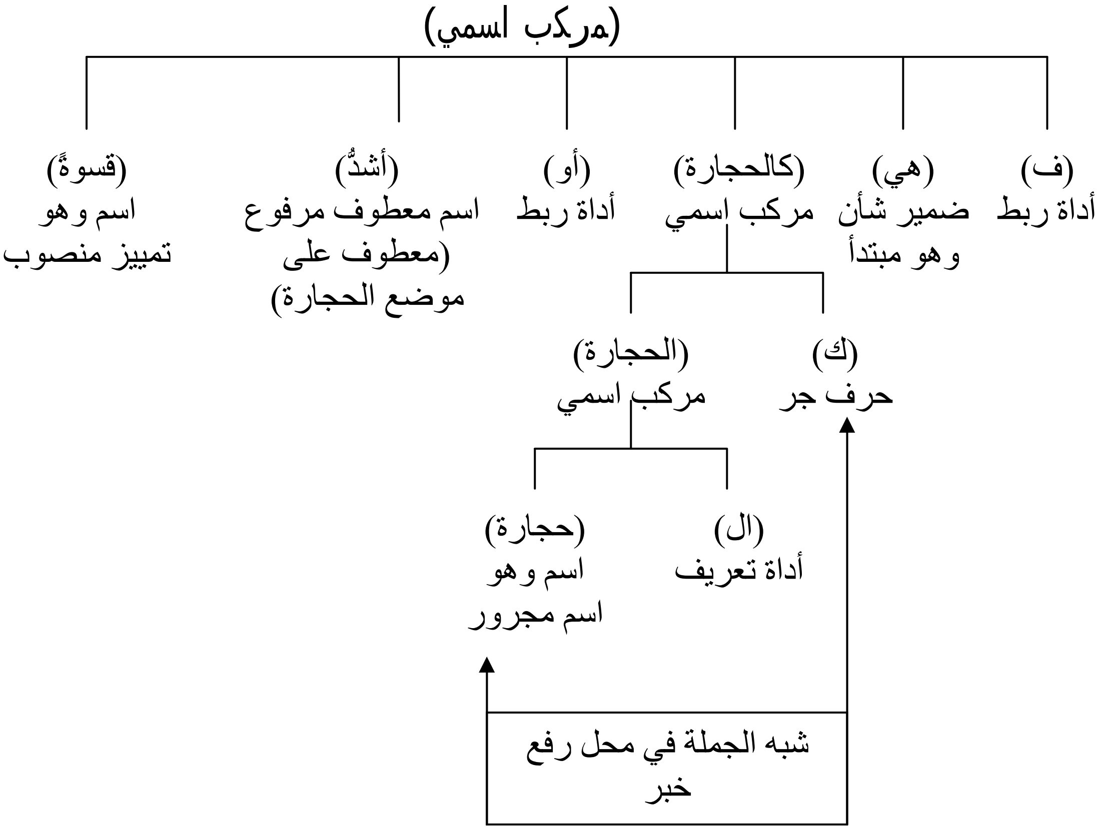
"☪❑◆❑⬄○⬧🔔 ❻⑨☒⅄❒🕮"



2. القراءة الشاذة:

"▫♦♑⍧❻“ ☒✍✍✍💻⍄♦⍧⍌⍓✍❻◆□⌀ 🕮❐❐⇗

(ك)🕮❐⅄☒⑨"



ففي النمط الأول، رفعت كلمة (أشد) عطفاً على موضع شبه الجملة (كالحجارةِ) الواقعة خبراً، وهو عطف جائز سنفصل الحديث عنه في باب العطف من هذه الدراسة.

أما النمط الثاني، فقد جاءت كلمة (أشد) مجرورة بحرف جر مقدر فسره السياق على أنه حرف الكاف، إذ إن العطف يكون على نية إعادة العامل، وهو هنا حرف الجر في قوله تعالى: "☒✍✍💻⍄♦⍧⍌⍓✍❻◆□⌀"، لذلك جرت كلمة (أشد) بتقدير عامل الجر.

وفي قوله تعالى: "⑥➚⧫❑◘❄❑♍⬀♍ ⬄♑⑩♑⌧☞ ✎ ⇳♊♑☝

❑◆⬧♑⬄❑☺⌧✎⬥⚫◆ ☝♊♑ ❶⬥⚖⌧◘ ❑◆⬧♑❑✪❑◆⬧⬅ ☏

❑◆⬧♑⌨⧫✎☺⬅♑⬅☠♑♑⬀ ❑⬅♑⑩♑⌧☞ ❍⌧❷⌘③❷⌧ "[1]، فقد

قُرِئت (لؤلؤاً) بالجر[2]، ووجهه عند العكبري أنه بتقدير حرف جرٍ محذوف؛ أي (من ذهبٍ ومن لؤلؤٍ)، كما يجوز ـ برأيه ـ أن يكون التقدير (وبلؤلؤٍ)، محذوف حرف الجر (الباء) لظهور معناه[3]، وقد نَعد الجر هنا حملاً على الجوار، إذ توهم القارئ أن (لؤلؤاً) معطوفة على (ذهبٍ) المجرورة بحرف الجر (من)، لذلك خفضها، وما يعزز هذا القول أن مواطن الحمل على الجوار من باب التوهم في القراءات الشاذة متعددة، منها ما جاء في قراءة الحسن البصري لقوله تعالى: "❑◆❑⬧❶⬥◔♌⋞

❑◆⑥◆⬅❑✎♑⬅⌚♑⌹ ★✎✎✎ ⬀♑♑✎✎ ❼■⊟♑◗

✎⬅♑♑⬧◆❑⚖✍ ⬥⚐⬀❑◆③ ⬄❑♑☪♑♑✎

⌧⬈✓❽⌘❷◆✉ ⬆✎✎✎ ❑♌❑⬚ ♑❸⌧♑⇩⬚☞❀✎✎

▪ ⬥✗✓♑✉❑♑❸⇳⌑⬅☺⬂♑✎✎ ⌘♊♑✎✎

❑◆❻◆♑⬅❑✎➔⬚⬉◐"[4] بكسر اللام، فقد ذكر أبو حيان أنّها وجهت على الحمل على الجوار[5].

5.3 حذف الجار والمجرور:

---

[1] الحج: 23.

[2] الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن: 102/17، وابن الجزري, أبو الخير محمد الدمشقي, (1972) تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة , تحقيق: عبد الفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي, ط1, دار الوعي, حلب, سوريا.: 144، والبناء, شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي, (ب ت) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر, تحقيق: شعبان محمد إسماعيل, عالم الكتب, بيروت, لبنان: 173/2، وابن زنجلة، حجة القراءات: 474، وأبو حيان، البحر المحيط: 361/6، والشوكاني، فتح القدير: 444/3.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 134/2.

[4] التوبة: 3.

[5] أبو حيان، البحر المحيط: 367/5.

كما يجوز حذف حرف الجار وإبقاء عمله، يجوز ـ أيضاً ـ حذف الجار والمجرور جملة، على أن تبقى في الجملة قرينة تدل على المحذوف[1]، ومما ورد في مادة الدراسة على هذا النمط النحوي، ما جاء في توجيه العكبري لقوله تعالى: "▫⬧⭘⬧⌛⬀⬧◰◷♊⌘ ✁✍✎★ ❍✓✗♦ ✍➔☺⇳❍⬦❑♍☙ ❒◆■✓✗♦ ✍➔◷⬄⌛⬧⬅❑♌⬧♦ "[2]، إذ ذكر أن (حين تمسون) قرئت بالنصب والتنوين؛ أي (حيناً تمسون)، وكذلك (حين تصبحون)[3]، ووجه ذلك عنده أن التقدير (حيناً تمسون فيه)، فحذف الجار والمجرور معاً[4]، وهذا عند سيبويه جائز، وقد أرجعه لبني تميم إذ يقولون: (أما العلم فعالم)؛ أي: فأنا عالم به[5]، ومثله ما جاء في قول عبد الرحمن بن حسان:

ألا يا ليلَ ويحكِ نبئينا   فأما الجود منك فليس جود[6]

أي: فليس لنا منك جود، والشاهد فيه حذف الجار والمجرور (لنا) جملةً.

وقد يكون الحذف ملمحاً تداولياً استخدمه العرب للتسهيل، فالأصل عدمه إلا أن ابن اللغة يلجأ إلى مثل هذا كي يحد من الإسهاب في الكلام، مع حرصه على إيصال المعلومة دون نقص، وهذا يدخل ضمن باب الإيجاز في البلاغة العربية[7]، علماً بأن تغيير في أصل القاعدة لا يأتي بناء على دراسة مستفيضة للنمط اللغوي، بل هي تغييرات عفوية، منبعها هو الصائغ المجهول للغة[8].

---

[1] حسن، النحو الوافي: 415/2.

[2] الروم: 17.

[3] النحاس، إعراب القرآن: 268/3، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 116، وابن جني، المحتسب: 163/2، وأبو حيان، البحر المحيط: 166/7، والعكبري، التبيان: 1038/2.

[4] إعراب القراءات الشواذ: 282/2.

[5] سيبويه، الكتاب: 386/1.

[6] سيبويه، المرجع السابق: 386/1.

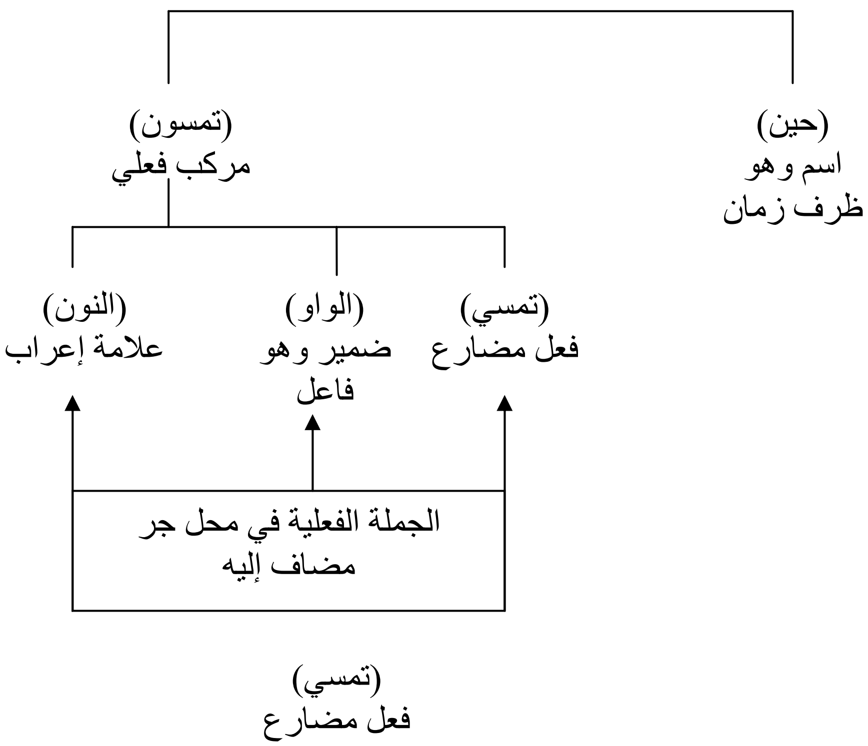
[7] انظر: عباس, فضل حسن (1992) البلاغة فنونها وأفنانها، ط3، دار الفرقان، عمان، الأردن.: 462/1.

[8] لوسركل, جان جاك(2005), عنف اللغة, ترجمة وتقديم: محمد داوي, المنظمة العربية للترجمة , بيروت, لبنان.: 205.

1. قراءة الجمهور:

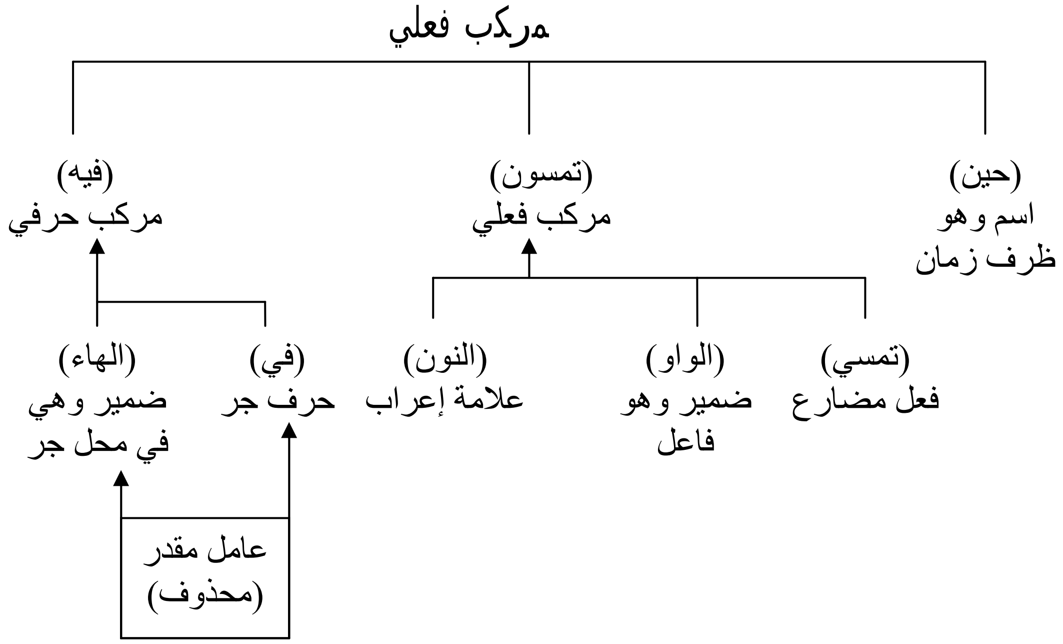
☙♍❑⬆❍⇳☺➔✍ ♦×✓♉❍

(مركب فعلي)



2. القراءة الشاذة:

جِيناً تُمسون (فيه)



وفي قوله تعالى: "[illegible]"[1]، فقد أورد العكبري في إعراب القراءات الشواذ[2]، أن (المؤمن) قُرئت بفتح الميم الثانية (المؤمَن)[3]، ووجه ذلك عنده أن ثمة جاراً ومجروراً حذفا، وتقدير الكلام (المؤمن به)؛ أي (المصدق به)[4]، وتقدير المحذوف هنا تقتضيه القاعدة الصرفية ضرورة، إذ لا بد من إتْباع اسم المفعول المشتق من فعل لازم بشبه جملة لإتمام معناه، فإذا أريد بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي جيء به على زنة (مفعول) قياساً مطّرداً، نحو:

---

[1] الحشر: 23.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 577/2.

[3] ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 154، وأبو حيان، البحر المحيط: 251/8، والشوكاني، فتح القدير: 5207، والفخر الرازي، التفسير الكبير: 293/29.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 577/2.

(قصدته فهو مقصود، وضربته فهو مضروب، ومررت به فهو ممرور به)[1]، فالفعل (مر) فعل لازم، وقد أتبع بشبه جملة عندما بني على زنة (مفعول)، وهذا ينطبق على اسم المفعول من غير الثلاثي، فالفعل (آمن) فعل لازم، وعندما نأتي باسم المفعول منه لا بد من إضافة شبه الجملة المكونة من الجار والمجرور بعده، ليصبح (مؤمن به)، وهذا ما سوغ تقدير المحذوف في الآية الكريمة.

---

[1] ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 130/2.

الفصل الرابع

التوابع

ورد في لسان العرب: "تبع الشيء، تبعاً، وتباعاً في الأفعال، وتبعت الشيء تبوعاً، سرت في إثره، وتابع بين الأمور متابعة وتباعاً: واتر ووالى، وتابعته على كذا متابعة وتباعاً، والتباع: الولاء، يقال: تابع فلان بين الصلاة وبين القراءة، إذا والى بينهما، ففعل هذا على إثر هذا بلا مهلة بينهما"[1]، فالتابع في اللغة هو من يسير على إثر من سبقه ويواليه[2].

وفي الاصطلاح: وكل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة، وخرج بهذا القيد خبر المبتدأ، والمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت، فإن العامل في هذه الأشياء لا يعمل من جهة، وهو خمسة أضرب، صفة، وبدل، وتأكيد، وعطف بيان، وعطف بحرف[3].

وستقف الدراسة على كل ضرب من أضرب التوابع بذكر القراءات التي وجهت عليه والنظر فيها، بادئة بأول التوابع وهو النعت.

1.4 النعت:

وهو تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً، وبهذا القيد يخرج مثل: ضربت زيداً قائماً، وإن توهم أنه تابع يدل على معنى، لكن لا يدل عليه مطلقاً، بل حال صدور الفعل عنه[4]، وهو أيضاً "التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته[5] ".

ومما ورد في مادة الدراسة على هذا الباب، ما جاء في قوله تعالى:

"③♦🕔✵🕯❑⑨☙&❑✍ ✂✍✏⅄🔔✍⇦▫☙ ➚◆✂👌♦☪⇖❑✂☎

[1] ابن منظور، لسان العرب: 32/8 (تبع).

[2] عبابنة، تطور المصطلح النحوي: 157.

[3] الجرجاني، التعريفات: 51.

[4] المرجع نفسه: 263.

[5] ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 178/2.

⇘♍✍⇗🖫☐☪✆👓✂ ❁☠❐⇖⓿🡐📪 ☎✂❐🡒🖬⇗⌘⇕⑨⬧✍ ⬥⬧
👌✈👓⏏🡒⬧⭙ 🗐❼■🖫🙰✆ ⬀☠⬈🗏⬧✆ 🙢♍⬧❶⬃⬧⇖③ ♍❐🕮 👇⬧🙰✆
⬥❸⬀❷⌧⬊ ⧫×⇦❖❷🙰→🕔⧫☼ 🡐○✆⧫☼🙰✆"[1]، وفيه قُرئت (غير) بكسر الراء[2]، ووجه ذلك عند العكبري تبعاً لمذهب الكوفيين أنها صفة الطعام، والكوفيون يجوزون إجراء الصفة على غير من هي له، والبصريون يأبون ذلك[3]، والخلاف فيما تقدم قائم على إبراز الضمير في اسم الفاعل أو عدمه؛ لجعل (غير) نعتاً لطعام.

ويعود سبب اختلاف الآراء النحوية بين المدرستين في مثل هذا النمط، إلى الخلاف الجوهري في التقعيد النحوي بين البصريين والكوفيين؛ إذ اعتمد الكوفيون على آراء فرديةٍ في إثبات الكثير من القواعد النحوية، حتى لو خالفت تلك الآراء ما اطّرد من القواعد، على عكس البصريين الذين اعتمدوا على الكثير الشائع في بناء القاعدة النحوية، فلم يرد عند البصريين كون (غير) نعتاً مضافة إلى اسم فاعل من غير إبراز الضمير، وإن ورد يكون قليلاً أو نادراً، أو شاذّاً، وهو ما اعتمد عليه الكوفيون في إجازة مثل هذه المسألة.

وقد اعتمد الكوفيون لإثبات صحة مثل هذه الأنماط على قول الأعشى:

وإن امرأً أسرى إليك ودونه — من الأرض موماةٌ وبيداء سعلقُ

لمحقوقةٌ أن تستجيبي دعاءه — وأن تعلمي أن المعان موفّقُ[4]

---

[1] الأحزاب: 53.

[2] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 226/14، وأبو حيان، البحر المحيط: 246/7، والشوكاني، فتح القدير: 297/4، والعكبري، التبيان: 1060/2.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 56.

[4] الأعشى, أبو بصير ميمون بن قيس (1992)، ديوان الأعشى، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، لبنان ؟: 273، وابن هشام الأنصاري, أبو محمد عبد ا جمال الدين (1986) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد, تحقيق: عباس مصطفى الصوالحي, ط1, دار الكتاب العربي: 188، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (1977), الصاحبي في فقه اللغة, تحقيق: أحمد صقر, مطبعة عيسى البابي الحلبي:216.

والشاهد فيهما قوله: "وإن امرأً لمحقوقةٌ"، حيث ترك إبراز الضمير في خبر جارٍ على غير من هو له[1]، وما يقاس على الخبر يقاس على الصفة، كما ورد في توجيه العكبري للقراءة الشاذة في الآية الكريمة.

ومما يعزز رأي الكوفيين في هذا النمط اعتمادهم على قول الشاعر:

يرى أرباقهم متقلّديها كما صدِئَ الحديد على الكماةِ[2]

"والشاهد فيه قوله: (متقلّديها)، إذ ترك إبراز الضمير مع أنه خبر جارٍ على غير مبتدئه؛ لأن (متقلديها) وصف للابسي الأبارق، لا للأبارق نفسها"[3].

وبذلك يكون توجيه العكبري معتمداً اعتماداً كلياً على ما جاء في كلام الكوفيين السابق، على الرغم من أن البصريين أوجبوا إبراز الضمير إذا جرى على غير من هو له كنمطنا السابق.

2.4 التوكيد:

التوكيد لغة من وكد العقد والعهد؛ أي وثّق، ويدخل التوكيد في الكلام لإخراج الشك، وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء[4].

وفي الاصطلاح: هو اللفظ الدال على تقرير؛ أي المؤكّد، وهو لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر[5]، وهو "تابع يزيل عن متبوعه ما لا يراد من احتمالات معنوية تتجه إلى ذاته مباشرة، أو إلى إفادته العموم، والشمول المناسبين لمدلوله[6].

ومن الأنماط الواردة في مادة الدراسة على التوكيد ما جاء في توجيه العكبري لقوله تعالى: "❐◆•• ⑥•♦⬂❽♦♍· ❐◆③♦❷⬀⬂❀✓⬀⌑⬳

---

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 56.

[2] مشطوبة.

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 56.

[4] لسان العرب.

[5] كشاف اصطلاحات الفنون: 1/90-91، والتعريفات: 51.

[6] النحو الوافي: 3/358.

✎✍✉☺✍ ↗◆✂✍♦❹✌☝◆ 🗎→✇♑←⌶❍ ❍⌶←♑✇→🗎"[1]، فقد

أورد العكبري أن (كُلهن) قرئت بفتح اللام[2]، ووجه ذلك عنده أن (كلّهن) بالنصب توكيد للضمير المتصل المنصوب في (آتيتهن)[3]، ويجيز ذلك أبو حاتم وأبو إسحاق كما أورد النحاس[4]، إلا أن النحاس توافق مع ما جاء به الفراء في عدم إجازته لهذا الوجه، لأن المعنى ليس عليه، إذ كان المعنى (وترضى كلّ واحدةٍ منهن) وليس المعنى (بما آتيتهن كلهن)، وهذا يدعم رأي الطبري في ذلك؛ إذ لم يجز النصب[5].

والناظر إلى التركيب النحوي في القراءة الشاذة السابقة، يرى أنه لم يخالف القاعدة النحوية، من إجازة توكيد المضمر المنصوب توكيداً معنوياً، بل كان مخالفاً للجانب المعنوي الذي أرادته الآية الكريمة، وبذلك فإن السياق اللغوي المتداول، والموافق لروح القاعدة النحوية إن خالف المعنى فهو مرفوض، وخاصة في النص القرآني، لذا فقد جاء رفضهم لهذه القراءة بناء على المعنى، وليس على القاعدة النحوية.

أما في قوله تعالى: "❒◆🕮❒🕭♑⓾☺←❑✃☎
✃✍♐☉⭘🖬■❑🗐❑■ ❒◆↗◆✂✍➔❑✃☎
✃✍♐❽❑🗎•❑🗐❑■ 🏳➔☠▪ ✍♦❑◆♐⅄⓾⬂☞←🏳⬄ ☽♑♦•
♁♦🖬♑⓾☒⌖ ✌♓♑☪⌛→☠⬀ ❒◆🕮❒☼☞←🏳
✌⓾➔⬀❷⛝➬➔❑♍✏"[6]، فقد أورد العكبري بأن (قليلاً) قُرئت بالرفع، ووجهها العكبري على أنها توكيد للضمير في توليتم[7]، وقد ذهب إلى هذا القول ـ أيضاً ـ في التبيان، إذ قال: "ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المرفوع المستثنى

---

[1] الأحزاب: 51.

[2] مختصر ابن خالويه: 120، والمحتسب: 182/2، والبحر المحيط: 244/7، والتبيان: 1059/2، ومعاني القرآن: 436/2.

[3] إعراب القراءات الشواذ: 315/2.

[4] إعراب النحاس:.

[5] تفسير الطبري: 21/22.

[6] البقرة: 83.

[7] إعراب القراءات الشواذ: 183/1.

منه"[1]، وقد أورد العكبري احتمالات أخرى للتوجيه في التبيان إذ قال: إن الرفع قد يكون بفعل محذوف، كقولنا: (امتنع قليلاً)، أو أن يكون رفع على الابتداء والخبر محذوف؛ أي: (إلا قليلٌ منكم لم يتولَ)[2].

ولكن أبا حيان بدا معيارياً في نظرته إلى التركيب اللغوي في القراءة الشاذة إذ إنه رفض أن تكون كلمة (قليلٌ) توكيداً من الضمير المرفوع في (توليتم)، ويقول في ذلك: "ومن تخليط بعض المعربين أن يكون توكيداً للضمير المرفوع المستثنى منه"[3].

ومن المعروف أن القاعدة النحوية والجانب التداولي في اللغة العربية يتفقان على كون الاسم الواقع بعد (إلا) الأغلب فيه أن يكون مستثنى، وألا يكون توكيداً كالنمط السابق، وبناء على ذلك فإن التركيب السابق جاء مخالفاً للقاعدة والتداول معاً.

3.4 العطف (عطف النسق):

العطف في اللغة: "من عطف يعطف عطفاً، انصرف ورحل، ورجل عطوف وعطّاف، يحمي المنهزمين، وعطف عليه يعطف عطفاً: رجع عليه بما يكره، أو له بما يريد"[4].

أما في الاصطلاح فهو: "تابع على معنى مقصود بالنسبة إلى متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مثل: قام زيد وعمرو، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد[5]، وبذلك فهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف عشرة، كل منها يسمى: (حرف عطف)، ويؤدي معنى خاصاً[6].

---

[1] التبيان:.

[2] التبيان:.

[3] البحر المحيط: 288/1.

[4] ابن منظور، لسان العرب:

[5] التعريفات: 156.

[6] النحو الوافي: 397/3-398.

ومما أورده العكبري من قراءات بخصوصه، ما جاء في قوله تعالى:"◑♐♍· 🕮❐❐⬀🖫■❼ ✂♋◉♋✡❐♋❐⬂ ♋✉♐♋⬂♐✉♐⬀❷♦⏲♎♋⑩☠⌘ ◉♋⬧✂⅄🔔♋⬄×⬧ ✂♋♋✍❐⌨⬧➔⬁❐■⬅ ❐⬧♎⚐◲⓿⊠✂ ✂♋◉♋⏾❐🖫⬃♋❺ ❐⬧✂♋♋✍⅄🔔♋⬄▫⛐ ⬈⬧✂⅄⬧⏾⬁❐✂☎"[1]، فقد قرئت (النبي) بالجر[2]، عطفاً على إبراهيم[3]، ويحتكم العكبري لذلك بالمعنى؛ إذ قدره بقوله: "أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبي"، وفضل عدم تقدير المحذوف، وهو حرف الجر (الباء)؛ لأن من اتبع إبراهيم سيتبع محمداً صلى ا عليه وسلم.

ولو احتكمنا إلى الجانب النحوي لجاز لنا تقدير المحذوف؛ لأن العطف يكون على نية إعادة العامل، وهو (الباء): إلا أن العكبري تجاهل إجازة هذا الأمر من قبل النحاة لحساب المعنى.

والأصل في قراءة الجمهور للآية الكريمة أن تكون كلمة (النبي) مرفوعة عطفاً على (الذين)[4]، وقد ورد عند النحاس أنها قرئت بنصب (النبي) عطفاً على الضمير المتصل (الهاء) في (اتبعوه)[5]، وهذا يتفق معنى مع ما جاء في قراءة الجر؛ لأن المعطوف عليه (الهاء) تعود على (إبراهيم)، فقراءة الجر عطفاً على (إبراهيم)، ولعل رفض هذه القراءة مع اتفاق المعنى في النصب والجر يعود إلى انقطاع سند قراءة الجر، علماً بأن ذلك لم يخرج عن نطاق التداول المتفق مع المعنى والقاعدة النحوية.

وفي قوله تعالى: "❐⬧♋◉♋⏲▤⬂♊ ❻▪⛐⬅❐✌⬧ ✂♋✍★ ❐⬧⌘◰♋✍♦⚐⌘ ✂♋◉♋✡❐▭♐⑩♒⌚⌘♊⌘"[6]، فقد أورد العكبري فيها

---

1 آل عمران: 68.

2 مختصر ابن خالويه: 21، والكشاف: 436/1، والبحر المحيط: 488/2.

3 إعراب القراءات الشواذ: 325/1.

4 إعراب القراءات الشواذ: 325/1، وإعراب النحاس: 164/1.

5 إعراب النحاس: 164/1.

6 الأحزاب: 40.

أن (خاتم) قرئت بالرفع[1]، وتقدير الكلام (ولكنه رسول ا)[2]، وهذا ما ورد عن العرب في كلامهم، إذ قال الشاعر:

فلو كنت ضبياً عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر[3]

إذ التقدير: (ولكنك زنجي)[4]، وقد ورد في الكتاب مثله:

ولكن من لا يلقَ أمراً ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزلُ[5]

"ولا يكون الاسم فيه (من)؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله"، وبذلك يجوز حذف اسم (لكن) وهذا يتماشى مع ما جاء في القراءة السابقة من حذف لاسم (لكن) وجعل (رسول) خبراً مرفوعاً لها، ومن ثم العطف بخاتم على (رسول).

ويجوز أن يكون العطف على الخبر المحذوف المقدر بـ (ولكن رسول ا محمد وخاتم النبيين)[6]، وقد جاء السماع به، كقول الأعشى:

إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضوا مهلا[7]

أي: إن لنا حلولاً في الدنيا، وإن لنا ارتحالاً عنها[8]، وبذلك يكون قد حذف خبر (إن) واكتفى بذكر اسمها، وما جاءت به القراءة يتفق وتوجيه العكبري السابق.

والأصل في القاعدة النحوية عدم الحذف، إلا أن ما سمع من كلام العرب أجبر النحاة على إجازة الحذف، إذ إنّه يمثل المادة المستقرأة التي بنيت عليها القواعد النحوية، والوجه الذي جاءت به القراءة ليس بعيداً عما جاء به السماع.

---

[1] مختصر ابن خالويه: 120، والبحر المحيط: 236/7، وفتح القدير: 285/4، ومعاني القرآن: 344/3.

[2] إعراب القراءات الشواذ: 312/2.

[3] الكتاب: ومغني اللبيب: 291/1.

[4] المرجع نفسه.

[5] البيت لأمية بن أبي الصلت، في الأنصاف: 181/1، وخزانة الأدب: 450/10، وشرح شواهد المعني: 702/2.

[6] إعراب القراءات الشواذ: 312/2.

[7] مغني اللبيب: 631/2، سيبويه: 284/1، والخصائص: 273/2، شرح المفصل: 103/1.

[8] مغني اللبيب: 631/2.

4.4 العطف على الموضع:

تكثر أنماط العطف على الموضع في القرآن الكريم، ومما وجهه العكبـري على هذا النمط النحوي ما جاء في قوله تعالى: "♦×⇦✌♀⅄✎✍✃ □♌✍♍
✍✈☒⊞☒❷⇖❐✃☎ ❐◆♎➔❑✃☎ ❐◆✌♦✍✍ ➔❑✃☎ ❐◆♎➔☠⬀
✍✈⊞◉✍❻➘ 🕮⬆❐🕯◉♦🕔✵⬦✍⌨⬕ ⬂♦🖬■❸⬀✍✍☠⬀
◉♦➔⬀☪◆❑➔ ✃✍✍✎★ ❐◆✃✍◉♒⬂☺⬕🖬■🕔✵⬦✍▤♦❑✌"[1]،

فقد أورد العكبري أن (الملائكة) قرئت بالرفع[2]، ووجه ذلك عنده أن العطف علـى موضع اسم ا ، لأن اللعنة مصدر يجر ما يليه بالإضافة، ثم يحمل المعطوف على الموضع، ويكون تقدير الكلام (عليهم أن يلعنهم ا والملائكة)[3]، وهذا جـائز عنـد النحاة، إذ حملوا على الموضع، وقد أجاز ذلك ابن النحاس في الـنمط الـسابق؛ إذ قال: "وهذا معطوف على الموضع، كما تقول: عجبتُ من قيام زيـدٍ وعمـرو؛ لأن موضع (زيد) موضع رفع، والمعنى (قام زيد)، والمعنى في الآية: "أولئك عليهم أن يلعنهم ا والملائكةُ والناس أجمعون"[4].

---

[1] البقرة: 161.

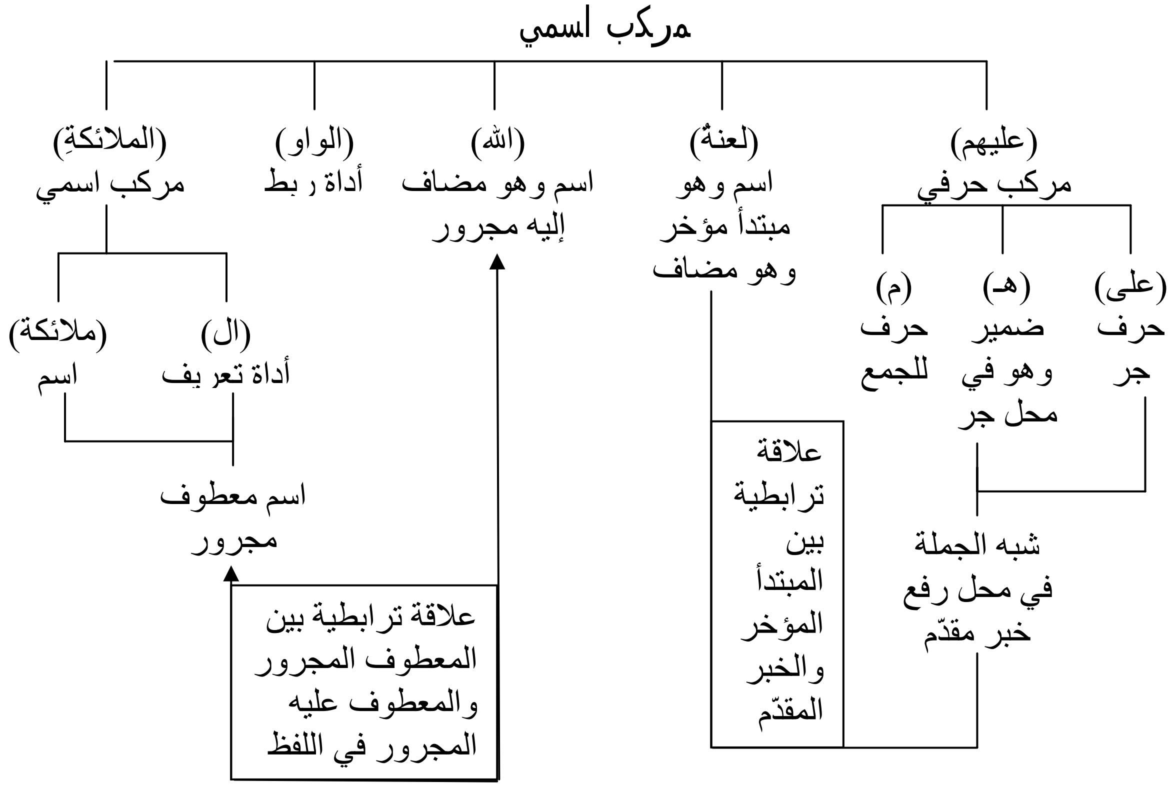
[2] الفراء، معاني القرآن: 96/1، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 11، وابن جني، المحتسب: 116/1، والعكبري، التبيان: 123/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 460/1-461.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 221/1.

[4] النحاس، إعراب القرآن: 87/1.

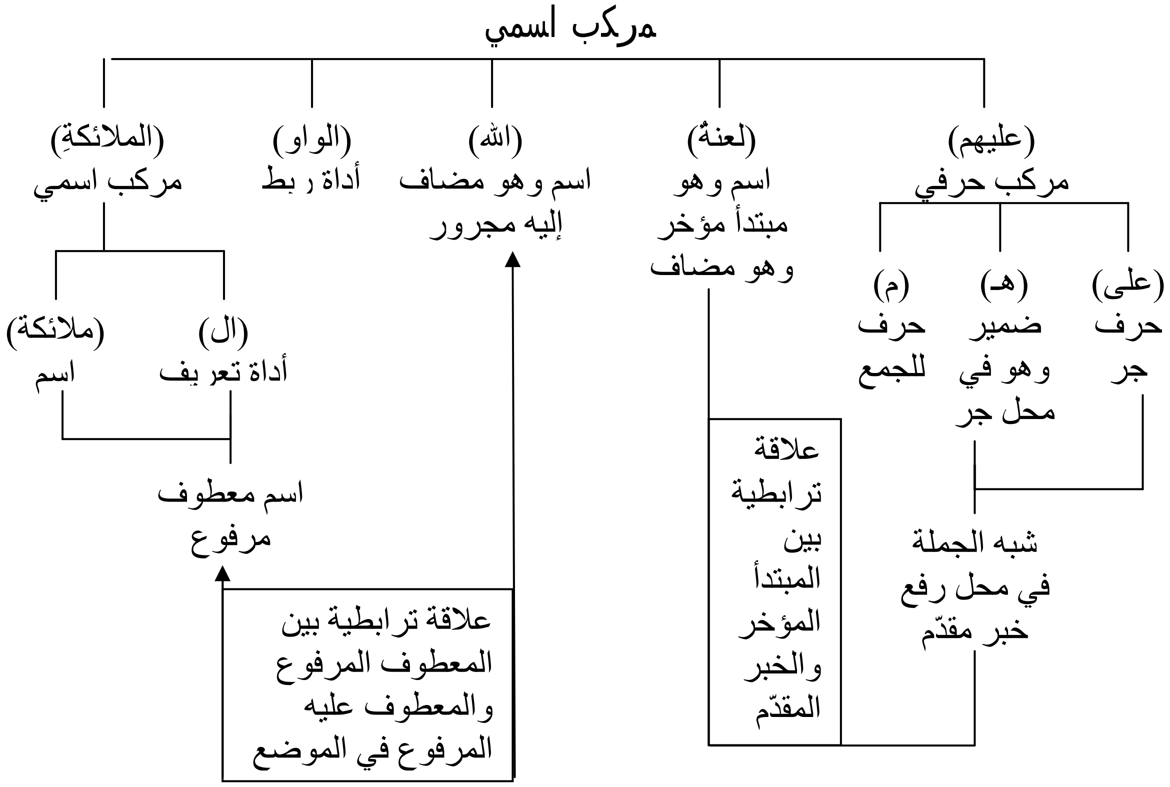
1. قراءة الجمهور:

★✎🙵✁ ➔❑◆☪⬀➔⬧♑ ⬀☠⸙&⬀❸■⬛◆⬊
⸙❑⬧▤⸙⬦❋🕔■⬛⌂☺⬂♑🙵✁◆❒



2. القراءة الشاذة:

عليهم لعنةُ ا ِ والملائكةُ



أما في قوله تعالى: "✌♦✍ ③♦🕯▭✍♑⑩♑♐☠ ✌♓♑♊ ❶♑📄⇩❷👁 ✌♓♑♊ ❻▪✍■♐♑♐☠ ✌❼♦⬂⑨⌂♈✌"[1]، فقد جاء في كتاب إعراب القراءات الشواذ أن (محدثٍ) قرئت بالرفع[2]، ووجهها أنها حملت على موضع (من ذكرٍ)؛ أي: (يأتيهم ذكر محدثٌ)[3]، وأجاز الفراء رفع (محدثٍ) على تأويل (ذكر)، إذ إن حذف حرف الجر الزائد (من) يعيد (ذكر) إلى موضعها وهو الرفع[4]، وعلى ذلك كان العطف.

---

[1] الأنبياء: 2.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 101/2، و الفخر الرازي، التفسير الكبير: 140/22، وأبو حيان، البحر المحيط: 296/6، والشوكاني، فتح القدير: 397/3، والفراء، معاني القرآن: 197/2، والعكبري، التبيان: 911/2.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 101/2.

[4] الفراء، معاني القرآن، والنحاس، إعراب القرآن: 45/3.

وتزاد (من) بشروط منها: أن يتقدم العبارة نفي أو نهي أو استفهام، وأن يكون مجرورها نكرة، وكونه فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأً[1]، وما جاء في الآية الكريمة استوفى شروط زيادة (من)، إذ إنها سبقت بنفي وجاء الفاعل بعدها نكرة.

ولم يكن القارئ بعيداً فيما رواه عما أقره النحاة من قواعد؛ لأن كلمة (ذكر) تُعامل بشكلين نحويين، فهي مرفوعة على الموضع تارة، ومجرورة بحرف الجر الزائد لفظاً تارة أخرى.

ولا غرابة من هذا التلاقي بين ما شذ من القراءات وبين ما أُقر من القواعد؛ لأن رواة القراءة في مجملهم عرب حسنت لغتهم، وهي اللغة التي استُنبطت منها قواعد النحو.

5.4 العطف على الضمير:

لم يسلم الضمير من أن يكون معطوفاً عليه في التراكيب النحوية للغة العربية، وقد ورد مثل هذا العطف في كلام العرب كثيراً، كما ورد في القرآن الكريم، ومما وجهه العكبري على هذا الباب، ما جاء في حديثه عن قوله تعالى: ♊︎♋︎✌︎◆❒ ←❍⬃✡♋︎♓︎✌︎ ⌀⑨♋︎♎︎✍︎⌧⅄ ←■❑➔◘⬃☝︎♦③◆❒" 🔔︎♦︎⌦⬀✂︎♐︎🕮︎♋︎🕓︎ ✌︎♋︎☞︎♦︎🕔︎◘⮌ ✌︎⬉❑♐︎⌺⌀✂︎"[2]، فقد أورد العكبري أن (كتاب) قُرئت بالنصب[3]، وذلك على نية إعادة العامل، يكون التقدير(ويتلو كتاب موسى)، ويرى ابن النحاس أنه وجه جائز[4].

---

[1] ابن مغني اللبيب: 323/1.

[2] هود: 17.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 659/1، و ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 59، وأبو حيان، البحر المحيط: 211/5، والنحاس، إعراب القرآن: 276/2، والشوكاني، فتح القدير: 488/2، والعكبري، التبيان: 692/2.

[4] النحاس، إعراب القرآن: 164/2.

ويشترط لصحة العطف أن يصلح المعطوف لمباشرة العامل المذكور بنفسه، أي أن يقع بعده مباشرة، دون أن يمنع ذلك مانع نحوي[1]، وفي الآية الكريمة جاز هذا التقييد؛ إذ نستطيع أن نقول: (يتلوه شاهد منه ومن قبله يتلو كتاب موسى).

فابن النحاس أجاز النصب معتمداً في رأيه على ليونة القاعدة النحوية في هذا المجال.

أما في قوله تعالى: "📖❐☼🡄⬧⬀✌🙭♊🡄 ⭗♎⬧🖮⬕ ❐◆✁✁✍✍❐🖮⬧◆➔⬕🖮⬕ ✁✍✍❀☞❻⬀➊⬧⭗♎➚❐♌⬧◆"[2]، فقد قُرِئت (وأتباعِك) بالجر[3]، ووجه ذلك عند العكبري أنه عطف (أتباعك) على الضمير المجرور (الكاف) في (لك)، ورفعت (الأرذلون) على أنها خبر لمبتدأ محذوف؛ أي (هم الأرذلون)[4]، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان أيضاً[5]، وهو قبيح عند سيبويه، ولا يجوز إلا أن يؤكد بالضمير المنفصل[6]؛ أي أن تصبح الآية (أنؤمن لك أنت وأتباعِك الأرذلون).

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك[7]، محتجين له بآيات من القرآن الكريم منها: "❐◆✁✍✍❐◑➔❐✁☎ ✁✍✍✎⅄ ✁✍✍✎⅄🔔🙭❽ ✍⬧❍❀✍✎➚◆⭗♎➚❐♌⬧◆ 🖃🙰❍🙭🕗 ❐◆✁✍✍❀☞❻⬀■⬧🔔🏲⬧"[8]، والشاهد في الآية الكريمة أن الكوفيين عدوا (الأرحام) اسماً معطوفاً على الضمير المجرور (الهاء)، كما احتجوا لذلك أيضاً بكلام العرب، ومنه ما جاء في قول الشاعر:

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي: 462/3.

[2] الشعراء: 111.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 216/2، وأبو حيان، البحر المحيط: 31/7.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 219/2.

[5] أبو حيان، البحر المحيط: 31/7.

[6] سيبويه، الكتاب: 381/2.

[7] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 371، وابن يعيش، شرح المفصل: 78/3، والبغدادي، خزانة الأدب: 123/5.

[8] النساء: 1.

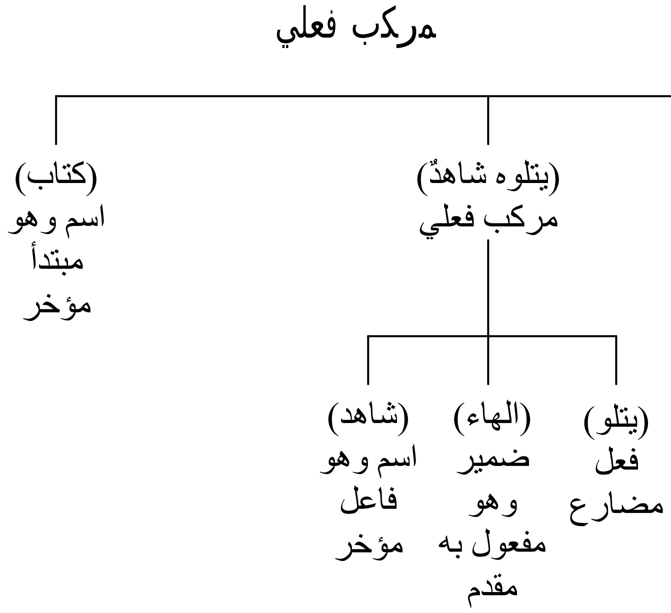
فاليوم قربت تهجونا وتشتِمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ[1]

والشاهد فيه: جر (الأيامِ) بالعطف على الكاف، في (بك)، والتقدير (بك وبالأيامِ)[2]، وقد ذهب العكبري مذهب الكوفيين في هذه المسألة، خلافاً لما جاء به البصريون، فهم لا يجيزونها[3].

1. قراءة الجمهور:

"❒◆③♦☝⬀🖬➔❑■⇦ ⅄☒✍♎✍⑨🙵 ...... 🖅✍☞♦🕔🖬➲

"✌⇱❑✍⍓🙵✁"



---

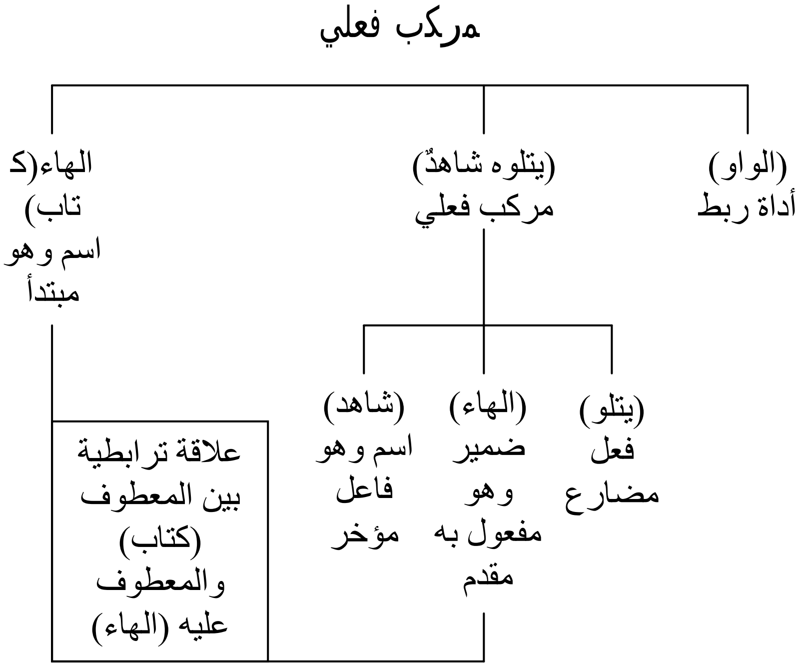
[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 372.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 372.

[3] المرجع نفسه: 373-379.

2. القراءة الشاذة:

"[illegible] ...... [illegible]"



ففي النمط الأول، وردت كلمة (كتاب) مرفوعة على أنها مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة (من قبله) في محل رفع خبر له، وهذا ما جاء به الجمهور القراء وعززه التواتر.

إلا أن النمط الثاني ألغى الابتداء برمته، ونصب (كتاب) عطفاً على الضمير الواقع موضع النصب على المفعولية في (يتلوه)، وهذا ما تجيزه القاعدة النحوية كما ذكرنا سابقاً.

6.4 البدل:

قال ابن منظور في لسان العرب: "بدل الشيء: غيره، وبدلُ الشيء، وبدله وبديله: الخلف منه، والجمع أبدال"[1].

[1] ابن منظور، لسان العرب: 56/11 بدل.

وفي الاصطلاح: "هو تابع مقصود بما ينسب إلى المتبوع دونه، فقوله مقصود بما نسب إلى المتبوع: يخرج عنه النعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنها ليست بمقصودة بما نسب إلى المتبوع، وقوله (دونه) يخرج عنه العطف بالحرف؛ لأنه وإن كان تابعاً مقصوداً بما نسب إليه المتبوع، لكن المقصود كذلك مقصود بالنسبة"[1]، فالبدل إذاً هو تابع مقصود بالحكم المنسوب إلى تابعه، دون وساطة لفظية بين التابع والمتبوع ـ غالباً ـ، وقد تكون الوساطة الحرفية إذا كان البدل من مجرور، وعندها يجوز تكرار عامل الجر[2].

7.4 بدل الظاهر من الظاهر:

أورد العكبري مجموعة كبيرة من القراءات التي وجهت على البدل، نذكر منها ما جاء في توجيهه لقوله تعالى: "🕭♦🕶🕿↗❑✂☎ ☼♦➔⬀🖮🡸⑨🡨
❐◆❩🕅🕿♦🕕♑⬕🖮⬕ ❐◆❩🕅🕿♦🕕❍♦ ↗◆✂📪♦🕶✏✶🙼🖮⬕
❐◆❩🕅🙵⬄☺⬕🕕➔🙾⑩✍• ❐◆❩🕅📪⬀❷♦🕕♎🙾🕓🏱⌘
❐◆❩🕅🙵⬄♦⬕🕕📪♦ "[3]، إذ قال: إن (آبائِك) قُرِئت بالإفراد (أبيك)[4]، ووجه ذلك عنده يحتمل شكلين[5].

الأول: أن إفراد (آبائك) لتصبح (أبيك) أدى إلى جعل (إبراهيم) بدلاً منه، وجر (إسماعيل وإسحق) بتقدير (وإله إسماعيل وإسحق).

فلما أفردت كلمة (آبائك) طابقت (إبراهيم) في المعنى والعدد كذلك، وبهذا جاز توجيهها على البدل.

---

[1] الجرجاني، التعريفات: 44.

[2] حسن، النحو الوافي: 475/3.

[3] البقرة: 133.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 208/1، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 9، وابن جني، المحتسب: 112/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 402/1، والفراء، معاني القرآن: 82/1.

[5] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 209/1.

والثاني: أنه جمع تصحيح، إذ يقال: أب، وأبون، وأبين، ومن ذلك ما جاء في قول زياد بن واصل:

فلما تسمعن أصواتَنا   بكين وفديننا بالأبينا[1]

والشاهد فيه جمع (أب) على (أبينا) وهو جمع تصحيح، وأرى الوجه الأول أرجح؛ لاستيفائه المعنى.

وفي قوله تعالى"✌☐⌖⧫✍⇖ ✂🙰✎⅄🔔🙰⇦×⧫ ③⇖☪▦🙰☽➔❑♌⧫ 📖❒✌⬂❑◆🕓◉⸙⧫♑⬅⚐⬄ ×🙰❼ 🐕✍☒☺⍓✞⧫✍⮰ ✂🙰✎★ ❍⍓⌛✶❑⚇ ⍓⌛🙰⓿✍⮰ 📖❒☼✍▭◆☞⧫☀⇕ ⍓⌨⬀➚⍓ ⍓☪◆🙰✍🙰•✍ ×🙰❼ ✍➚✍♏⮰ ⍓⬅☸✍⌨⬅✂⧫🕯⌨ ✌⍓🙰☎◆⧫❑➔ ❍⍓⌛✶❑⌨"[2]، فقد أورد العكبري في إعراب القراءات الشواذ أن (مئة) قرئت بالنصب[3]، ووجه ذلك أن النصب على البدلية، فمئة بدل من (سبع سنابل)، وقد ضعفه العكبري إذ قال: (وهو عندي خطأ) ويرى أن الصواب بتقدير فعل يكون عامل النصب في مائة؛ أي: (أنبتت في كل سنبلة مئة حبة).

والضعف ظاهر في توجيه القراءة على أن (مئة) بدل من (سبع سنابل)؛ لأن البدل تابع مقصود بالحكم، وبذلك يجوز حذف المبدل منه دون إخلال بالمعنى، ولو حذفنا المبدل منه في الآية الكريمة لأصبحت: (كمثل حبة أنبتت مئة حبة) وهذا من شأنه أن يلغي المعنى المراد من النص القرآني، فا سبحانه وتعالى يبين مضاعفة الثواب والأجر من خلال الآية، ولو حذفنا المبدل منه نفقد التدريج في تنامي الأجر، وهذا خطأ؛ لأن تتمة الآية تقول: "❒⧫✂🙰✎✦ ③⇖⌀•🕓➔♌✂⬅ ⸙⌀☺⍓⌶ ④❑⌖⧫🙰✎➚⬇ ▤ ❒⧫✂🙰✎✦ ❑⧫🕓⍓⮰⬀➚➚

---

[1] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 209/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 402/1، وابن الشجري، الأمالي الشجرية 37/2.

[2] البقرة: 261.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 276/1، و ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 16، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 304/3، والعكبري، التبيان: 213/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 305/2.

⬊♦🖬♐⑩🏳⬋ "[1]، فيجـب أن يحتـوي متن الآية على معنى المضاعفة حتى يستقيم المعنى بشكل كامل.

وفي قوله تعالى: "❐◆✁✍❶⬂✍❷⬈▩ ✁✍☊⬄☠⌘ ❻◆✍■♐⌨⬕ ❐◆✍♦▭◆✌✷✍⬀ ➁♐✉♦⬂⓿⬂❍♎ ✍♦▭⬀☞♎⓿⊠⌖ ✌♎⬉ ❻■✇❹ ✁✍✉☺⬕¤⇳❸♐⌚✍ ❐◆✁✍⇾☼❐⬄⬂❷▩✇✍ ♦✋ ➁♐✉♦⓿○♦ ➁♐♦⋅ ♎→❑◆ ▫♦✍✍✌✦③♎⓿⬁■⬅ ❐◆✍♎⓿⊠⌖"[2]، جـاء فـي إعـراب القـراءات الشواذ[3]: تقرأ (رب) بكسر الباء[4]، ووجه العكبري ذلك على أن (رب) بدل من (ربك)، وهذا بين لا خلل فيه، إذ يجوز تقدير الكلام بقولنا: (واذكر اسم رب المشرق والمغرب وتبتّل إليه تبتيلا لا إله إلا هو فاتّخذوه وكيلا).

---

[1] البقرة: 261.

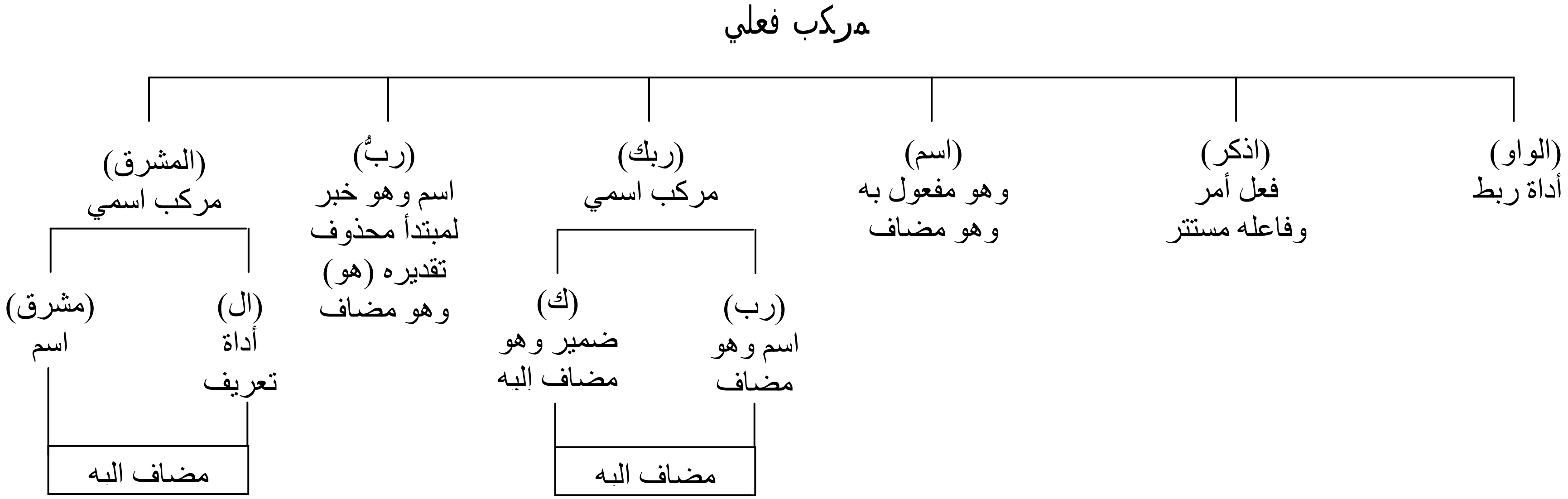
[2] المزمل: 8-9.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 635/2.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 635/2، والفراء، معاني القرآن: 198/3، وأبو حيان، البحر المحيط: 368/8.

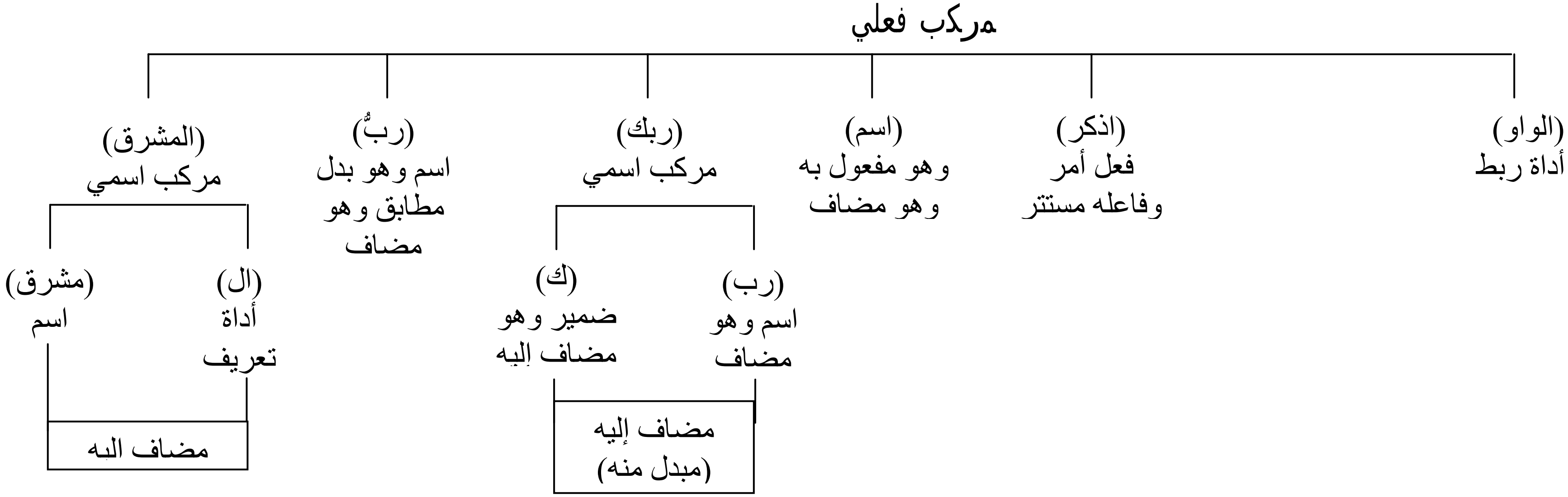
1. قراءة الجمهور:

" ✐⎗⚯❸⇳⌑⏶☺⬂☘✍✁ ❹✇▪❻ ..... ⏶⌨⚯■✉◆❻ ⌘☠⬄☙✍✁ ⌘❷↗✍⬂❶✍✁◆❐"



2. القراءة الشاذة:

"❒◆✂✍❶⬂✍❷⬈⌘✂✍ⴰ⇔☠⌘ ❻◆✍■⬂⌨⬂ ..... ❻▪☸■✂✍⬂☺⬂⌑⇳❸⬂⬂☞ "



ففي النمط الأول، جاءت كلمة (رب) مرفوعة على أنها جزء من تركيبٍ إسنادي مكون من المبتدأ المحذوف (هو) والخبر (رب).

أما النمط الثاني، فقد حملت فيه كلمة (رب) على البدلية، وجاءت مجرورة على أنها بدل مطابق من (رب) في (اسم ربك)، وهو جائز نحوياً، إلا أن التواتر لم يأتِ به.

8.4 بدل الظاهر من الضمير:

تعددت أنماط البدل فيما أورده العكبري من قراءات، فبعد أن عالجنا بعض القراءات من بدل الظاهر من الظاهر، نورد بعضاً مما كان البدل فيه من الضمير، ومنها ما ذكره العكبري في توجيهه لما جاء من شذوذ على ألسنة القراء لقوله تعالى: "✐⅄📖⇱① ✌♦✍ ×✍❼ ✁✍✉○○☺⌧⏱❑◆⏱☠✍ ❒◆✁✍❀☞❻⬀⋎⬁ ☎ ✍➚✍✍ ✎⅄📖⇱① ♤⏱♈✍☜⬅❑♌♦ ✍♦⑨✍③➚⬅ ✁✍✉○○☺⌧⏱❑◆⏱✞⬀ ⬀✍⬀⬀⬁ ❒◆✁✍❀☞❻⬀⋎⬁"[1]، فقد قُرئت (بديع) بالجر[2]، على أنها بدل من الضمير (الهاء) في (له)[3]، والتقدير: (كل لبديع السماوات والأرض قانتون)، وأراه حسناً؛ لأنه مطّرد عند العرب، فقد أبدلوا الظاهر من الضمير فيما ورد عنهم، إذ قال الشاعر:

بلغنا السماء مجدنا وثناؤُنا   وإنّا لنرجوا فوق ذلك مظهرا

والشاهد في البيت هو كون (مجد) بدلاً من الضمير (نا) في (بلغنا) وهذا مقيس ومثله كثير في اللغة.

---

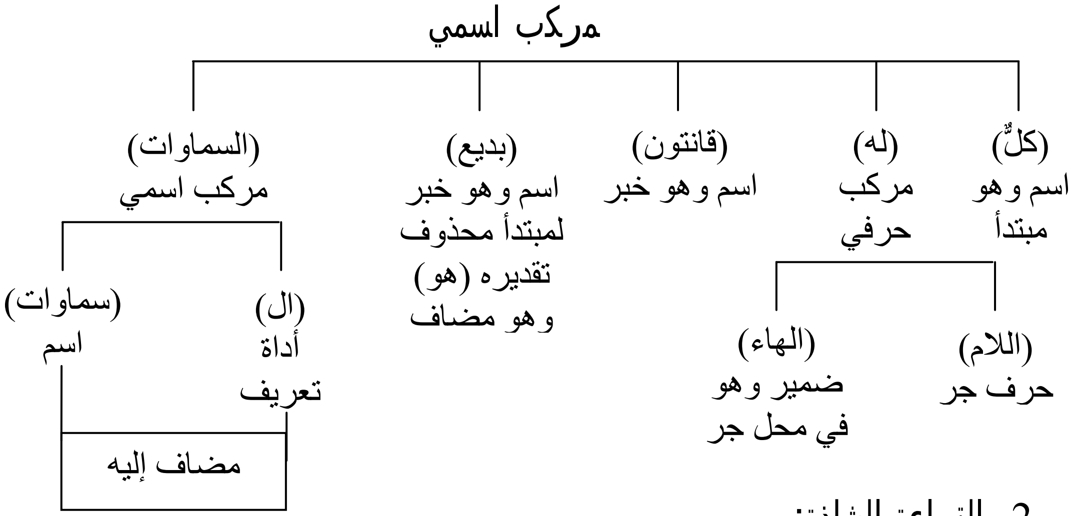
[1] البقرة: 116-117.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 200/1، و ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 9، والزمخشري، الكشاف: 307/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 364/1.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 200/1.

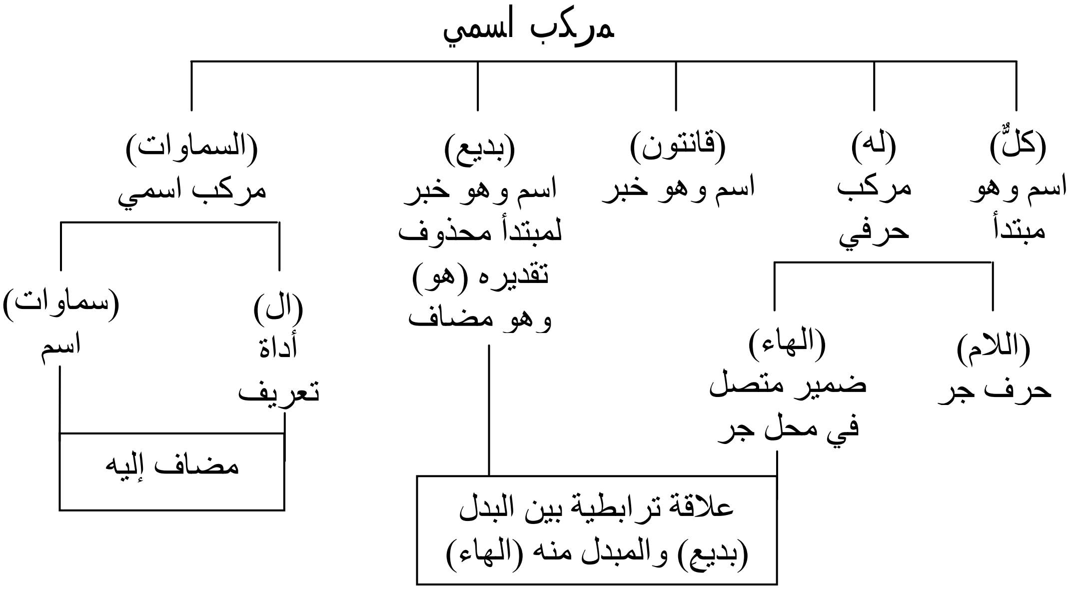
1. قراءة الجمهور:

كلٌ له قانتون بديعُ السماواتِ



2. القراءة الشاذة:

كلٌ له قانتون بديعِ السماواتِ



فقد حملت (بديع) في النمط الأول على أنها خبر لمبتدأ محذوف، يقدر بالضمير (هو)، لذلك قُرئت بالرفع.

أما النمط الثاني فقد تغير التركيب النحوي فيه، ولم يعد للإسناد الاسمي المكون من المبتدأ المحذوف والخبر الظاهر وجود؛ لأن كلمة (بديع) جاءت مجرورة

على أنها بدلٌ من الضمير الواقع موضع الجر في (له)، وهذا نمط استعمالي جاء على ألسنة العرب نظيره .

وفي قوله تعالى: "⧠⬧⓿◆⌛➔❑♌↖ 🗐 🕭⬧❑⬀✎➔📖↖
✂🙵🕮⬂⧫⬧⓿⬀❑⬧⧫⬨ 🗐 ❑◆✎⬧📖↖ ✂🙵🕮⬂☺←◼▫①ᑕ ③◆❑⬀🏱◆
③↖☪▦☒⑦↖ ×⍉❼ ✂🙵🕮⑩🕓❺❑❻ø 🗐 ↖◆🕓◼⍉☠↖
✂🙵🕮⬂⇔◆⓿⬂◼⬀ ❑◆✂🙵🕮⌖⊙♑⍈🕓⑨⍈❑ø 🗐
❑◆⬗➔❑◆ ✂🙵💻⬂◆❑⌛⬀⓿☠↖ ✂🙵🕮⬂②⍈⌛⍉❷❸← "[1]، فقد أورد العكبري أن (عالم) قُرئت بالجر[2]، ووجه القراءة على أن (عالِمِ) بدل من الهاء في (له الملك)[3]، وقد ذكر أبو حيان خيارين للمبدل منه، وفضل واحداً منهما، إذ قال: "(عالِمِ) بالخفض، على أنه بدل من الضمير في (له)، أو من (رب العالمين)، والأجود الأول؛ لبعد المبدل منه في الثاني"[4]، فالمفاضلة ـ عند أبي حيان ـ بين الاثنين كانت من ناحية القرب إلى البدل، وهذا من شأنه أن يحافظ على ترابط المعنى في النص القرآني، ويبدو أن العكبري لم يذكر الخيار الثاني للمبدل منه، اختصاراً، كي لا يذكرهما ثم يلغي أحدهما.

9.4 بدل الفعل من الفعل:

وعلى هذا الفرع من أفرع البدل أورد العكبري عدة أنماط وتوجيهات لقراءات شاذة، أذكر منها ما جاء في قوله تعالى: "❑◆⬧⬧ ✍⬧☺⇳✡↖♊

---

[1] الأنعام: 73.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 489/1، و ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 38، و القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 21/7، وأبو حيان، البحر المحيط: 161/4، والعكبري، التبيان: 510/1.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 489/1.

[4] أبو حيان، البحر المحيط: 161/4

✍■○⇔☝♦▤⇖✡␥❸← "[1]، فقد أورد العكبري في إعراب القراءات الشواذ[2]، أن الآية قُرئت بجزم (تستكثر)، ووجهها العكبري على شكلين[3]:

الأول: أن تكون بدلاً من (تمنُن)؛ أي: لا تستكثر.

والثاني: أن يكون جواب شرط محذوف؛ أي: إن تمنن ستكثر.

ويقول العكبري في وجه البدل، إننا لا نحتاج إلى تقدير حذف (تمنن)[4]، وهذا ليس مطّرداً في كلام العرب؛ إذ الشائع في البدل أن يغني وجوده عن المبدل منه، وفي ذلك يقول ابن جني ـ أيضاً ـ: "عبرة البدل أن يصلح لإقامة الثاني مقام الأول، نحو: ضربتُ أخاك زيداً، فكأنك قلت: ضربتُ زيداً، وأنت لو قلت: (لا تستكثر) لم يدلك النهي عن المن للاستكثار، وإنّما كان يكون فيه النهي عن الاستكثار مرسلاً، وليس هذا هو المعنى، وإنما المعنى: (لا تمنن من مستكثرٍ)؛ أي: امنن من من لا يريد عوضاً، ولا يطلب الكثير عن القليل"[5].

والأصل في بدل الفعل من الفعل أن يكون الثاني موافقاً للأول في المعنى، مع زيادة بيان[6]، وهناك بون شاسع في المعنى بين (تمنن) و (تستكثر) مما يضعف التوجيه على البدل، وهذا ما ذهب إليه أبو حاتم؛ إذ أنكر الجزم على البدل في هذه القراءة[7]، وكأنه أراد الوجه القائل بأن الجملة (تستكثر) مجزومة بالشرط المحذوف كما سبق ذكره.

---

[1] المدثر: 6.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 639/2.

[3] ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 164، والزمخشري، الكشاف: 181/4، والفخر الرازي، التفسير الكبير: 195/30، والأخفش، معاني القرآن: 719/2، والفراء، معاني القرآن: 2001/3.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 639/2-640.

[5] ابن جني، المحتسب: 337/2.

[6] ابن مالك، شرح التسهيل: 805.

[7] انظر: ابن جني، المحتسب: 337/2، و القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 69/19.

وقد جاء في كلام العرب ما يحمل على بدل الفعل من الفعل، فقد سأل سيبويه الخليل عن قول الشاعر[1]:

متى تأتِنا تُلمِم بنا في ديارنا   تجد حطباً جزلاً وناراً تاججا

[1] عبد ا المر، في خزانة الأدب: 90/9، والسيرافي, أبو محمد يوسف بـن حسن المرزبان (1974), شرح أبيات سيبويه, تحقيق: محمد علي الربح هاشم, مكتبة الكليات الأزهرية, القاهرة , مصر: 66/2، والمبرد المقتضب: 63/2.

قال (تلمم) بدل من الفعل (تأتِنا) فالمراد هو تفسير الإتيان بالإلمام[1]، وهذا هو الشاهد في البيت.

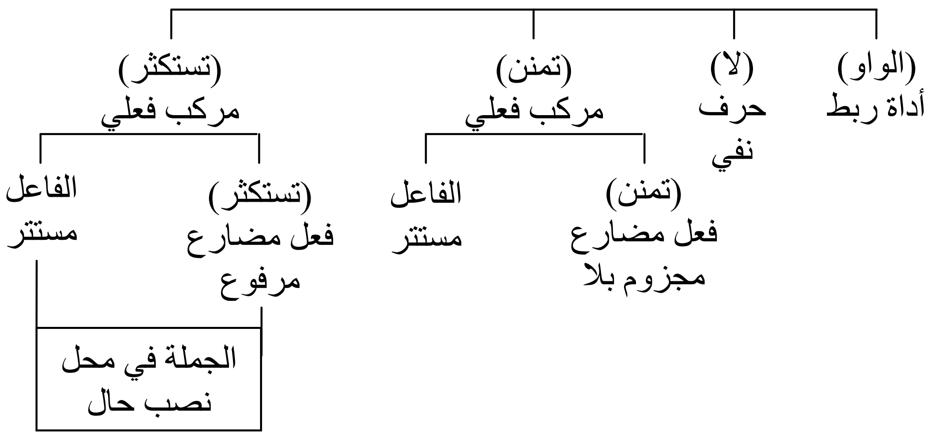
إلا أن ما جاء في بيت الشعر لا ينطبق تماماً مع ما جاء في القراءة السابقة، لأن الإلمام مرهون بالحضور (الإتيان) وفيه زيادة بيانٍ ومعنًى على الفعل السابق؛ إلا أن ما ورد في الآية الكريمة، لا ينطبق معنوياً مع المراد من البدل.

ومن الجدير بالذكر أن العكبري اعترض على قول من يرى أن المبدل منه في القراءة (تمنن) ساقط المعنى، إذ لو كان كذلك لكان البدل على جهة الغلط والنسيان، وهذا ما لا يصح في النص القرآني[2].

1. قراءة الجمهور:

ولا تَمنُن تَستَكثِر

مركب فعلي



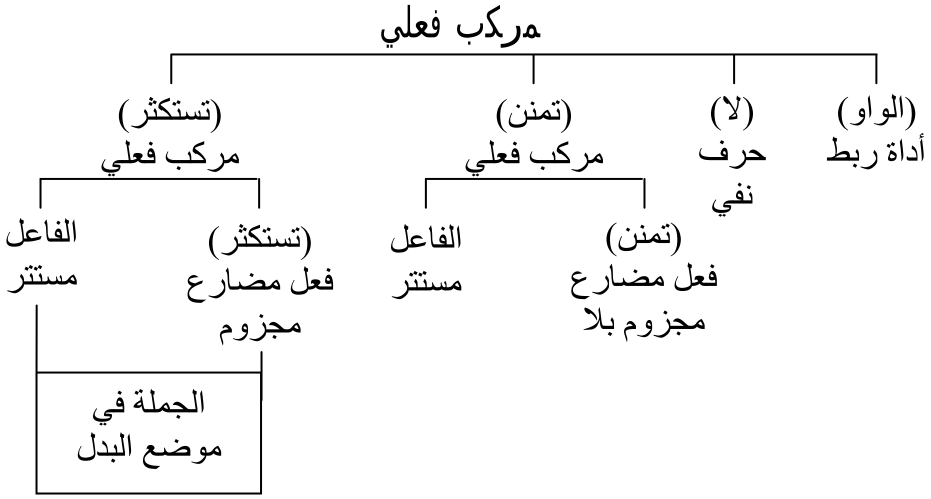
---

[1] سيبويه، الكتاب: 86/3.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 640/2.

2. القراءة الشاذة:

ولا تَمنُن تَستَكْثِر



الفصل الخامس

حروف المعاني

الحرف هو "ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل، نحو: ثُمّ، وسوف، وواو القسم، ونحوه"[1]، وهو كلمة دلت على معنى في غيرها أيضاً[2].

وجاء في اللسان بأن الحرف أداةٌ تسمى الرابطة؛ لأنها تربطُ الاسم بالاسم، والفعل بالفعل؛ كعن وعلى ونحوهما[3].

1.5 الحروف المختصة:

وهي حروف تختص بالدخول على أحد القبيلين (الأسماء والأفعال) دون الآخر، فتعمل فيه[4].

1. الحروف المختصة بالأسماء.

لا النافية للجنس:

هي حرف يعمل عمل إن، إن أريد بهما نفي الجنس على سبيل التنصيص وتُسمى (لا التبرئة)[5] ولا تعمل إلا في نكرة[6] وهي من الحروف المختصة بالدخول على الأسماء.

ومما ورد في مادة الدراسة ـ على قلته ـ فيما يتعلق بـ (لا النافية للجنس) دخولها على النكرة في قوله تعالى: "🕭⬧👓✌⧫ ✆⊗☼✵❍🡐🕛 ③⧫✆🡒❑✌⬉
✆⊗✠❑&❑👓 📪⧫✆⬧❷⧫❑⮘ ⬧⬧ ❶⬧🕾↗❑✌⮘ ✍🡒✞&❷❸🡐

---

[1] سيبويه، الكتاب: 12/1.

[2] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 76/2.

[3] ابن منظور، لسان العرب (حرف) 50/9.

[4] عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: 232.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب ج237/1.

[6] المرادي, الحسين بن القاسم, (1992) الجني الدائي في حروف المعاني, تحقيق: فخر الدين قباوة, ومحمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: 290.

"⊠♈⬀❷□♦⬂💻🙞✁ ❼⬁📄⬄○⬧✍ ⬧⬥◆❒ ◆⮙⬀❻☞🏵🙞✁"[1]،
وقد ذكر العكبري في إعراب القراءات الشواذ أنّها قُرئت (لا ذلولَ) بالفتح من غير تنوين[2]، ووجه ذلك عند من ذكرها أنه نفي عام، كقولنا: لا حولَ ولا قوةَ، ويرى العكبري أن ذلك بعيد؛ لأنه هنا لا يريد نفي العموم، وإنما يريد واحدةً[3].

ويرى الأخفش أنّه لا يجوز نصب (ذلول) وإنّما يجب رفعها وتنوينها على أنها نعت[4]، بينما أجاز ابن النحاس نصبها على إضمار خبر النفي[5].

وذهب أبو حاتم إلى أنه ربما أريد بها العموم؛ أي (لا ذلولَ مثيرةٌ للأرض) مع أنها لا تسقي الحرث[6]، ومن الجدير بالذكر أن العكبري اكتفى بإيراد رأي أبي حاتم واستبعده[7].

ولذلك يتفق العكبري والأخفش بعدم جواز عدها نافية للجنس؛ لانتفاء دلالة العموم، بناء على فهمهما للآية الكريمة، وفي الجانب الآخر لتوجيه الآية يتفق ابن النحاس وأبو حاتم على عدها نافية للجنس؛ لأن المعنى يدل على العموم، وهذا ما يؤيده الزمخشري في الكشاف، إذ قال: "قرأ أبو عبد الرحمن السلمي: (لا ذلولَ) بمعنى (لا ذلولَ هناك)؛ أي حيث هي، وهو نفي لذلها ولأن توصف به"[8]، والناظر لقوله تعالى يجد أن المعنى يشير إلى بقرة لم تذلل للركوب ولم تسق الأرض، بل انحصر عملها بحراثة الأرض وإثارتها، وبذلك يرجح رأي ابن النحاس وأبي حاتم

---

1 البقرة: 71.

2 ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 7، والزمخشري، الكشاف: 288/1، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 452/1، وأبو حيان، البحر المحيط: 256/1.

3 العكبري، إعراب القراءات الشواذ 175/1، وانظر ابن هشام، شرح شذور الذهب 117، وأبو حيان، البحر المحيط 256/1.

4 النحاس، إعراب القرآن: 60/1.

5 النحاس، إعراب القرآن: 60/1.

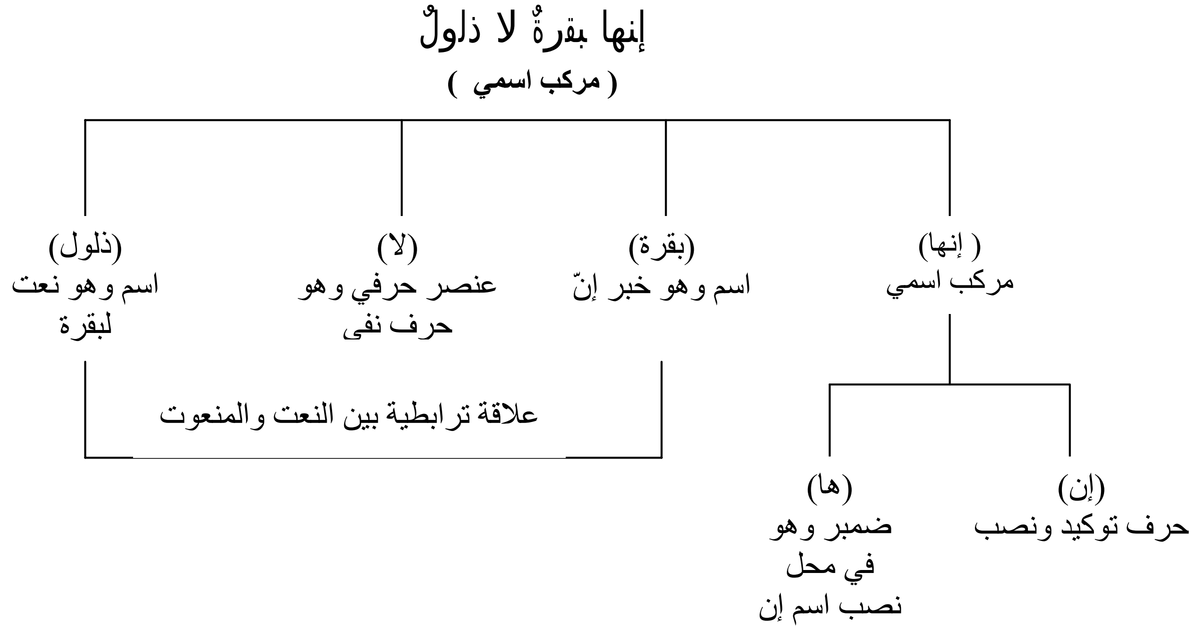
6 العكبري، إعراب القراءات الشواذ 175/1.

7 العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 175/1.

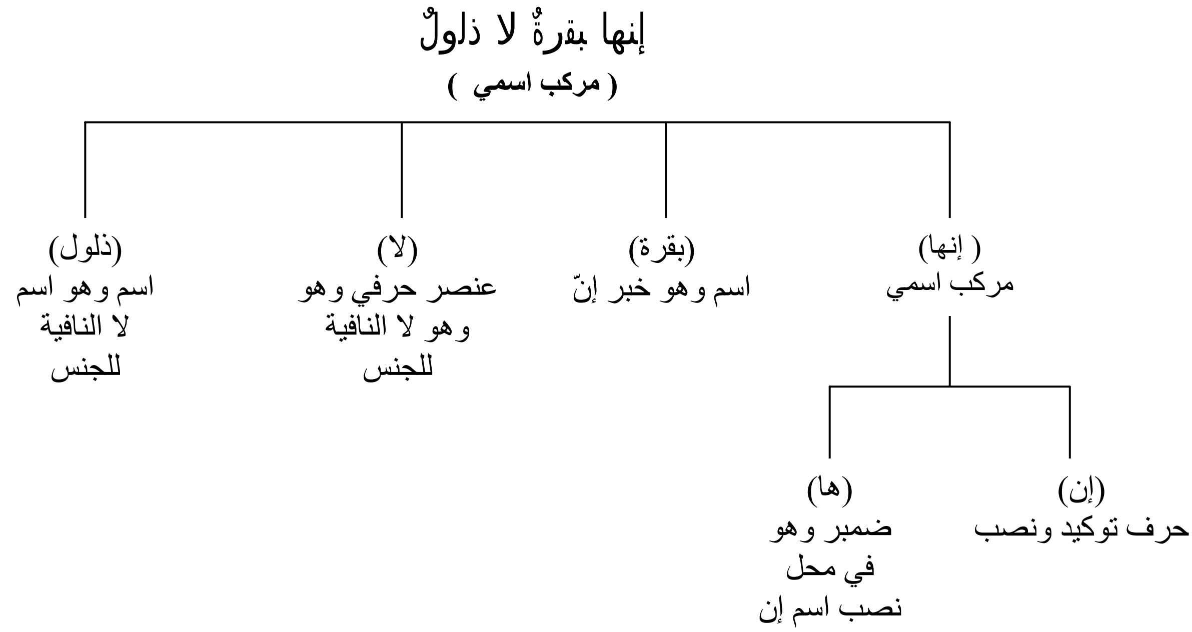
8 الزمخشري، الكشاف: 179/1.

في إجازة نصب (ذلول) على أنها اسم لا النافية للجنس، على الرغم من شذوذ القراءة.

1- قراءة الجمهور:



2- القراءة الشاذة:



في النمط الأول جاءت كلمة (ذلولٌ) مرفوعة على أنّها نعتٌ لبقرة، وقد فصل بين النعت والمنعوت حرف النّفي .

أما النمط الثاني، فقد عدتْ فيه (لا) نافية للجنس مما أدى إلى نصب (ذلولَ) على أنّها اسم لا النّافية للجنس العاملة عمل إن .

2.5 الحروف المختصة بالأفعال:

الجزم:

لقد عالج العكبري أنماطاً متعددة تختص بالجزم، نذكر منها ما جاء في قوله تعالى: "❒◆✌♦⌶ ③♦➔⇗☺⌧⇗✍ ✌⌶⌘ ✂✍✍☜◑⌚○⌚⌧⌚⌧♦⇘⌚⌧⬥♁ ❒◆♎➔❑◆ ✌⇗♦⇖⇗✌⇗⇘ ▫♦☒• ⑥♦③♦✍✍← ←➔☸⇘✋✡✍ ❒◆♦♦ ♎⌧⌀⇳☺✞✍"[1]، إذ قرئت (لا يخف)[2]، ويرى العكبري في ذلك رأيين:

الأول[3]: أن (يخف) مجزومة بـ (لا) على أنها ناهية، وهو ما ذهب إليه الزمخشري[4]، وهذا يتماشى مع ما جاءت به قواعد النحاة، وما تداولته العرب على ألسنتها، علماً بأن النهي لا يؤثر على ما أرادته الآية الكريمة من معنى؛ لأن النفي مقصود به الغائب والنهي أدى إلى تحويل الصيغة إلى الخطاب.

والثاني[5]: أن الجزم باسم الشرط، وبذلك تكون الفاء زائدة وهذا سائغٌ كون اسم الشرط (من) جازم لفعل الشرط وجوابه، على أن لا يكون جواب الشرط متّصلاً

---

[1] طه: 112.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 93/2، والأصفهاني، المبسوط: 298، والقيسي، الكشف: 107/2، وابن الجزري، تحبير التيسير: 141، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 149/11.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 93/2، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 90، وابن جني، المحتسب: 60/2.

[4] الزمخشري، الكشاف: 554/2.

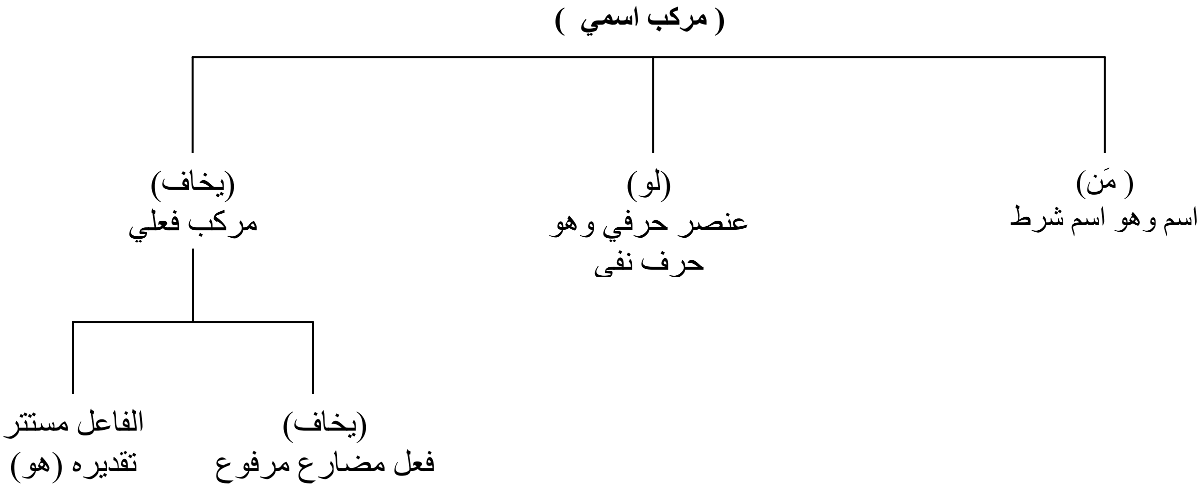
[5] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 94/2، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 249/11، والشوكاني، فتح القدير: 387/3.

بفاء الجزاء؛ لذلك عد العكبري ومن نحا نحوه الفاء زائدة، حتى يستقيم القول مع قواعد النحاة.

والراجح من القولين الأول؛ لأنه لم يعمد لعد الفاء زائدة، وسوغ جزم الفعل بأن كانت لا ناهية، وتكون جملة جواب الشرط في محل جزم.

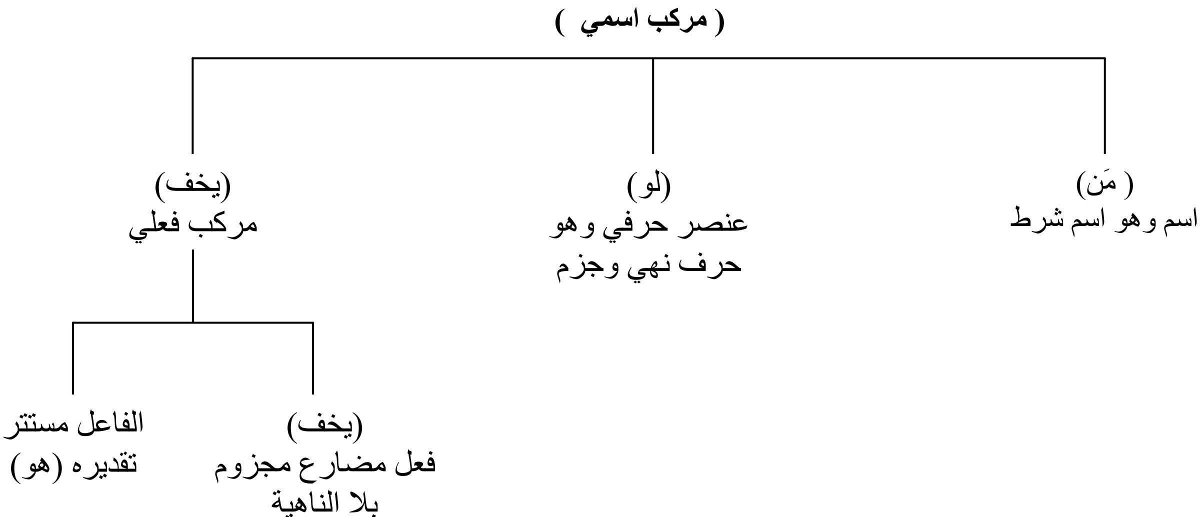
1- قراءة الجمهور :

من يعمل من الصالحات . . . فلا يخاف



2- التوجيه الأول :

من يعمل من الصالحات . . . فلا يخف



3- التوجيه الثاني :



ففي النمط الأول ارتفع الفعل المضارع (يخاف) على أن (لا) نافية ولا تعمل في المضارع بعدها .

أما النمط الثاني فقد عدتْ فيه (لا) ناهية مما أدى إلى جزم الفعل المضارع بعدها، وهذا لم يخرج عن المعنى المراد كما أسلفنا .

وفي النمط الأخير كان عامل الجزم في الفعل المضارع (يخف) هو اسم الشرط الجازم (من)، وعليه تكون الفاء زائدة ؛ كي يسوغ الجزم .

ونفي قوله تعالى: "◑⚟☼❋✍✎ 📖❐❻⬀ℴ⍓▩▫✡❒◷⌨⍓
✍⚟✍✍◉ℓ⬂⬩⍓✉♎✍ 📁❒⊕⚟❷❸☪✂ ❐◆☼♦⓿☞③❷ॐ✂
☎ ❐◆⬥⬥ ✍➔○⬄★♦✍⬉ ⬉♦♊⇳ 📖❐◷⬁♦❒◷▩☞
✂✍💻⬂♑❒⬥⬀⑩⚐☞"[1]، فقد أورد العكبري في إعراب القراءات الشواذ أن الآية قرئت (لا تَسألْ) بفتح التاء وسكون اللام وذلك على النهي[2]، ووجه ذلك عنده

---

[1] البقرة: 119.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 201/1، والفراء، معاني القرآن: 75/2، الفارسي, أبو علي (1983) الحجة علل القراءات, تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين, الهيئة المصرية العامة للكتب: 136/2، وأبو حيان، البحر المحيط: 368/1.

أن الفعل عندما انتقل من صيغة المبني للمجهول إلى صيغة المبني للمعلوم الموجه للمخاطب، تغير معنى (لا) من النفي إلى النهي، لا سيما أن لا الناهية تشتهر بدخولها على صيغة الخطاب.

إلا أن الآية جاءت بأشكال أخرى تقوي جانب النفي، إذ قرئت: (ولا تُسلُ)[1]، كما قرئت (ولن تُسألَ)[2]، وقرئت أيضاً: (وما تُسألُ)[3].

وزيادةً على ما ورد في هذه الآية من قراءات تؤكد قراءة الجمهور بالنفي، فإن المعنى يعضد هذا الوجه، كون معنى الآية ينسجم مع النفي؛ لأن ا تعالى يواسي نبيه الكريم ـ صلى ا عليه وسلم ـ بحيث إنه حصر مهمته في التبشير والإنذار، دون أن يسأل أمام ا عمن كفروا بدعوته.

ولو كان النهي حاضراً، لما وصلنا إلى هذا المعنى؛ لأن ا ـ عز وجل ـ لا يخاطب الرسول ـ صلى ا عليه وسلم ـ بأن لا يسأل عن الكفار ومصيرهم.

وأرى لزاماً علي أن أذكر ما أورده الزمخشري في هذا السياق، بعد أن وجه قراءة النهي (لا تسألْ) فقال: "نهي عن السؤال عن أحوال الكفرة والاهتمام بأعداء ا ، ومعناه تعظيم ما وقع فيه الكفار من العذاب، كما تقول: كيف فلان؟ سائلاً عن الواقع في بلية، فيقال لك: لا تسألْ عنه، ووجه التعظيم أن المستخبر يجزع أن يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته[4].

3.5 نواصب المضارع:

تعددت أشكال الشذوذ في هذا الباب، ومن ذلك ما أورده العكبري في توجيهه لقوله تعالى: "🔔♦🙰🕭⬀🗹✁☎ 🕮❐👌❐♑⬂➔⮹✍⬉ ▫🙵❸🙲❑🙰
♊♦👌 ③⬉▦⬂○⮰⑨🡐 ▫🙵❸🙲❑🙰 ❐◆④❑○⬄▦🙵🖮🡒

---

[1] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 201/1.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 201/1، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 9، وابن زنجلة، حجة القراءات: 112، والزمخشري، الكشاف 308/1.

[3] الزمخشري، الكشاف: 308/1، والفخر الرازي، التفسير الكبير 30/4، وأبو حيان، البحر المحيط 367/1.

[4] الزمخشري، الكشاف: 209/1.

✁👓✏👓♏&👌♦👓✏↗◆"[1]، إذ قال: إنها قُرئت (ويسفك) بنصب الفعل[2]، ووجه ذلك عنده أنه جعل (ويسفك) جواب الاستفهام (أتجعل)، وعد الواو كفاء السببية والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة[3].

وذكر ابن هشام الأنصاري أن الواو تنصب الفعل المضارع إذا سبقت بنفي أو طلب[4]، والنصب لا يكون بها وإنما يكون بأن مضمرة بعدها، فالواو حرف عطف دلّ على الناصب المحذوف، وهذا يفسر توجيه العكبري إذ قال: إنها وقعت في جواب الاستفهام، والاستفهام طلب.

ويرى الكوفيون أن النصب حاصل بها[5]، خلافاً للبصريين الذي يرون بأن الواو عاطفة والنصب بأن مضمرة كما تقدم ذكره، ويرى أبو حيان أن النصب بعد الواو بـ (أن)، والواو بمعنى الجمع[6]، وهو مذهب البصريين، إذ سموا هذه الواو (واو الجمع) وحتى تُنصب بـ (أن) اشترطوا لها شروطاً ثمانية، منها أن تسبق باستفهام، ومثاله ما جاء في قول الشريف الرضي:

أتبيت ريان الجفون من الكرى   وأبيتَ منك بليلةِ الملسوع[7]

والشاهد فيه نصب (أبيتَ) بأن مضمرة بعد واو الجمع المسبوقة بالاستفهام (أتبيت).

وقد شكك أبو حيان بهذا الشاهد، إذ قال: "ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع"[1].

---

[1] البقرة: 30.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 143/1، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 4، والنحاس، إعراب القرآن 207/1.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 143/1.

[4] ابن هشام، مغني اللبيب: 361/2.

[5] ابن هشام، مغني اللبيب 361/2: وهذه الواو تسمى عند الكوفيين (واو الصرف)، وانظر المرادي، الجنى الداني 157.

[6] أبو حيان، البحر المحيط: 142/1.

[7] ديوان الشريف الرضي 497/1، وابن هشام، مغني اللبيب 668/2، والسيوطي، همع الهوامع 312/2.

ويتضح خلال رأي الكوفيين من خلال عدهم الواو ناصبة بذاتها، مما يلغي سمة التسلسل في التركيب النحوي، فالأصل أن تكون الواو عاطفة بحيث تعطف جملة (يسفك) بالضم على جملة (يفسد)، وما جاء في القراءة الشاذة من نصب الفعل (يسفك) دعا إلى تقدير ناصب مستقل، مما يحافظ على وظيفة الواو العاطفة.

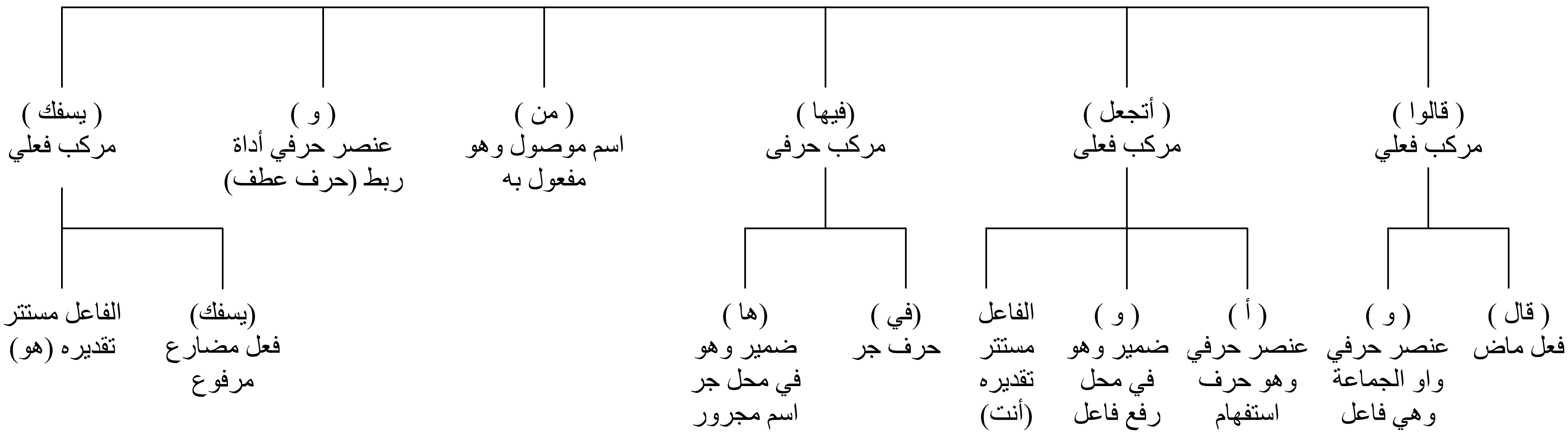
---

[1] السيوطي، همع الهوامع 312/2.

1 – قراءة الجمهور:

قالوا أتجعلُ فيها من... ويسفك الدماء

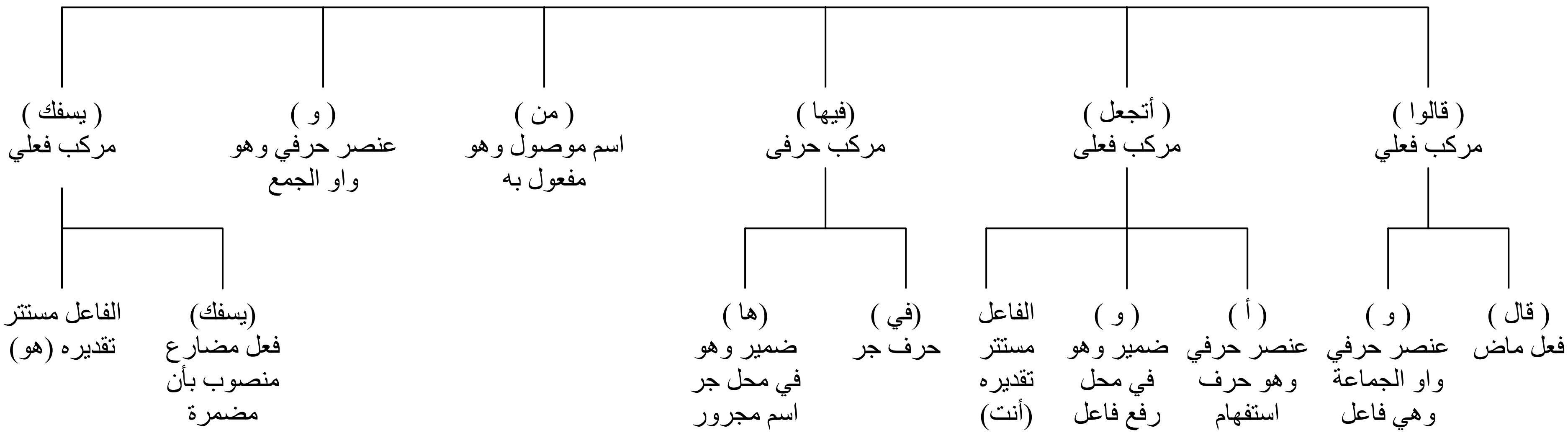
(مركب فعلي)



2 –رأي البصريين في توجيه القراءة:

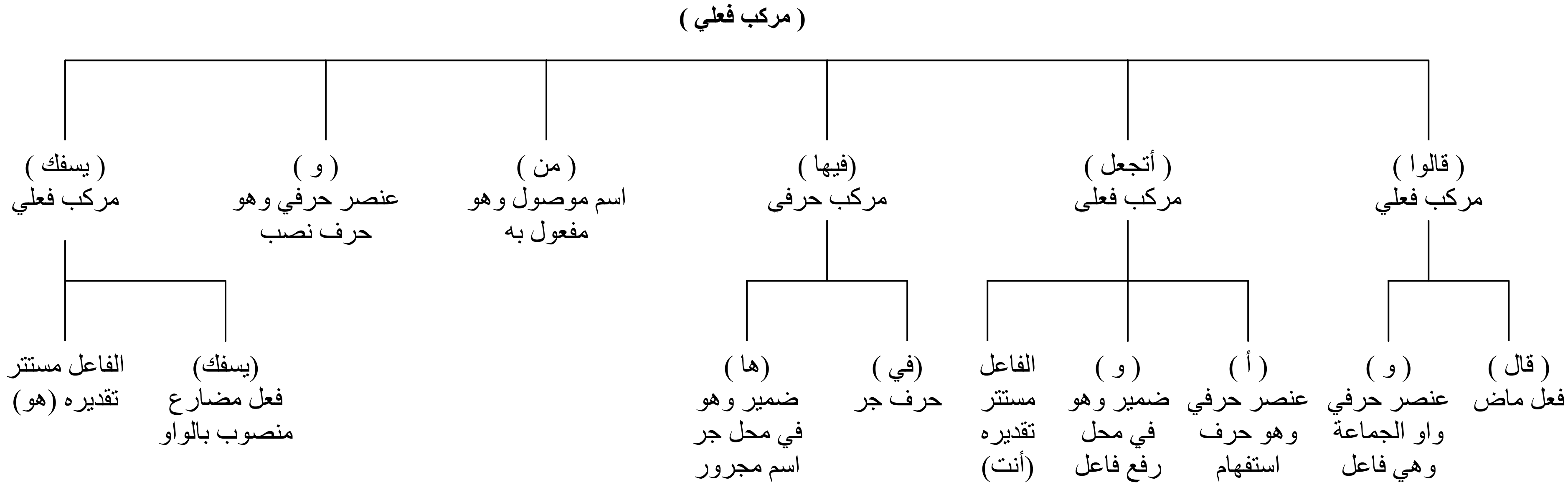
قالوا أتجعلُ فيها من... ويسفك الدماء

(مركب فعلي)



3 –رأي الكوفيين في توجيه القراءة:

قالوا أتجعلُ فيها من... ويسفك الدماء



ففي النمط الأول جاء الفعل المضارع (يسفك) مرفوعاً على أن الواو حرف عطف لا تأثير له على المضارع نصباً أو جزماً .

أما النمط الثاني فقد نُصِب الفعل المضارع (يسفك) وهو على رأي البصريين منصوب بأن مضمرة تُقدر بعد حرف العطف (الواو) .

وجاء راي الكوفيين مخالفاً – كعادتهم - لرأي البصريين ؛ إذ عدوا الواو ناصبة بذاتها، وعليه يكون الفعل المضارع (يسفك) منصوب بها

وفي قوله تعالى: "♎︎♦︎✌︎♐︎♦︎♏︎ ♦︎❒︎♦︎⬀︎ 🕮︎❒︎♌︎❒︎ 🖫︎♍︎➐ 🖎︎🖅︎♍︎♈︎⬈︎🕸︎⬀︎ 🕭︎➔︎❒︎▪︎❒︎🕒︎ 🕮︎❒︎❒︎⬃︎ ⬈︎◆︎✁︎❒︎♍︎➑✓︎ ☽︎♍︎🖫︎■︎➐🗐︎ ➏🡣︎🖏︎🖏︎♊︎♐︎ ⬅︎⌧︎⑨♎︎♋︎⑨⌨︎"[1]، أورد العكبري أنها قرئت (أو آوي) بالنصب[2]، وذلك على إضمار (أن) بعد (أو) العاطفة، وهذا لم يخرج عن فلك البصريين الذين عدوا (أو) هذه هي العاطفة، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، ومذهب الكسائي أن (أو) هذه ناصبة للفعل بنفسها، وذهب قوم من الكوفيين على رأسهم الفراء إلى أن الفعل انتصب بالخلاف[3].

وما جاء به البصريون يكون بتقدير (إلى أن) مكان (أو)، كما في قول الشاعر:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ[4]

والشاهد فيه أن (أو) جاءت بمعنى (إلى أن) ليصبح تقدير الكلام: (لأستسهلن الصعب إلى أن أدرك المنى)، وهذا ينسجم مع ما جاء في الآية الكريمة السابقة، فتقدير الكلام فيها على هذا النهج يكون (قالَ لو أن لي بكم قوةً إلى أن آوي إلى ركنٍ شديدٍ)، ولو بقي الرفع في (آوي)، لأصبحت (أو) بمعنى التخيير الكائن بين القوة بهم أو اللجوء إلى ركن شديدٍ يقوى به.

---

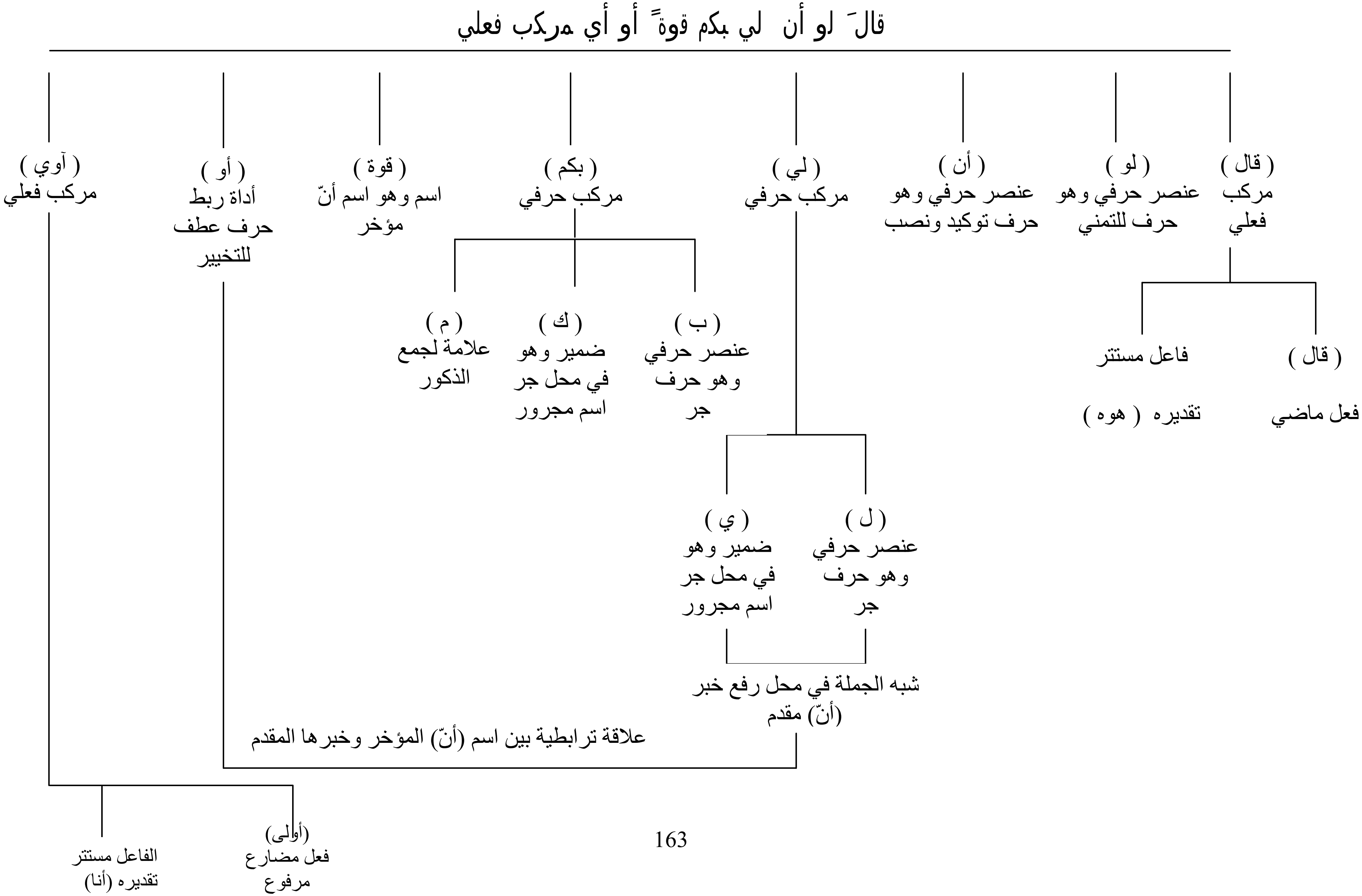
[1] هود: 80.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 668/1، و ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 60-61، وأبو حيان، البحر المحيط 247/5، وابن جني، المحتسب 326/1.

[3] المرادي، الجنى الداني 222، وانظر السيوطي، همع الهوامع: 304/2.

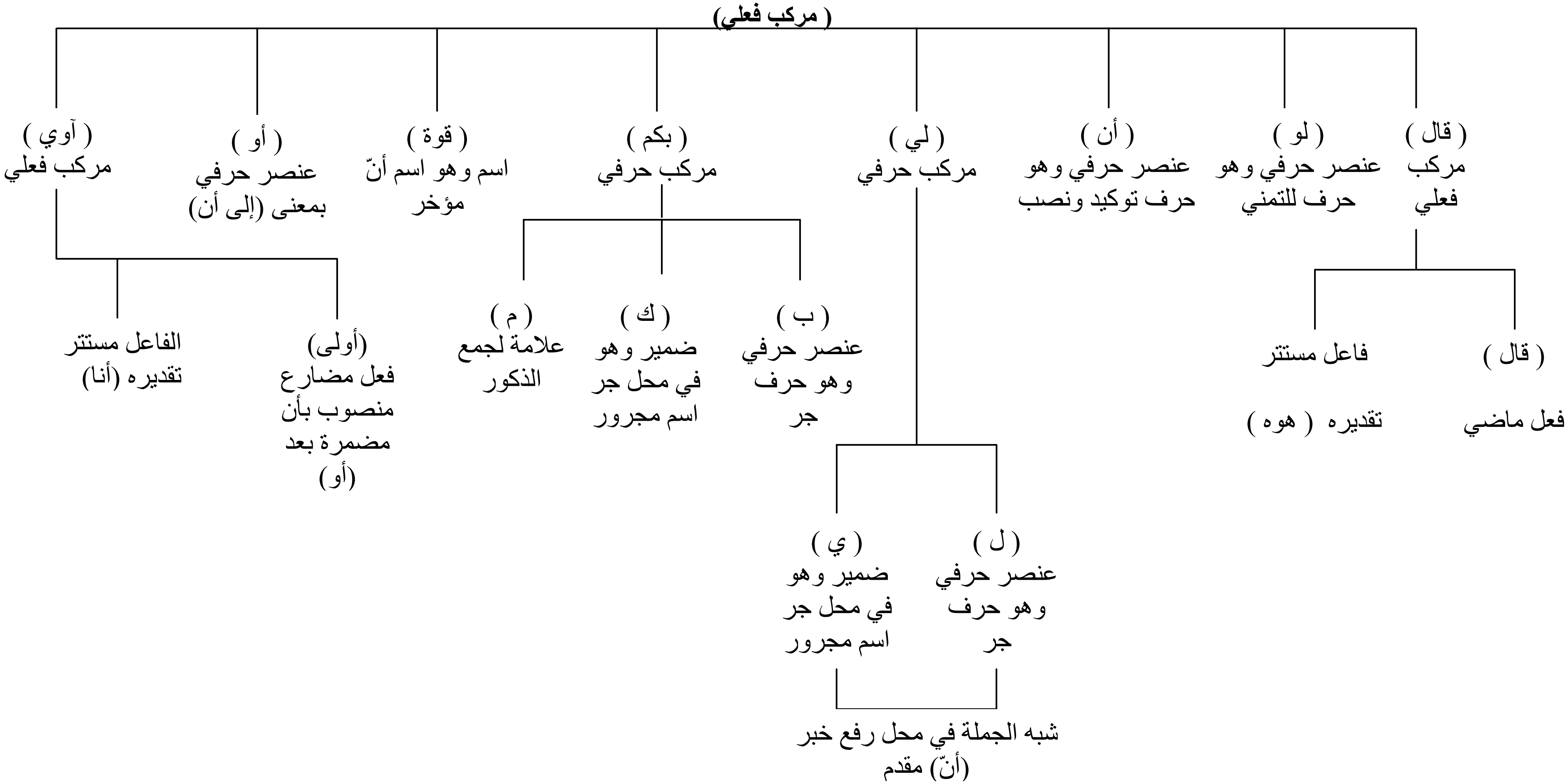
[4] السيوطي، همع الهوامع 304/2، وابن هشام، أوضح المسالك 172/4، وابن هشام، مغني اللبيب 67/1.

1- قراءة الجمهور :

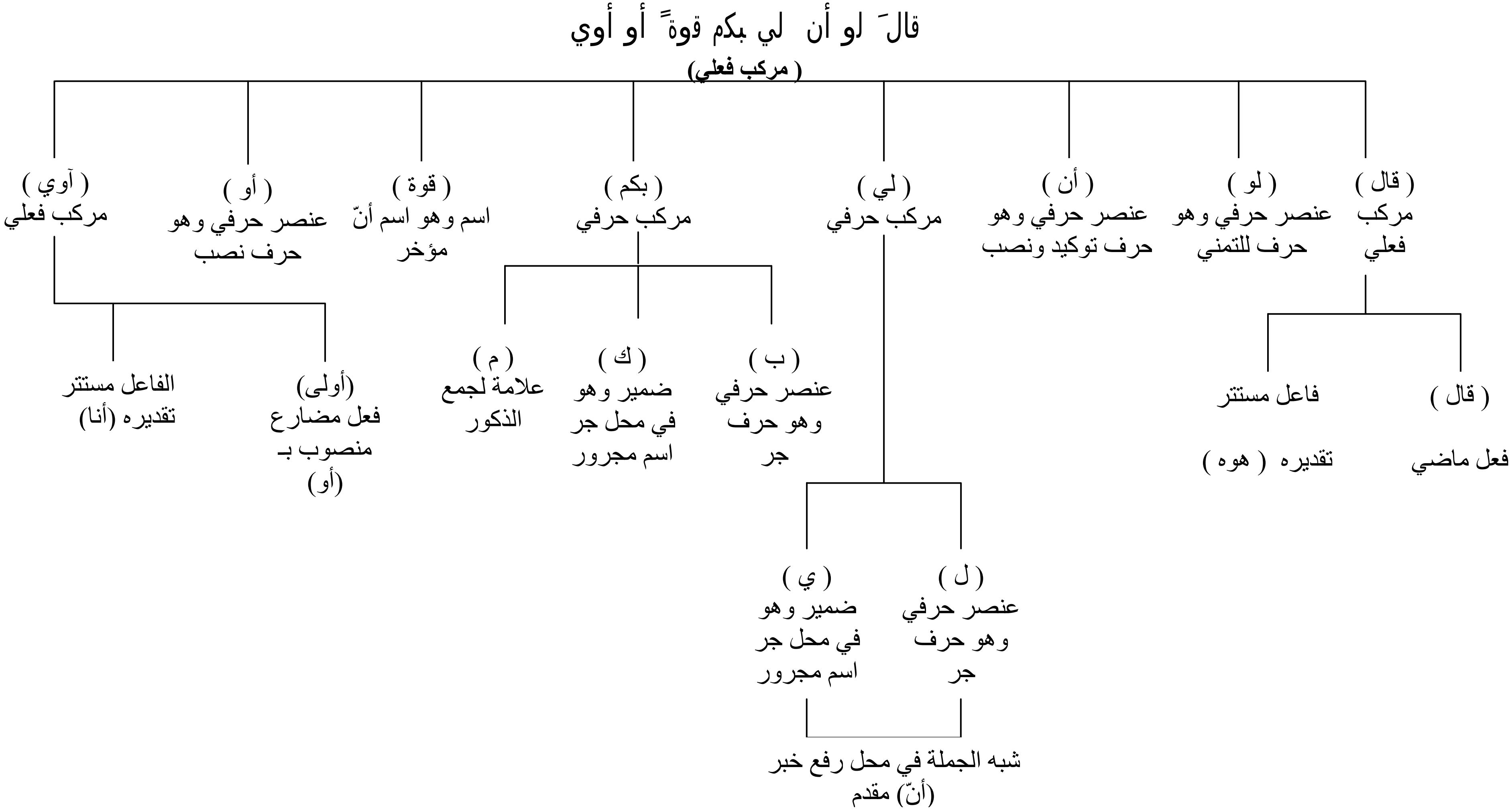


2- رأي البصريين في توجيه القراءة

قالَ لو أن لي بكم قوةً أو أوي



3- رأي الكوفيين في توجيه القراءة



ففي النمط الأول جاء حرف العطف (أو) بشكله الأصلي مفيداً للتخيير، وعليه يكون الفعل المضارع (آوي) مرفوعاً، لعدم وجود عامل النصب .

أما النمط الثاني فقد انتصب الفعل المضارع (آوي) ووجهه عند البصريين أن النصب بأن مضمرة تُقدر بعد (أو)، فهم يرفضون أن تكون (أو) ناصبة بذاتها .

أما الكوفيون فيجيزون النصب بـ (أو) مباشرةً، مما دعاهم لأن يقولوا بأن الفعل المضارع (آوي) منصوب بها مباشرة، دون تقدير عامل محذوف .

4.5 الحروف غير المختصة

واو الحال:

أورد العكبري في إعراب القراءات الشواذ توجيهاً لما جاء في قوله تعالى: "⌑⬧➔⌂⊙❁⊘✁ 🕮❑♌ ✍♦▤⬁❷♦♎➔❑✁☎ ⅄⌧⓿⬂★ॐ✍ ❑◆⑥♦♑⬂➔⌂✍⬧• ✁✍✍✎✦ ⌑♉⑩❍♉ ⌘⌂❷⬀❸☪✁ ▤•⚘♉❷❸☪✁"[1]، إذ قال: قرئت (يجعل) بالرفع[2]، على أساس أن الواو حالية، والجملة في محل نصب حال، ليصبح المعنى: (عسى أن تكرهوا شيئاً في حال جعل ا فيه خيراً).

ويمتنع اقتران جملة الحال بالواو في مواضع منها أن تكون الجملة مضارعية مثبتة غير مقترنة بقد[3]، على الرغم من أنه سمع عن العرب أنماطٌ اقترنت فيها الواو بجملة فعلية مضارعية مثبتة لم تسبق بـ (قد)، ومنه ما جاء في قول عنترة:

علّقتها عرضاً وأقتلُ قومها زعماً لعمر أبيك ليس بمزعمِ[4]

والشاهد فيه عد الواو حالية مقترنة بجملة فعلية فعلها مضارع مثبت غير مقترن بقد، وقد ُأولت جملة الحال في هذا البيت على أنها جملة اسمية مصدرة بمبتدأ

---

[1] النساء: 19.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 377/1، و ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 25، والزمخشري، الكشاف 515/1.

[3] عباس حسن، النحو الوافي 398/2.

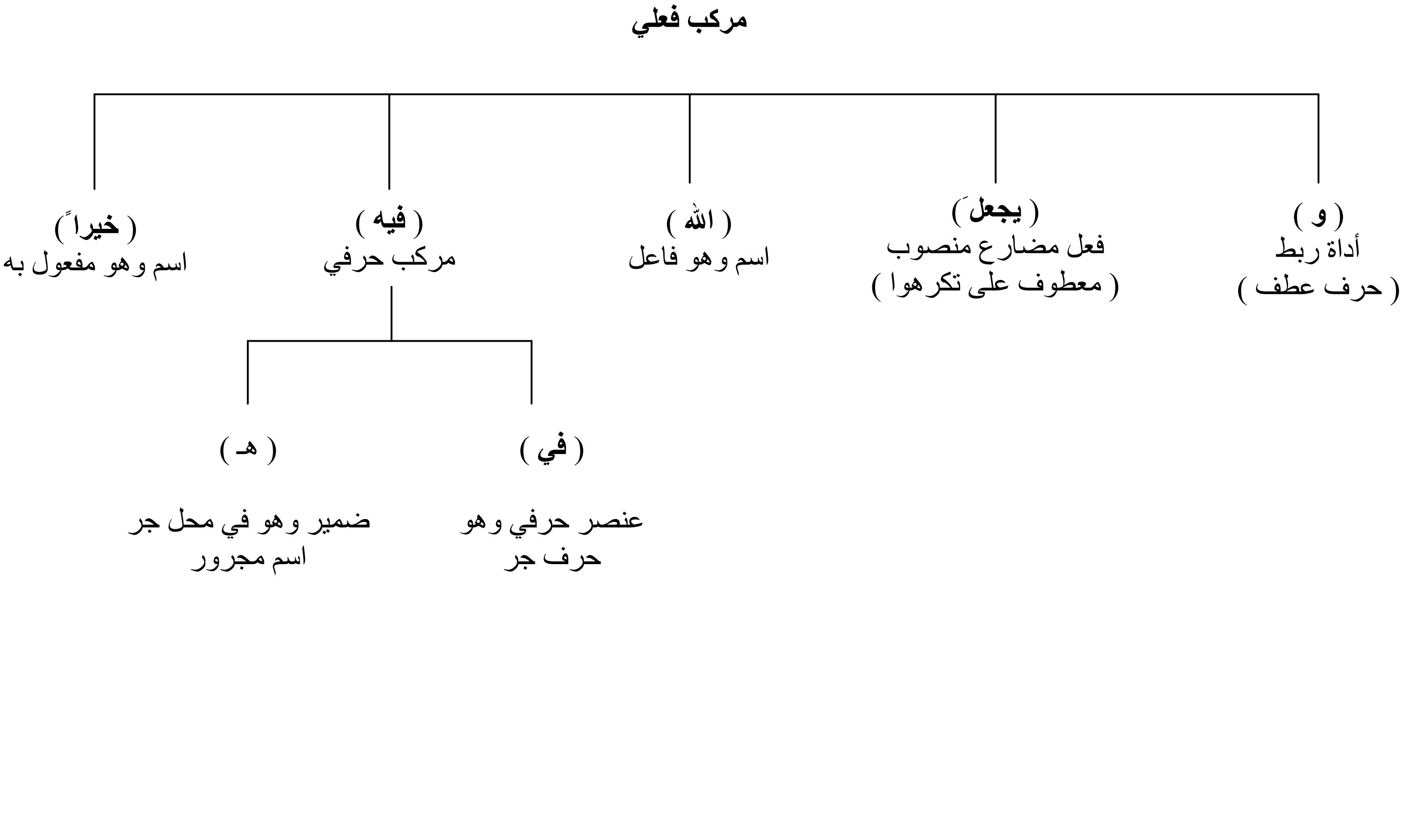
[4] عنترة بن شداد، ديوانه (2004)، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان: 12

محذوف، والجملة الفعلية المذكورة في محل رفع خبر، ليكونا جملة اسميةً في محل نصب على الحال.

وبناء على ذلك فإن توجيه العكبري لهذه القراءة انسجم مع المعنى وخالف القاعدة، وهذا خاضع لمعايير التداول المعنوية، التي ربما لو حظيت بالدراسة الجادة لأدت إلى تغيير الكثير من الأنماط النحوية، وخاصة أن هناك شواهد تؤكّد مثل هذه الأنماط.

1- قراءة الجمهور :

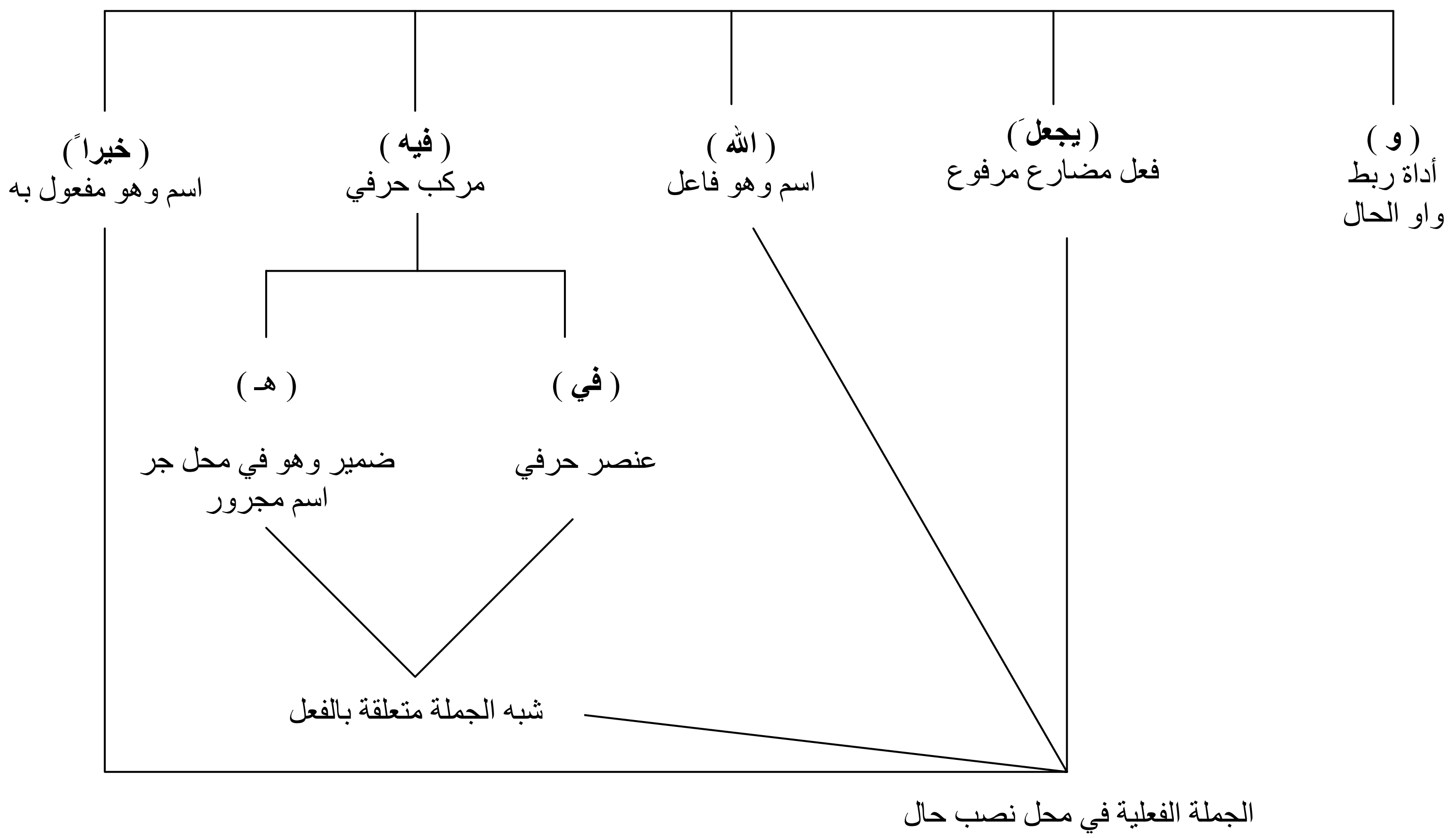
ويجعلَ ا فيه خيراً



2- القراءة الشاذة:

ويجعلَ ا فيه خيراً

مركب فعلي



ففي النمط الأول جاءت الواو حرف عطف، والجملة الفعلية بعده معطوفة على ما قبلها .

أما النمط الثاني فقد عدتْ فيه الواو (واو الحال) وعليه تكون الجملة الفعلية بعده في محل نصبٍ على الحال، وهذا مخالف للقاعدة النحوية، إلا أنّه ورد له نظير في الشعر العربي كما مر سابقاً .

5.5 العطف:

جاء في كتاب إعراب القراءات الشواذ أمثلة دالّة على هذا الباب أذكر منها ما جاء في قوله تعالى: "✌⑩➲♦✍➷⇙🖰 🏳❑☠▪ 📖❑✌✓✗📖"[1]، فقد أورد العكبري أنها قُرئت (ثُمّ) بضم الثاء[2] ووجهها عنده أنها حرف عطف قصد به جمع الصفات المذكورة[3].

وقال الزمخشري في هذه القراءة: إنها تعظيم للأمانة، وبيان لأنها أفضل صفاته المعدودة[4].

ولكن السياق القرآني يلزم الإبقاء على (ثَمّ) ظرفاً؛ لأن معنى قوله تعالى السابق: "مطاعٍ في السماوات أمين على وحي ا جلّ وعز ورسالاته"[5]، وهذا لا يلغي صواب الجانب النحوي التركيبي في قراءة الجمهور وفي القراءة الشاذة، مما يعني بأن ثبات الحركة الإعرابية لكلمة (أمين) جعلهم يتوهمون أن الظرف (ثَمّ) هو حرف العطف (ثُم) وما يضعف هذه القراءة أن تعداد صفات الرسول ـ صلى ا عليه وسلم ـ لا تحتاج إلى مهلة لذكرها، كما أن الدلالة المكانية المتمثلة في كون الطاعة في السماء تحتم وجود ظرف المكان (ثَم)، الذي نقل الأمانة مع الطاعة إلى السماء، لاسيما أن الآية الكريمة سبقت بقوله تعالى: "❶✎❽ 🕭➔❑▪❑☺ ⇱✎☪⑨⌧ ❶✎❽ ✁✍◉↜⇘➔⌧❷⬀⏲⇘ ✌♦▤⇖✓✗📖 ⇗⇜✂⇔ ✌⑩➲♦✍➷⇙🖰 🏳❑☠▪ 📖❑✌✓✗📖"[6]، لذلك فإن ضعف القراءة ظاهر.

---

[1] التكوير 21.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 686/2، وابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن 169، وأبو حيان، البحر المحيط 434/8، والفخر الرازي، التفسير الكبير 73/31، والعكبري، التبيان 1273/2.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 686/2.

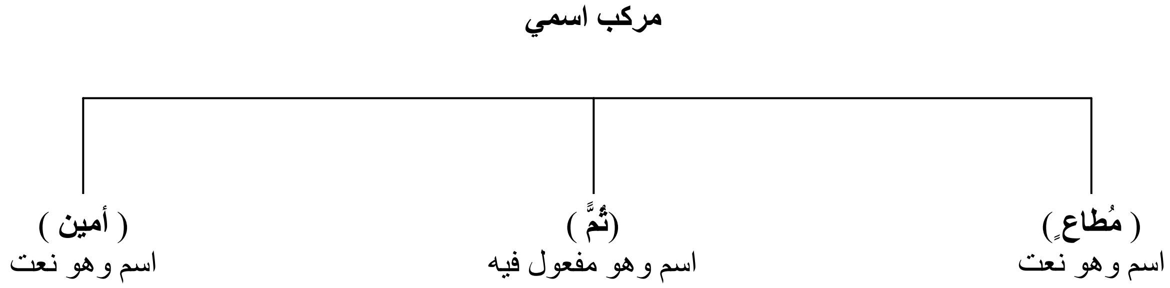
[4] الزمخشري، الكشاف 224/4.

[5] النحاس، إعراب القرآن 102/5.

[6] التكوير 20-21.

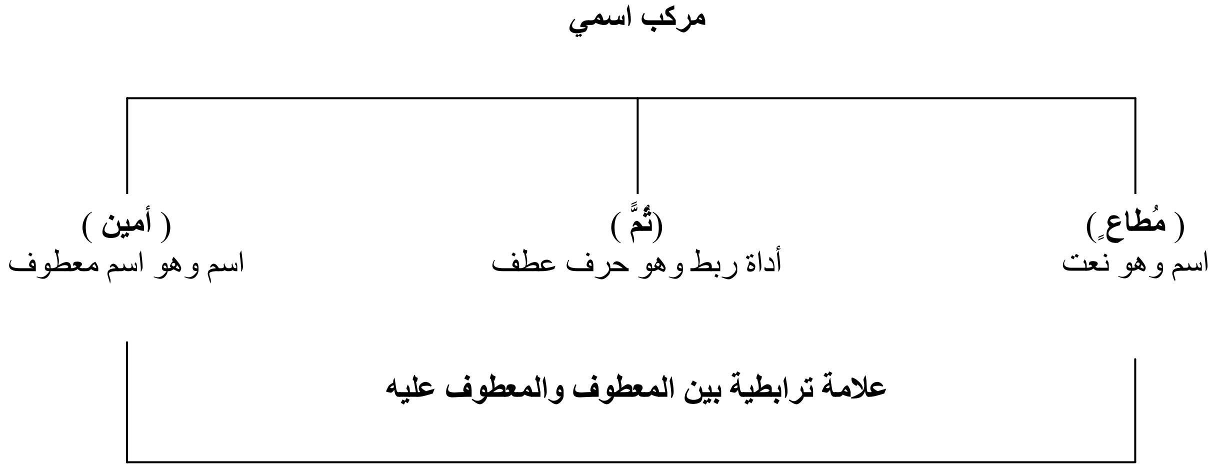
1-قراءة الجهور:

مطاعٍ ثَم أمينٍ



2- القراءة الشاذة :

مطاعٍ ثُم أمينٍ



ففي النمط الأول جاءت (ثَم) بفتح الثاء على أنّها ظرف مكانٍ، والاسم بعدها مجرور بالإضافة إليها .

أما النمط الثاني فقد تغيرتْ حركة الثاء من الفتح إلى الضم، فتغير الظرف ليصبح حرفَ عطفٍ، وأصبح الاسم بعده معطوفاً على ما قبله .

وفي قوله تعالى: "🕮❒❒◆🖹➔🖬❋☺⍓ ⬉◆🕔♑⍓⑨←❒✃☎
⬉◆♑⇳⑨✡✃ ✡❋⌛◆⓿⌧■←🕔 ▫⬩❷⍿③🖃⮘ 🖏♓🙥✡⬀♑←🕱 🗐
🖃◆🙤⬀ 🕮❒🗍🖎⬂✡⬩❸←♎🕱➔⬀ ⬩⬩ ③⬉⬩⬀🖏🙥✡⬉❑♍🙢"[1]، فقد أورد العكبري في إعراب القراءات الشواذ أنّها قُرئت (أو كلّما) بإسكان الواو[2]، ووجهها عنده أن (أو) بمعنى (بل)[3].

وهذا ما ذكره ابن جني تعليقاً على قراءة أبي السمال هذه، إذ قال: "أو هنا بمعنى بل"[4].

ولو سلّمنا بما اتفق عليه العكبري وابن جني لاختلاف السياق القرآني، بتحويله من الأسلوب الإنشائي الطلبي إلى الأسلوب الخبري، البعيد عن معنى التعجب والإنكار المراد من أسلوب الاستفهام في قراءة الجمهور، وما يعضد قراءة الجمهور ـ أيضاً ـ أن الأخفش عد الواو زائدة دخلت عليها همزة الاستفهام[5].

ولو كانت (أو) بمعنى (بل) لانتفى حكم الكفر بالآيات والبينات الإلهية، وأُثبت نقض الكفار العهود.

وقد جاء الزمخشري برأي خالف السابق من خلال اعتماده (أو) بمعناها الحقيقي الدال على التخيير، إذ قال: "وما يكفر بها إلا الذين فسقوا أو نقضوا عهد ا مراراً كثيرة"[6]، وهو بذلك ابتعد عن الإضراب الذي من شأنه أن يلغي أحد المعنيين (الكفر أو نقض العهود).

ولو أعدنا النظر فيما أورده الزمخشري من استخدام (أو) بمعناها الحقيقي (الدال على التخيير) لاسيما أنه استخدمها بلفظها في التقدير، لوقفنا متسائلين: ما الداعي إلى التخيير بين العام والخاص؛ العام المتمثل بالكفر، والخاص المتمثل

---

[1] البقرة 100.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 190/1، الزمخشري، الكشاف 300/1، المرادي، الجنى الداني 229، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 39/2.

[3] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 190/1.

[4] المرادي، الجنى الداني 229.

[5] النحاس، إعراب القرآن 71/1.

[6] الزمخشري، الكشاف 300/1.

بنقض العهود، وهذا من شأنه أن يضع علامة استفهام على ما جاء به الزمخشري، إلا إذا كانت (أو) بمعنى (الواو)، وقد تأتي كذلك[1]، كما في قول جرير:

جاء الخلافةَ أو كانت له قدراً   كما أتى ربه موسى على قدر[2]

والشاهد فيه أن (أو) هنا بمعنى (الواو) والتقدير: (جاء الخلافة وكانت له قدراً)، ويكون تقدير الآية: (ولا يكفر بها إلا الفاسقون والذين ينقضون عهد ا).

6.5 الحروف الزائدة:

أورد العكبري في إعراب القراءات الشواذ توجيهاً لما جاء في قوله تعالى: "👌♋♊ ⌖•❸♒♐ 👌♦👓 ❀⍓🖫■📪♦ "[3] فقال إنها قرئت (شر) بالتنوين[4]، على وجهين: الأول تكون فيه (ما) نافية وهي ضعيفة عنده، والثاني تكون (ما) زائدة وسنأتي على تحليله.

أما النافية فبمقارنتها بتفسير قراء الجمهور بالآية الكريمة الذي جاء على أن المعنى يكون: (من شر جميع المخلوقات من الإنس والجن والدواب والهوام، ومن شر كل مؤذٍ خلقه ا تعالى)[5]، فإن القراءة الشاذة تخالف المعنى المراد من السياق القرآني المتواتر، إذ يصبح المعنى بتنوين (شر) خارجاً عما أقره الدين من أن ا خلق الخير والشر معاً، فمعنى الآية بناء على هذه القراءة تكون أن ا لم يخلق الشر، وهذا يتنافى مع ما أوردنا سابقاً.

---

[1] المرادي، الجنى الداني 229-230.

[2] جرير، جرير بن عطية الخطفي التميمي (2005)، تحقيق: حمدو طماس، ط2 دار المعرفة، بيروت، لبنان: 193، ابن هشام، مغني اللبيب 75، والمرادي، الجنى الداني 230.

[3] الفلق 2.

[4] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 670/2، أبو حيان، البحر المحيط 530/8: والقراءة لعمرو بن عبيد.

[5] الصابوني، محمد علي (2001)، صفوة التفاسير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان 598/3.

وما يقوي هذا المذهب أن القارئ (عمرو بن عبيد) معتزلي الفكر، وهذا سبب كافٍ لأصل السنة والجماعة لرفض القراءة.

علماً بأن التركيب النحوي في القراءة الشاذة لا يستقيم وقواعد النحو بعد تنوين (شر) وقطعها عن المضاف إليه بعدها، لتصبح الآية (من شر ما خلقَ).

وذلك لأن ما النافية لا يسبقها ما في حيزها وهو شرط عند العكبري، يقول في التبيان: "لا يجوز أن تكون نافية، لأن النافية لا يتقدم عليها ما في حيزها"[1]، وفي القراءة تقدم ما في حيز (ما) عليها فبطُل التركيب بناء على ذلك؛ لأن الأصل حتى يستقيم التركيب النحوي في هذه القراءة أن تكون (ما خلق من شر)، ولو استقام لهدمه المعنى.

أما الوجه الثاني فيورد العكبري رأياً يقول بأن (ما) زائدة، مخرجاً ذلك على قول الأخفش: بأن (ما) تزاد في الواجب، ثم نرى العكبري يضعف هذا الوجه معنوياً[2].

قد تكون الزيادة لتوكيد شر الخلق، إلا أن ضعف الوجه منع العكبري من تخريجه، ولما كان توجيه الزيادة عارضاً، بدا الاهتمام بوجه النفي أكثر شمولاً، لأن المصنف أسهب في تحليله، فكان التخريج الأول مدعاة للوصول إلى التخريج الثاني، على الرغم من أنهما يشتركان في مسألة قطع المتضامنين (شر) و (ما)، كما يشتركان في الضعف المعنوي والتركيبي معاً.

---

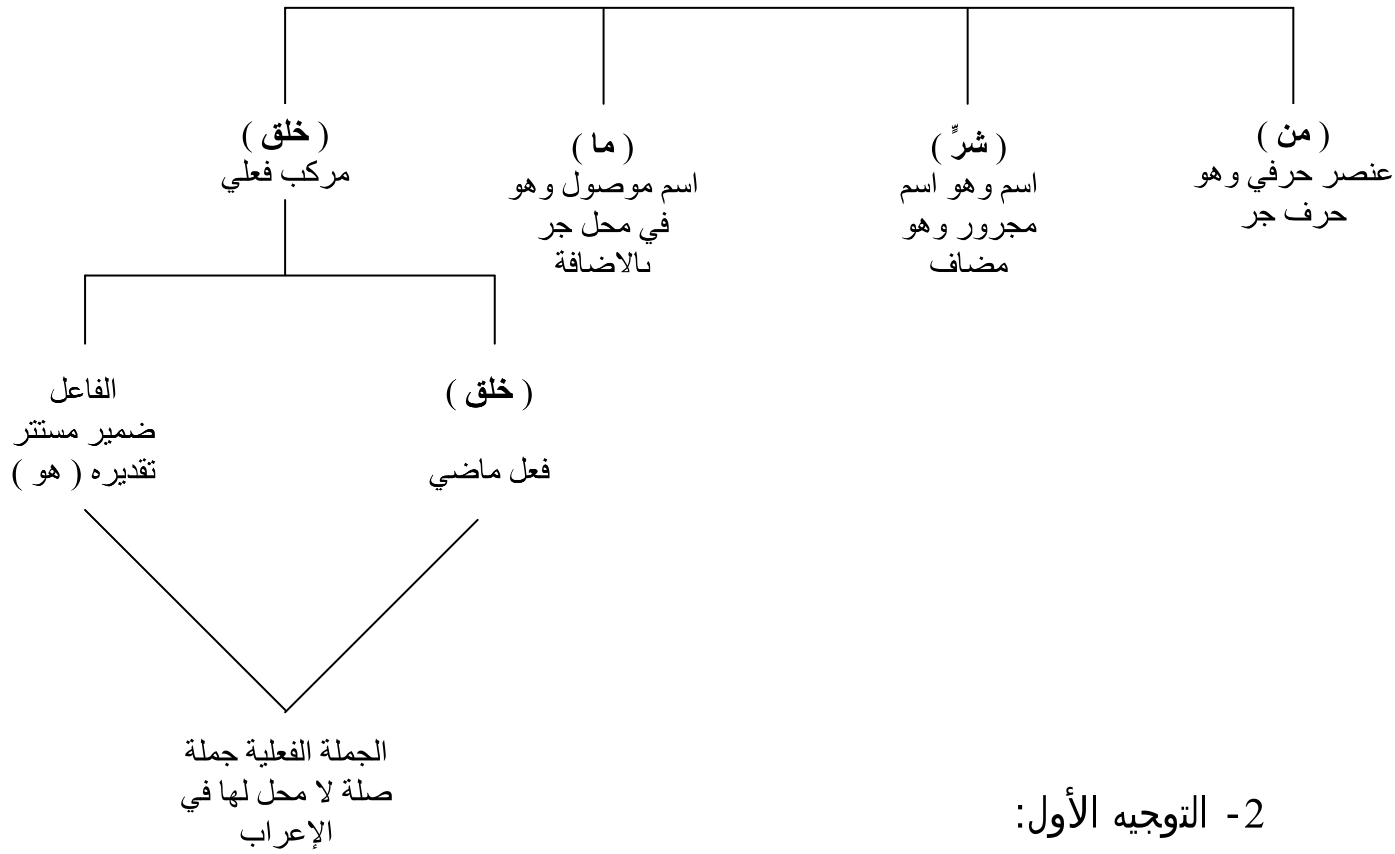
[1] العكبري، التبيان: 1310/2.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 760/2.

1- قراءة الجمهور:

من شر ما خاق

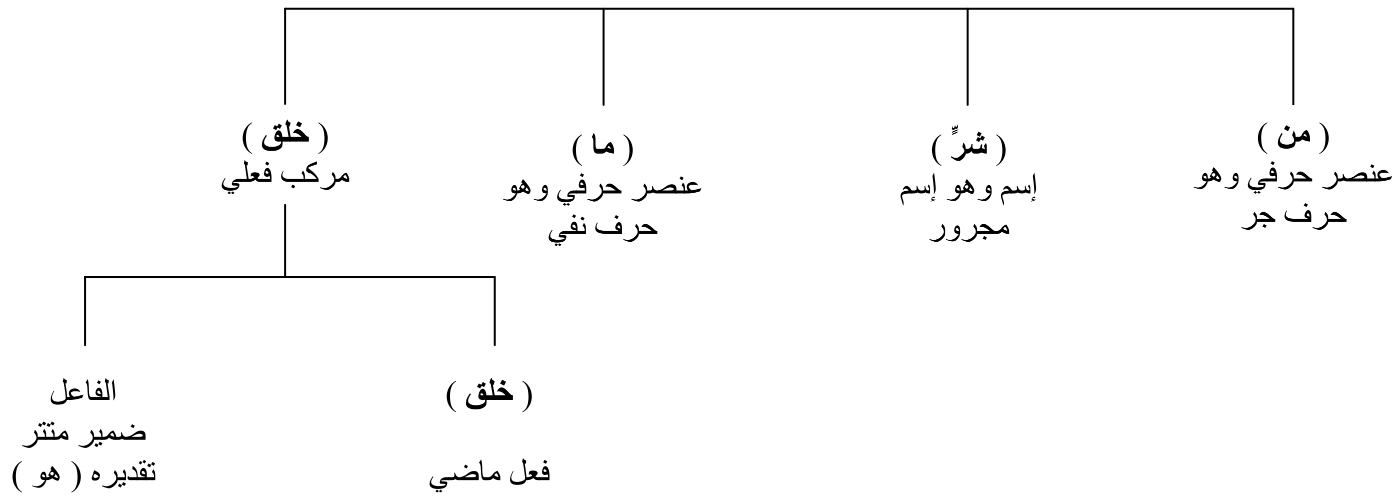
مركب حرفي



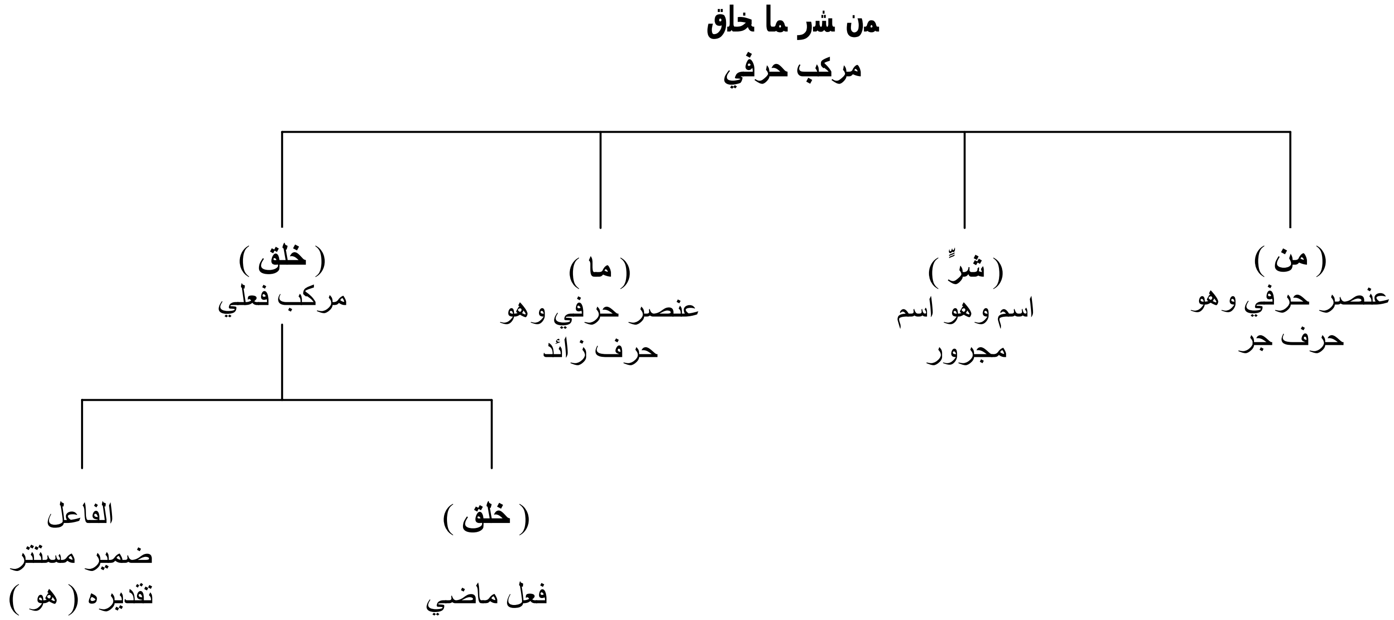
2- التوجيه الأول:

من شر ما خاق

مركب حرفي



3- التوجيه الثاني:



ففي النمط الأول جاءت (ما) اسماً موصولاً مضافا إلى شر، والمعنى (من شر المخلوقات التي خلقها ا) .

أما النمط الثاني فقد عدتْ فيه (ما) نافية، وتعني نفي خلق الشر من قبل ا – سبحانه وتعالى -، وهذا يتنافي مع ما جاء به الشرع .

أما الأخير فكانت (ما) فيه زائدة للتوكيد، وهو ما ضعفه العكبري كما ذكرنا.

وفي قوله تعالى: "✍♦✌◆❐ ⬉❷❍☺⌧➔⬉③ ♊☠✌ ❿✌➔⌧☺❍❷♐ ❐◆⬧⬧ ③⬉☾☽⬧⬆← ✌☠♊⇳ ⬉⬉☺←❷▩■⚘⌚▦ ☽⊘⬧ ×⊘❼ ✍☜☠☞♦⌚◘✌"[1]، فقد جاء في أعراب القراءات الشواذ أن (ينقص) قرئت بفتح الياء وضم القاف[2]، وفي القراءة رأيان: الأول لسيبويه إذ يقول: إن الفاعل مضمر؛ أي ينقص شيء من عمره، وبهذا تكون (من) حرف جر أصلي يفيد معنى التبعيض.

---

[1] فاطر 11.

[2] العكبري، إعراب القراءات الشواذ 345/2، و ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 123، والأصفهاني، المبسوط: 366، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن 335/14، والبناء، الإتحاف 259/2.

أما الرأي الثاني وهو رأي الأخفش الذي يقول: إن (من) زائدة؛ أي (لا ينقص عمره)[1]، ولا أظنها زائدة؛ لأن العمر لا ينقص كاملاً، وإنما ينقص منه وبذلك يكون حذف حرف الجر مخلاً بالمعنى، والزائد قابل للحذف؛ لأن دخوله وخروجه لا يؤثر في التركيب والمعنى إلا من باب توكيد الثاني.

وقد أوضح ذلك ابن النحاس بأن قال: "يكتب عند العمر، نقص كذا نقص كذا، حتى يوافق النقصان العمر[2] " وهذا يقوي ما ذهبنا إليه.

ومن اللافت للنظر أن العكبري ذكر رأيين في التوجيه القراءة، أحدهما لسيبويه والثاني للأخفش، كما أسلفنا، دون أن يوضح رأيه الخاص في هذه المسألة، وهذا دأبه في كثير من الأحيان.

الخاتمة :

لقد انتهت بي هذه الدراسة إلى عدة نتائج, أهمها ما يلي:

أولاً: حاول العكبري توجيه الكثير من الأنماط النحوية في القراءات الشاذة؛ فأشبع بعضها تحليلاً, وترك الكثير مما لم يوجهه, بل اكتفى بذكر آراء من سبقه من العلماء دون أن يكون له رأي فصل في التوجيه.

ثانياً: لم يكن رأي العكبري ثابتاً في كثير من الأحيان, فبعض القراءات التي رفضها في هذا الكتاب قبلها في التبيان, والعكس كذلك.

ثالثاً: راوح العكبري في آراءه النحوية بين المذاهب الثلاثة: البصري والكوفي والبغدادي, إلا أنه مال إلى المذهب البصري وتبناه في أغلب الأحيان .

رابعاً: لم يحافظ العكبري على موقفٍ ثابتٍ بنظرته إلى القاعدة، تماماً كعدم تبنيه لمذهبٍ نحوي واحد، يحكم من خلاله على ما يوجهه من قراءات.

خامساً: تبين أن جزءاً من القراءات الشاذة بعد تحليلها وموازنتها بآراء العلماء وقواعد النحو قابلة لأن تستوعب في فلك القواعد النحوية, والجزء الآخر بعد

---

[1] معاني القرآن للأخفش.

[2] إعراب النحاس 248/3.

بعداً كبيراً عن صلب القاعدة, وعن التداول أحياناً, وأدى إلى خلل ظاهر في معنى السياق القرآني.

سادساً: سبب رفض بعض القراءات راجع إلى صراع النحاة المتمثل بالخلاف بين البصريين والكوفيين, وأغلبها رفض من قبل البصريين, الذين كان لهم الدور الأكبر في تقعيد النحو.

سابعاً: إن كثيراً من اختيارات القراء جاءت موافقة للأنماط التداولية العامة في عصورهم, وإن كانت مخالفة لما أورده النحاة من قواعد.

ثامناً: لو تم جمع القراءات الشاذة ودراستها قبل انتهاء عصر الاحتجاج لا تسع أفاقُ القاعدة النحوية بما يتلاءم مع حجم المادة اللغوية المدروسة, لاسيما أن الكثير من الأنماط النحوية في القراءات الشاذة جاءت مكملة لبعض القواعد النحوية.

المراجع

ابن آجروم، أبو عبد ا محمد بن محمد الصنهاجي(ت723هـ)، (1948)، **متن الآجرومية**، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر .

ابن الأنباري, أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد(ت577هـ)(1980) **البيان في غريب إعراب القران**, تحقيق: طه عبد الحميد طه, الهيئة المصرية العامة للكتاب .

ابن الأنباري, أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد(ت577هـ)(2002) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**, تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك, ط1, مكتبة الخانجي, القاهرة, مصر .

ابن الجرزي, شمس الدين، أبو خير محمد بن محمد الدمشقي (ت833هـ), (2002) **النشر في القراءات العشر**, قدّم له, محمد خير الضباع, وخرج آياته: زكريا عميرات, ط2, دار الكتب العلمية,بيروت, لبنان.

ابن الجزري, شمس الدين، أبو الخير محمد الدمشقي(ت833هـ), (1972) **تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة**, تحقيق: عبد الفتاح القاضي ومحمد الصادق قمحاوي, ط1, دار الوعي, حلب, سوريا.

ابن الجزري، شمس الدين، أبو الخير محمد بن محمد العمري الدمشقي (ت833هـ)، (1980) **غاية النهاية في طبقات القراء**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

ابن جني, أبو فتح عثمان (ت392هـ), (ب ت) **الخصائص**, تحقيق عبد الحكيم بن محمد, المكتبة التوفيقية .

ابن جني, أبو فتح عثمان (ت392هـ),(1979) **اللمع في العربية**, تحقيق: حسين محمد شرف, ط1, عالم الكتب, القاهرة, مصر .

ابن جني, أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، (1998) **المحتسب في تبيين وجوه الشواذ القراءات والإيضاح عنها**, تحقيق: محمد عبد القادر عطا, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان.
ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي الكناني (ت852هـ)، (1929) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، المطبعة البهية، القاهرة، مصر.
ابن خالويه, أبو عبد ا الحسين بن أحمد (ت370هـ),(ب ت) **مختصر في شواذ القرآن, تحقيق**:ج برجشتراسر, دار الهجرة .
ابن دريد, أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ) (1932) **جمهرة اللغة**, دار المعارف, حيدر أباد .
ابن زنجلة, أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت403هـ), (1997) **حجة القراءات**, تحقيق: سعيد الأفغاني,ط5, مؤسس الرسالة, بيروت, لبنان .
ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت550هـ)، (1985) **الأصول في النحو**, تحقيق: عبد الحسين الفتلي, ط1, مؤسسة الرسالة, بيروت لبنان.
ابن الشجري (ت542هـ)، أبو السعادات هبة ا بن علي الحسني (ب ت) **الأمالي الشجرية**, دار المعرفة , بيروت, لبنان.
ابن عقيل, بهاء الدين عبدا الهمداني (ت769هـ), (2000) **شرح ابن عقيل**, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, لبنان.
ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت395هـ)، (1977), **الصاحبي في فقه اللغة**, تحقيق: أحمد صقر, مطبعة عيسى البابي الحلبي .
ابن مالك, جمال الدين أبو عبد ا محمد بن عبد ا (ت672هـ) (2000) **شرح التسهيل**, تحقيق: محمد عبد القادر عطا, وطارق فتحي السيد, دار الكتب العالمية, بيروت, لبنان .
ابن منظور, جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ), (2003) **لسان العرب**: تحقيق: عامر أحمد حيدر, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان.

ابن هشام الأنصاري, جمال الدين أبو محمد عبد ا بن يوسف (ت761هـ)،(د. ت) **شرح قطر الندى وبل الصدى**, تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, لبنان.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد ا بن يوسف (ت761هـ)، (1995) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد ا بن يوسف (ت761هـ)، (1978) **شرح شذوذ الذهب**, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, ط15, دار الأنصار, القاهرة , مصر.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد ا بـن يوسـف (ت761هـ)، (1986) **تخاص الشواهد وتلخـيص الفوائـد**, تحقيـق: عبـاس مـصطفى الصوالحي, ط1, دار الكتاب العربي .

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد ا بن يوسف (ت761هـ)، (1987) **مغني اللبيب عن الكتب الأعاريب**, تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, لبنان.

ابن يعيش, موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي (ت643هـ)، (2000) **شرح المفصل**, تحقيق: إميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان .

أبو حيان الأندلسي, محمد بن يوسف(ت745هـ), (2005) البحر المحيط, ط1, دار الفكر, بيروت, لبنان.

أبو عبيدة, معمر بن مثنى (ت209هـ)، (ب ت) **مجاز القرآن**, تحقيق: فؤاد سزكين, مكتبة الخانجي, مصر.

أبو علي الفارسي, الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، (1983) **الحجة في علل القراءات**, تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين, الهيئة المصرية العامة للكتب .

الأخطل، أبو مالك غياث بن غوث (ت90هـ)، (1995)، **ديوان الأخطل**، شرح: مجيد طراد، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الأخفش الأوسط, أبو الحسن بن مسعدة المجاشعي (ت215هـ)، (1985) **معاني القرآن**, تحقيق: عبد الأمير محمد أمين ورد, ط1, عالم الكتب .

الأردبيلي, جمال الدين محمد عبد الغني (ت647هـ)، (1990) **شرح الأنموذج في النحو**, تحقيق: حسني عبدالجليل يوسف (د ن) (د. م) .

الأزهري, زين الدين خالد بن عبد ا (ت905هـ)، (2000) **شرح التصريح على التوضيح**, تحقيق: محمد باسل عيون السود, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان.

الأصفهاني, أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت381هـ),(1986) **المبسوط في القراءات العشر**, تحقيق: حمزة حاكمي, مجمع اللغة العربية, دمشق, سوريا.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي الباهلي(ت216هـ)، (1993) **الأصمعيات**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط7، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الأعشى, أبو بصير ميمون بن قيس (ت7هـ) (1992)، **ديوان الأعشى**، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، لبنان .

الآلوسي, شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبد ا (ت1270هـ)، (1994) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني**, تحقيق: علي عبد الباري عطية, دار الكتب العالمية, بيروت, لبنان .

البغدادي, عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، (1979) **خزانة الأدب**, تحقيق: عبد العال سالم مكرم, ط, دار البحوث العلمية, الكويت .

البناء, شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي (ت1117هـ), (د. ت) **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**, تحقيق: شعبان محمد إسماعيل, عالم الكتب, بيروت, لبنان .

التهانوي, محمد بن علي (ت1158هـ)، (1963) **كشاف اصطلاحات الفنون**, تحقيق: لطفي عبد البديع, مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, مصر.

الجرجاني, علي بن محمد بن علي (ت816هـ), (1992) **كتاب التعريفات**, تحقيق: إبراهيم الأبياري, ط2, بيروت, لبنان .

جرير، جرير بن عطية الخطفي التميمي (ت110هـ)، (2005)، **ديوان جرير**، تحقيق: حمدو طماس، ط2 دار المعرفة، بيروت، لبنان .

الجمل, سليمان بن عمر العجيلي (ت1204هـ)، (ب ت) **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**, مطبعة عيسى البابي الحلبي, القاهرة, مصر.

حسن, عباس(2007), **النحو الوافي**, مكتبة المحمدي, بيروت, لبنان.

الخطيب, عبد الطيف, (2002) **معجم القراءات**, ط1, دار سعد الدين, دمشق, سوريا.

الدقر, عبد الغني (1982), **معجم النحو**, ط2, الشركة المتحدة للتوزيع, بيروت,لبنان .

الذبياني, الشماخ بن ضرار بن حرملة (ت22هـ)، (1994) **ديوان الشماخ بن ضرار**, شرح: قدري مايو، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد ا محمد بن عثمان (ت748هـ)، (1997)، **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، تحقيق : أبي عبد ا محمد حسن محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

الرضي الأسترابادي، نجم الدين محمد بن الحسن (ت686هـ)، (1978)، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف عمر حسن، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

الزجاج, أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل(ت311هـ)، (1973) **معاني القران وإعرابه**, شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي, منشورات المكتبة العصرية, بيروت , لبنان.

الزجاجي, أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي(ت337هـ), (1984), **الجمل في النحو**, تحقيق : على الحمد, مؤسسة الرسالة, بيروت, لبنان .

الزركلي, خير الدين (ت1976م) (1928)، **الأعلام**، المطبعة العربية، القاهرة، مصر.

الزمخشري, أبو قاسم محمد بن عمر(ت538هـ), (ب ت) **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**, تحقيق:محمد صادق قمحاوي, مطبعة مصطفى حلبي, القاهرة,مصر.

السخاوي, علم الدين أبو الحسن علي بن محمد الهمداني (ت643هـ)، (2002) **المفضل في شرح المفصل**, تحقيق: يوسف محمد الحشكي, ط2, وزارة الثقافة, عمان, الأردن .

السكري, أبو السعيد الحسن بن الحسين (ت275هـ)، (1983), **شرح أشعار الهذليين**, تحقيق: جوتفريدكوز لجارتن, دار جورج أولمس للنشر, ألمانيا الغربية .

سيبويه, أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، (د. ت) **كتاب سيبويه**, تحقيق: عبد السلام محمد هارون , ط1، دار الجبل .

السيرافي, أبو محمد يوسف بن حسن المرزبان (ت385هـ) (1974), **شرح أبيات سيبويه**, تحقيق: محمد علي الريح هاشم, مكتبة الكليات الأزهرية, القاهرة, مصر .

السيوطي, جلال الدين أبو فضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضيري(ت911هـ), (د .ت) **همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية**, دار المعرفة للطباعة والنشر, بيروت ,لبنان .

الشوكاني, محمد بن علي(ت861هـ)، (1973) **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**, ط3, دار الفكر, بيروت, لبنان .

الصابوني، محمد علي (2001)، **صفوة التفاسير**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان .

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي(ت1206هـ)، (1997) **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت310هـ)، (1983) **جامع البيان في تفسير القرآن** , دار المعرفة للطباعة والنشر, بيروت, لبنان.

عبابنة، يحيى عطية،(1994)، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعـراب فـي الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، **مجلة أبحاث اليرموك**،ع1.

عبابنة, يحيى عطية (2006) **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري**, ط1, جدار للكتاب العالمي, وعالم الكتب الحديث, عمان, الأردن.

عباس, فضل حسن (1992) **البلاغة فنونها وأفنانها**، ط3، دار الفرقان، عمان، الأردن.

العكبري, أبو البقاء عبد ا بن الحسين(ت616هـ)، (1987) **التبيان في إعراب القرآن**, تحقيق: علي محمد البيجاوي, دار الجيل، بيروت، لبنان.

العكبري, أبو البقاء عبدا بن الحسين(ت616هـ)، (1996) **إعراب القراءات الشواذ**, تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز, عالم الكتب, بيروت, لبنان.

العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**(616هـ)، (1998)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان: 78/1 .

عنترة بن شداد (ت22 ق هـ)، **ديوانه** (2004)، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

الغلاييني, مصطفى (ت1944م) (2000) **جامع الدروس العربية**, المكتبة العصرية, بيروت , لبنان .

الفارسي, أبو علي(377هـ)، (1983) **الحجة في علل القراءات**, تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين, الهيئة المصرية العامة للكتب .

الفخر الرازي, فخر الدين أبو عبد ا محمد بن عمر(ت606هـ)، (1997) **التفسير الكبير**, ط2, دار إحياء التراث العربي, بيروت, لبنان.

الفراء, أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (د. ت) **معاني القرآن**, تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار, دار السرور.

الفراية، نضال محمود (2006) **القراءات القرآنية في كتاب الكشاف للزمخشري**، رسالة ماجستير غير منشورة: يحيى عبابنة، جامعة مؤتة.

الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب التميمي، (1997)، **ديوان الفرزدق**، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الفضلي، عبد الهادي (1980)، **القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف**، دار القلم، بيروت، لبنان .

القرافي, شهاب الدين أبو عباس أحمد (ت684هـ)، (1986), **الاستغناء في أحكام الاستثناء**، تحقيق: عبد القادر أحمد, دار الكتب العالمية, بيروت, لبنان.

القرطبي, أبو عبد ا أحمد بن محمد الأنصاري(ت671هـ), (1965) **الجامع لأحكام القرآن**, مؤسسة مناهل العرفان, بيروت, لبنان.

القفطي، جمال الدين الحسن بن يوسف (ت646هـ)، (1950) **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر .

القيسي, مكي بن أبي طالب(ت437هـ)، (1974) **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها**, تحقيق: محيي الدين رمضان, مجمع اللغة العربية, دمشق, سوريا.

القيسي, مكي بن أبي طالب(ت437هـ)، (1984) **مشكل إعراب القرآن**, تحقيق: حاتم صالح الضامن, ط2 , مؤسسة الرسالة, بيروت, لبنان.

القيسي, المكي بن أبي طالب(ت437هـ)، (1985) **الإبانة عن معاني القراءات**, تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي, ط3/ المكتبة الفصيلية .

كحالة، عمر رضا (1993) **معجم المؤلفين**: تراجم مصنفي الكتب العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الكفوي, أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني(ت1094هـ) (1974م) **الكليات**, معجم في المصطلحات والفروق اللغوية, تحقيق : عدنان درويش وأحمد المصري, وزارة الثقافة والإرشاد القومي, دمشق, سوريا.

لوسركل, جان جاك(2005), **عنف اللغة**, ترجمة وتقديم: محمد داوي, المنظمة العربية للترجمة, بيروت, لبنان.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي (ت286هـ)، (1399هـ) **المقتضب**, تحقيق: محمد عبد الخالق عطية, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية, لجنة إحياء التراث العالمي .

المرادي, الحسين بن القاسم (ت749هـ)، (1992) **الجني الداني في حروف المعاني**, تحقيق: فخر الدين قباوة, ومحمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان.

المفضل الضبي، أبو العباس المفضل بن محمد (ت168هـ)، (1998)، **ديوان المفضليات**، تحقيق: محمد حمود، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان .

النابغة الجعدي، أبو ليلى قيس بن عبد ا العامري(50هـ)، (1998) **ديوان النابغة الجعدي**، تحقيق واضح الصمد، دار صادر، بيروت، لبنان.

النحاس, أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت338هـ)، (2005) **إعراب القرآن** , ط1, دار إحياء التراث ودار الضياء .

النسفي, حافظ الدين أبو البركات عبد ا بن أحمد بن محمود(ت710هـ)، (1925) **تفسير النسفي**, دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر .

وهبة, مجدي ورفيقه (1979) **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**, مكتبة لبنان, بيروت, لبنان.